الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

# حقوق الإنسان في الصحافة

## الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

### الملف الصحفي الإسبوعى

(539)

# الفهرس


| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان | 2 |
| أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية | 8 |
| حقوق الإنسان فى العالم | 68 |

# طالبت بتوقيع عقوبات بديلة..

# "حقوق الإنسان" قلقة من تطبيق عقوبة "السجن" بحق المغردين

المصدر: جريدة عاجل السبت 14 شعبان 1437هـ - 21 مايو 2016م
http://www.ajel.sa/local/1747211

الرياض خالد التميمي

عبرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، عن قلقها من التوسع في تطبيق عقوبة السجن ذات الأثر المتعدي على الأسر في قضايا تتعلق بإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

وقال الدكتور صالح بن محمد الخثلان نائب رئيس الجمعية والمتحدث الرسمي باسمها، إن الجمعية رصدت توقيف وسجن عدد من المغردين بتطبيق نصوص نظام مكافحة جرائم المعلوماتية على تغريدات كتبوها أو أعادوا نشرها، ودعا إلى تطبيق عقوبات بديلة عن السجن في حال ثبوت التهم بالقطع بهدف تجنب الآثار السلبية للسجن على أسرة السجين.

وقال الخثلان إن "الجمعية تتعاطى مع هذا الموضوع من عدة جوانب؛ منها أن الجمعية ترى أن ما ينشر في مختلف وسائل التواصل الحديثة يعد من باب حرية التعبير، وهو حق مكفول في الشريعة والمواثيق الدولية، وهي تدعو إلى حماية هذا الحق الذي يعد ضرورة لتمتع الأفراد بباقي حقوقهم."

وأشار إلى "رصد الجمعية أحكامًا بالسجن على أفراد انتقدوا أداء أجهزة حكومية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، إلا أنهم فوجئوا برفع قضايا ضدهم بتهمة الإساءة لهذه الأجهزة."

وأضاف أن انتشار وسائل التواصل الحديثة وسهولة استخدامها من جهة، وتنامي الأحداث المحلية والإقليمية ذات التأثير في حياة الأفراد من جهة أخرى؛ زاد الرغبة في المشاركة بالرأي والتعليق من كافة شرائح المجتمع، مع ملاحظة عدم إدراك الكثير للضوابط التي تحكم استخدام هذه الوسائل بسبب ضعف التوعية بها، وهو ما يستوجب حسن الظن دائمًا بمن يكتب أو يغرد، حسب قوله.

وقال إن من هذه الجوانب أيضًا القلق المشروع من أن بعض استخدامات وسائل التواصل الحديثة لها تداعيات قد تهدد السلم الاجتماعي وتؤثر في النظام العام بالنظر إلى هشاشة المجتمعات العربية وحالة الاستقطاب الحادة سواء المذهبية أو الفكرية، إلا أن هذا القلق يجب ألا يترتب عليه حرمان الناس من حقوقهم، وخاصةً حق التعبير.

وبيّن الخثلان: " أما ما يظن أنه تجاوز في التعبير والتعليق على قضايا الشأن العام الداخلي والخارجي؛ فهذا يعالج في إطار نظام النشر الإلكتروني، والجهة المعنية به هي اللجان المُشكّلة لهذا الغرض في وزارة الثقافة والإعلام التي تطبق عقوبات ليس من ضمنها السجن الذي يمثل عقوبة يتعدى ضررها الموقوف إلى أسرته ولا تتناسب مع طبيعة هذه المخالفات."

وختم الدكتور الخثلان تصريحه باستحضار الأمر السامي الصادر في شوال 1429هـ الذي أكد لإمارات المناطق وكافة الأجهزة الحكومية ضرورة الالتزام بما نصت عليه الأنظمة بكفالة حقوق الأفراد وحرياتهم وعدم اتخاذ أي إجراء يمس تلك الحقوق والحريات إلا في الحدود المقررة شرعًا أو نظامًا.

وذكر أن أصل ذلك الأمر السامي المهم كان تعميمًا أصدره خادم الحرمين الشريفين حين كان أميرًا لمنطقة الرياض؛ ما يدل على حرصه على حماية حقوق الإنسان وصيانتها.

# «الغامدي" قاد عتق رقبة القاتل بعد 15 عاما.. والأب يعفو ° بلا شروط«

# راعي أغنام رفض ° الملايين" وتنازل عن ° الغالي!«

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 16 شعبان 1437هـ - 23 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160523/Con20160523840812.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

عبدالله محمد النمير، ، من قرية قريبة من مدينة «الدويم» السودانية على ضفاف النيل الأبيض. قبل 15 عاما أقام في جدة قبل أن يعود نهائيا إلى وطنه على خلفية مأساة محزنة قتل فيها نجله «محمد» الذي يعمل في المهنة ذاتها ..هجم عليه أفريقي يدعى «الغالي» وأرداه قتيلا وهو نائم ! عاد العم عبدالله إلى موطنه الصغير يحمل ذكرى ذلك اليوم الأسود الذي فقد فيه ابنه في جريمة قتل مروعة. رجع إلى بيته الطيني البسيط، يكسب رزقه ويعتاش على عمل يده. في المقابل، ظل القاتل ينتظر لحظة القصاص لأكثر من 15 عاما، في الوقت الذي نشط فيه مدير فرع جمعية حقوق الإنسان في جدة صالح سرحان الغامدي في قيادة عملية بحث مضنية عن العم عبدالله لعتق رقبة سجين ظل في محبسه 15 عاما، إذ تحركت أسرة القاتل في كل مكان بحثا عن «أبو محمد» الراعي السوداني الذي خرج ولم يعد.

البحث عن عبدالله

أخيرا نجح مدير فرع حقوق الإنسان في مهمته، وعرف أن عبدالله محمد النمير الذي كان يعمل راعيا للغنم في جدة عاد واستقر في موطنه حاملا بين جوانحه أحزان مقتل ابنه، وقبل عودته النهائية كان الأب قد حضر أمام أمام المحكمة مطالبا بالقصاص من القاتل.

في مطلع رمضان الماضي، وعقب تقاعده من لجنة الحماية الاجتماعية وانتقاله للعمل مديرا لجمعية حقوق الإنسان بجدة، عثر الغامدي على أوراق قضية القتيل السوداني «محمد» وبتفحص المستندات تبين أن أسرة السجين «الغالي» تطلب من الجمعية التدخل للوصول إلى أسرة القتيل لعلها تنجح في الحصول على عفو عن القاتل. وبدأت أولى محاولات الغامدي في التواصل الهاتفي مع العم عبدالله الذي لم يغب عن ذاكرته مشهد ابنه القتيل.

السيف حاضر

يروي الرجل قصة مقتل ابنه، ثم يكفكف دموعه: «تلقيت اتصالا من صالح الغامدي يطلب مني الحضور إلى جدة بصورة عاجلة، ويستسمحني في العفو عن قاتل ولدي، رفضت الأمر تماما فقال لي في الهاتف (إذن حضورك مهم إلى جدة لتشهد عملية القصاص، أنت تحت ضيافتي)، ترددت ورفضت العرض ومع إلحاحه وصلت إلى جدة لحضور لحظة الحسم.«

قبل ثلاثة أشهر وصل العم عبدالله إلى جدة مزودا بالتوكيلات اللازمة، وكان في استقباله في المطار مدير فرع جمعية حقوق الإنسان صالح الغامدي، «فتح لي بيته وتحمل نفقات تنقلاتي من جيبه، وفجأة طلب مني التفكير العميق في أمر العفو.. وإلا فالسيف حاضر.«

أصر أبو القتيل على موقفه، وطلب منه مراجعة المحكمة للاطلاع على أوراق القضية، وقدم رئيس المحكمة الشيخ عبدالرحمن الحسيني تسهيلات كبيرة في هذا الشأن.

»ما عاد تجي«

»أبلغني الغامدي أن فاعل خير حرر شيكا في المحكمة باسمي بمبلغ ٣٠٠ ألف ريال مقابل التنازل عن القصاص من القاتل، غير أنني رفضت العرض وهاتفت زوجتي أم محمد في السودان أسألها وأستشيرها، لم أشك لحظة أنها ستقبل بالمال مقابل العفو، فجاء الرد الشافي من الأم التي رفضت التنازل عن القاتل بأي مقابل مادي وزادت باللهجة السودانية (لو رجعت بأي ريال من السعودية.. ما عاد تجي البيت.«!(

لم تخذله أم محمد، إذ اتخذت قراره ذاته، ونقل أبو محمد قرارهما إلى الوسيط الغامدي» .تنازلنا عن قاتل ابننا بلا مقابل»، مؤكدا أنه لن يتسلم ريالا واحدا مقابل عفوه غير المشروط، حاولوا إقناعه مرارا أن الشيك تم تحريره، وأنهم بانتظار كلمة منه لتسليمه مبلغ الـ300 ألف ريال، وأن المبلغ سيكون معينا له وزوجته في حياتهما الصعبة والفقيرة، فأجاب بأنه يريد الأجر صافيا خالصا لوجه الله، وإن كان فاعل الخير الذي تكفل بالمبلغ يبتغي الأجر والثواب، فهو أيضا ساع إلى الأجر والثواب فهو أولى بالأجر.

لقاء مع السجين القاتل

في اليوم التالي جرت الترتيبات بمتابعة من «عكاظ» ورئيس المحكمة العامة، حيث انعقدت جلسة قضائية من ثلاثة قضاة تم فيها توثيق التنازل عن القصاص بشهادة اثنين .

ورفض العم عبدالله مجددا الحصول على أي مبلغ مقابل تنازله، معربا عن شكره وتقديره لكل من أسهم في الخير.

لم يكتف العم عبدالله بذلك بل قرر زيارة القاتل في سجنه برفقة صالح الغامدي، والتقيا مدير السجن، ولم يجد السجين «الغالي» الذي دخل السجن في الثلاثين من عمره وعبر الآن سقف الخمسة والأربعين، غير الدموع ليرد بها جميل من أنقذ عنقه من حد السيف.

# الشاكون سعوديون ومقيمون من 14 دولة.. والقحطاني يدعو لحل إشكال "السجل"

# "حقوق الإنسان": 8307 بلاغات في عام والرياض تتصدر

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 17 شعبان 1437هـ - 24 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160524/Con20160524840950.htm

محمد الغامدي (الرياض)

كشف تقرير للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن إحصاءات للعام الماضي، حصلت »عكاظ» على نسخه منه، أن إجمالي البلاغات التي وردت للجمعية بلغت 8307 شكاوى من مختلف الجنسيات، توزعت بين إدارية ضد جهات حكومية وعمالية وقضائية وعنف أسري وسجناء وعنف ضد الطفل وأحوال شخصية ومدنية.

قضايا الأحوال المدنية تصدرت القائمة بـ6252 شكوى وبلغت الشكاوى الإدارية ضد الجهات الحكومية 476 بلاغا لتحل في المرتبة الثانية، تليها القضايا الجنائية بـ422 شكوى ثم العنف الأسري 259 والقضايا العمالية 214، ثم العنف ضد الأطفال 154 تليها الأحوال الشخصية بـ151 شكوى وتلتها الشكاوى القضائية بـ37. فيما توزعت بقية الشكاوى التي بلغت 306 على قضايا أفراد وشركات مثل المنازعات وقضايا تخص مقدمي الخدمة في القطاع الخاص ومطالب بتنفيذ حكم قضائي أو التعويض عن أخطاء طبية وتلوث بيئي وملاحقة غير نظامية.

وعزا رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، في حديث إلى »عكاظ»، ارتفاع قضايا الأحوال الشخصية مقارنة بالأعوام الماضية إلى تفعيل الحكومة الإلكترونية في الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة واشتراط الحصول على السجل المدني، ما جعل الأشخاص وأفراد أسرهم الذين لا يحملون أوراقا ثبوتية غير قادرين على تدبر أمورهم، ومن ذلك عدم استطاعتهم العمل أو الالتحاق بالتعليم أو الصحة أو التصرف في أموالهم في حساباتهم المصرفية . وهو الأمر الذي يقتضي الإسراع في معالجة أوضاعهم من الجهات ذات العلاقة، كون التأخر في البت بعلاجها يضاعف المشكلات المترتبة عليها بسبب تكاثر أفراد تلك الأسر وعوائلهم.

وأضاف القحطاني أن تلك القضايا تتعلق بالأحوال المدنية والأوراق الثبوتية في العمل والتعليم والصحة وحالات الزواج والطلاق والبنوك، مشيرا إلى أن عددا من هذه القضايا تشمل القبائل النازحة وعائلاتها.

طبقا للتقرير فإن الرياض سجلت صدارة الشكاوى، إذ بلغت 4624 من أصل 8307 شكاوى، منها 96 شكوى عنف أسري و19 شكوى عنف ضد الطفل. وتأتي في المرتبة الثانية جازان بـ2650، منها 8 حالات عنف ضد الطفل و50 حالة عنف أسري، ثم الدمام 270 شكوى منها 4 عنف ضد الطفل و37 عنف أسري، وحلّت المدينة المنورة في المرتبة الثالثة بـ257 منها 34 عنف ضد الطفل و43 عنف أسري، والرابعة جدة بـ178 منها 12 حالة عنف ضد الطفل و21 حالة عنف أسري، ثم عسير بـ153 منها 6 عنف ضد الطفل و18 عنف أسري، فمكة المكرمة بـ135 منها 9 حالات عنف ضد الطفل و23 عنف أسري، ثم الجوف بـ45 شكوى دون أن تسجل أي حالة عنف ضد الطفل فيما سجلت 7 حالات عنف أسري.
وفيما يخص جنس مقدمي الشكاوى بلغ عدد الذكور 6291 والإناث 2016 وتوزعت الجنسيات التي قدمت الشكاوى لجمعية حقوق الإنسان بين الجنسية السعودية، المصرية، الفلسطينية، اليمنية، السورية، المغربية، البنغلاديشية، الأردنية، الباكستانية، السودانية، العمانية، التركية، الهندية، التشادية.. وأخرى غير محددة.

# كاميرات فندق حائل تستنفر 6 جهات حكومية

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 18 شعبان 1437هـ - 25 مايو 2016م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=265050&CategoryID=5

حائل، الرياض: فريح الرمالي، خلفة الشمري، بندر التركي 2016-05-25 2:13 **AM**
بعد أيام من تداول نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي مقطع فيديو، كشف أن جميع الهواتف الموجودة في غرفة تابعة لأحد الفنادق بمنطقة حائل، يقع داخل حرم جامعة حائل، مزودة بكاميرات مراقبة. وبحسب المقطع، فإنها الكاميرات تعمل تلقائيا ومسلطة على الأسرة وأماكن الجلوس. وأثار ذلك المقطع سخط رواد مواقع التواصل الاجتماعي، حيث جرى تداوله على نطاق واسع شمل جميع مناطق المملكة.

لجنة عاجلة

كشف مصدر لـ"الوطن" أنه تم تشكيل لجنة عاجلة، برئاسة المحقق الجنائي بإمارة منطقة حائل نايف الجماح، وعضوية كل من مندوب عن جامعة حائل، ووزارة التجارة والاستثمار، والهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، وشرطة منطقة حائل، وشركة الاتصالات السعودية"**stc**" ، لبحث وتدقيق ما تم تداوله حول قيام فندق مليونيوم حائل بتركيب هواتف مزودة بكاميرات داخل غرف النزلاء والرفع بنتائج تحقيقات اللجنة خلال مدة أقصاها يومان لأمير منطقة حائل. وباشرت اللجنة أعمالها أول من أمس.

وأكد المصدر أن مصور المقطع كان يعمل في ذات الفندق، وتم إنهاء خدماته قبل تصويره للمقطع.

تقنية هواتف الإنترنت

قلل عدد من النشطاء وخبراء التقنية وأمن المعلومات من أهمية الموضوع، حيث أوضح خبير تقنية المعلومات عيسى الغيثي، أن الهاتف الذي ورد في مقطع الفيديو عبارة عن تقنية ثورية تسمى "هواتف الإنترنت"، حيث يمكن لأي جهة استخدامها بغرض التواصل بين أقسامها وإداراتها عن طريق نظام صوتي محمول على شبكة داخلية مرتبطة بشبكة الإنترنت، مما يوفر سهولة الاتصال وقلة التكلفة، التي تكاد تكون مجانية، إضافة لميزات أخرى لهذه الخدمة من إجراء المكالمات الجماعية بسهولة، وعقد الاجتماعات عن طريق الفيديو بنفس السهولة والسرعة. وأكد أن تصرف إدارة الفندق ير مقبول بحكم ثقافة المجتمع الذي يعملون فيه.

انتهاك الخصوصية

شدد مختصون على ضرورة ضبط الأنظمة الخاصة بخصوصية نزلاء الفنادق والشقق المفروشة وغيرها، مؤكدين لـ"الوطن"، أن وجود كاميرات في بعض الأجهزة الحديثة الخاصة بغرف النوم يمثل انتهاكا للخصوصية، خاصة أن الكثيرين من ضعاف النفوس يمكنهم استغلال هذه الأجهزة للتصوير، وهذا بحد ذاته أمر خطير يجب عدم التهاون فيه.

اللوائح والضوابط

أوضح رئيس اللجنة الوطنية السياحية لمجلس الغرف السعودية عبداللطيف العفالق لـ"الوطن"، أنه من غير المقبول انتهاك خصوصية الأشخاص، مفيدا بأن وجود كاميرات في غرف النزلاء حتى إن كانت بغير قصد، فلا يجوز كون، هذه

الغرفة ملكا لهذا الشخص، ولا يمكن السماح بكشف ستر هذا البيت، منوها بأن الكاميرات الموجودة في مرافق الفنادق إجبارية وليست اختيارية، خاصة مع الهجمات الإرهابية وغيرها، إذ لا يمكن التضحية بسلامة النزلاء مقابل مقطع أو صورة لأشخاص في أحد الأماكن العامة في الفندق. وأضاف أن هناك ضوابط ولوائح خاصة فيما يتعلق بتلك الكاميرات على المشغلين، ولكن هناك ضرورة أمنية لهذه الكاميرات.

الضرورة الأمنية

بين عضو مجلس الشورى، رئيس لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار الدكتور أحمد الزيلعي لـ"الوطن" أن كاميرات مرافق الفنادق تعتبر أمنية، ولكن مع ضرورة عدم الاقتراب من الأماكن الخاصة للنزيل، مشيرا إلى أن الأمن مقدم الآن على كل شيء، وينبغي أن يتقبل الأشخاص بعض المضايقات في سبيل تحقيق هذا الأمن.

السجن والغرامة

أكدت مصادر في جمعية حقوق الإنسان أن وضع كاميرات في غرف النوم أو دورات المياه وغيرها من الأماكن الخاصة للإنسان، يمثل انتهاكا للخصوصية، وأنه يجب أن تتخذ كافة الإجراءات النظامية ضد مرتكبها. وبينت المصادر أن هذا الأمر يدرج ضمن الجرائم المعلوماتية، التي قد تصل عقوبتها إلى السجن لعدة سنوات، إضافة إلى الغرامة المالية، ولكن الجهات القضائية هي الوحيدة التي تكيف وتنظر ما يترتب عليها من آثار خلال نقل الصور والمقاطع أو الابتزاز وغيره، ولذلك تختلف من قضية إلى أخرى.

قانونية الكاميرات

قال مدير إدارة التسويق والمبيعات في فندق نارسيس الرياض حاتم العلول لـ"الوطن"، إن الكاميرات الموجودة في مرافق الفنادق تهدف إلى حفظ الأمن وضبط الموظفين في حال حدوث أي إشكالية، وفي نفس الوقت تخدم النزلاء في حال وجود إزعاج وغيره. أما وجود الكاميرات في غرفة النزلاء، فيمنع منعا باتا، كونها تنتهك خصوصية الأشخاص وهي غير قانونية، خاصة أنه من الممكن استغلالها من قبل ضعاف النفوس في عملية قرصنة هذه الكاميرات وتصوير الأشخاص.

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

# 3 عقوبات تطاول المتاجرين بـ"العمالة المنزلية المخالفة"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 15 شعبان 1437هـ - 22 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15704602

الرياض - «الحياة»
أكد مسؤول في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية إقرار ثلاث عقوبات بحق المقبوض عليهم من ممتهني الوساطة والمتاجرة بخدمات العمالة المنزلية المخالفة لنظامي الإقامة والعمل، عبر الوسائل الإعلامية.
وأوضح وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية المساعد للتفتيش وتطوير بيئة العمل الدكتور محمد الفالح، أن المقبوض عليهم وكل من لهم صلة بتلك الحالات سيحالون إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، لسماع أقوالهم والتثبت من علاقتهم بتلك الحالات، سيحا مشيراً إلى أنه في حال ثبت أن العامل أو العاملة ضحية ويتم استغلاله أو إجباره أو إكراهه أو تهديده، فسيتم تطبيق عقوبات نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بكل من لهم صلة بالحالة، التي تصل عقوباتها إلى السجن مدة لا تزيد على 15 سنة، أو غرامة لا تزيد على مليون ريال أو بهما معاً.
وقال الفالح: «في حال كان العامل غير متغيب عن العمل ويقوم صاحب العمل بتأجير خدماته ولم يثبت وجود استغلال له، يتم تطبيق لائحة العمالة المنزلية بحق العامل وصاحب العمل، وفي حال كان العامل متغيباً عن العمل بمحض إرادته ويعمل لحسابه الخاص ولم يثبت وجود استغلال له، يتم تطبيق نظام الإقامة بحقه، وبحق كل من لهم صلة بالحال ممن ساعده في الهرب أو وفر له عملاً ومن قام بتشغيله.»
وأشار إلى أن الوزارة اتفقت مع الأمن العام على توحيد الجهود واستمرار ملاحقة المخالفين في المتاجرة بالعمالة المنزلية المخالفة لنظامي الإقامة والعمل في المملكة، ورصد الإعلانات المتداولة في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي للمتاجرة بالعمالة المنزلية المخالفة، والرفع بأسماء المخالفين للجهات القضائية لاتخاذ العقوبات المناسبة في حقهم.
ولفت وكيل الوزارة المساعد إلى أنه يتم درس تلك الإعلانات من إدارة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بالوزارة، وإحالتها إلى الأمن العام من أجل إكمال ما يخصهم في جوانب البحث والتحري والقبض على كل من لهم صلة بالحال، فيما دعا المواطنين والمقيمين إلى التوجه لمكاتب وشركات الاستقدام المعتمدة لدى الوزارة في بوابة «مساند»، في حال رغبتهم الاستفادة من خدمات العمالة المنزلية، سواء عن طريق الاستقدام، أو تأجير الخدمات لفترة معينة.
كما حث إلى التواصل مع خدمة العملاء في الوزارة على الهاتف الموحد 19911 لتلقي أي استفسارات أو شكاوى تتعلق بالعمالة المنزلية أو عن طريق موقع الوزارة الإلكتروني www.mol.gov.sa :، أو الاتصال على هاتف البلاغات الموحّد للأمن العام رقم 989 للإبلاغ عن مخالفات العمالة المنزلية لنظام الإقامة.

# نائب رئيس "الشورى" لـ"الحياة": ناقشنا مع "الكونغرس الأميركي" تشريع هجمات 11 سبتمبر

المصدر: جريدة الحياة الاحد 15 شعبان 1437هـ - 22 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15691893

واشنطن - معاذ العمري

قال نائب رئيس مجلس الشورى السعودي الدكتور محمد الجفري لـ«الحياة» إن وفد المجلس الذي يزور أميركا حالياً ناقش مشروع القانون الذي أقره مجلس الشيوخ الأميركي أخيراً حول هجمات 11 أيلول (سبتمبر) 2001، ويسمح لعائلات الضحايا بمقاضاة الحكومة السعودية، حاثاً الطلاب السعوديين المبتعثين في أميركا على إظهار الصورة الحقيقية الحسنة لبلادهم.

وأكد الجفري أن مشروع القانون الذي ينتظر موافقة مجلس النواب الأميركي يضر بالعلاقات بين الدول، مشيراً إلى أن بعض الحملات الإعلامية التي تواجهها المملكة تتضمن معلومات مغلوطة حول جهود السعودية وعملها الدؤوب في المجالات السلمية والإغاثية، مضيفاً أن الوفد أوضح لأعضاء الكونغرس الأميركي جهود السعودية في محاربة الإرهاب على كل المستويات، خصوصاً أن تلك الجهود ظاهرة لأعضاء الكونغرس. وأوضح خلال زيارته إلى مبنى الملحقية الثقافية السعودية في واشنطن أمس أن الطلبة السعوديين المبتعثين في أميركا يتحملون جزءاً من المسؤولية في إظهار الصورة الحقيقية الحسنة عن بلادهم، مضيفاً: «الطلبة السعوديون في أميركا البالغ عددهم نحو 100 ألف طالب وطالبة سفراء لوطنهم، ويجب عليهم خلال وجودهم في أميركا تعزيز المشاركة الاجتماعية في إبراز الصورة الصحيحة الحقيقية عن الشعب السعودي، الذي ينبذ الإرهاب والتطرف واكتوى بناره.«

ووصف الجفري زيارة الوفد واللقاءات بين مجلس الشورى السعودي والكونغرس الأميركي بالإيجابية، إذ تم خلالها تبادل وجهات النظر بين الطرفين، والحديث عن الجهود السعودية في العالم من حيث الحملات الإغاثية، والإسهام في إنشاء ودعم مركز مكافحة الإرهاب العالمي، ومناصرة القضايا العربية في سورية وغيرها.

وأضاف: «لمسنا إيجابيات خلال محادثاتنا مع مجلسي النواب والشيوخ في الكونغرس الأميركي، إذ إن الكثير منهم عمل مع السعودية في مجالات عدة، وكانت انطباعاتهم إيجابية عن العمل السعودي المشترك، وهذا غير مستغرب في العلاقة التاريخية بين البلدين». وأكد نائب رئيس مجلس الشورى السعودي أن مواقف المملكة تجاه القضايا العربية وشعوبها ثابتة لا تتغير، فهي تدعم وتناصر القضية الفلسطينية، وترفع الظلم والجور عن الشعب السوري، كما تقوم بإغاثة الشعب اليمني والحكومة الشرعية، وتعمل على إنهاء الخلاف بين الفرقاء اليمنيين.

الحياة
AL HAYAT

# يوم إجازة وتأمين طبي شرطان لاستقدام العاملة الإندونيسية

المصدر: جريدة الحياة السبت 14 شعبان 1437هـ - 21 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15691894

جدة - منى المنجومي

ألزم الاتفاق السعودي - الإندونيسي في شأن العمالة المنزلية، الذي أقره مجلس الوزراء السعودي أخيراً، الطرفين باعتماد عقود موحدة للعمالة المنزلية تقبل بنصه السلطات المختصة في البلدين، ويكون ملزماً لجميع الأطراف المتعاقدة. وأكد الاتفاق أن العقد لا بد أن يتضمن نوع ووقت العمل ومكانه، إضافة إلى الأجر الشهري ويوم إجازة أسبوعي، كما تضمن مسؤوليات كل من صاحب العمل والعاملة المنزلية ومدة العقد وفترة التمديد أو الانتهاء، كما يكتب العقد بلغات مفهومة لكلا الطرفين ومتفق عليها من كليهما. ومنح الاتفاق العاملة المنزلية الإندونيسية حقها في حمل جواز سفرها أو وثيقة الهوية، وإصدار بطاقة هوية سارية (الإقامة) بعد وصولها مباشرة، إضافة إلى فتح حساب مصرفي بواسطة صاحب العمل لإيداع رواتبها الشهرية. وأشار الاتفاق إلى أن مدة الاستقدام هي شهر واحد من بدء تسلم التأشيرات، ويهدف الاتفاق إلى إنشاء آلية فعالة لتوظيف العمالة المنزلية الإندونيسية في السعودية، التي حددت عمرها ما بين 21 و55 عاماً، تضمن حماية حقوقها وحقوق صاحب العمل، إذ ألزم الطرفين بثمانية بنود، منها اتخاذ التدابير اللازمة بما يتوافق مع قوانينهما ولوائحهما السارية، التي يمكن أن تتضمن المعايير الدولية لضمان الحماية الفعالة لطرفي العقد، إذ يتيح الاتفاق لهما الحصول على سبل انتصاف قانونية فعالة، على النحو المتاح في نظامها القانوني لحماية تلك الحقوق، إضافة إلى التعاون من خلال الحوار والتشاور عبر القنوات الدبلوماسية في معالجة كل القضايا المتعلقة بتنفيذ الاتفاق.

وأشارت بنود الاتفاق إلى ضمان تنفيذ كل عمليات استقدام العمالة المنزلية الإندونيسية بواسطة مكاتب أو شركات ووكالات الاستقدام المرخص لها، مع اتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان التزام مكاتب ووكالات وشركات الاستقدام بالقوانين واللوائح المحلية بتوظيف العمالة الإندونيسية في السعودية.

ويهدف الاتفاق إلى ضبط تكاليف الاستقدام بين السعودية وإندونيسيا، إضافة إلى تطوير إدارة قوية لتوظيف وتطوير النظام الإلكتروني للاستقدام والتوظيف بين البلدين، كما يلزم أصحاب العمل السعوديين بتوفير نظام تأمين يهدف إلى حماية حقوق العمالة المنزلية وأصحاب العمل، إضافة إلى إلزام الجانب السعودي بإيجاد آلية لتقديم المساعدة للعمالة المنزلية خلال 24 ساعة، وتسهيل إعادتها عند إكمال العقد أو في حالات الطوارئ أو عند ظهور حاجة، بما في ذلك إصدار تأشيرات الخروج .وأكد الاتفاق أن على الجانب الإندونيسي توفير مركز تدريب للعمالة الإندونيسية في المهارات المحددة والمطلوبة في عقد العمل، وتعريفها بالثقافات والعادات وتقاليد وأعراف المجتمع السعودي، مع ضمان وفاء العاملة بجميع الاشتراطات الصحية، وألا تكون من أصحاب السوابق الجنائية.

الحياة
AL HAYAT

# بعد وفاة نزيلة "التأهيل".. التعنيف يتواصل

المصدر: جريدة الحياة السبت 14 شعبان 1437هـ - 21 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15691647

الرياض - الجوهرة الحميد

في تطور جديد لقضية وفاة نزيلة مركز تأهيل الإناث الشامل في الملز، كشف مصدر لـ«الحياة» أن نزيلة أخرى تدعى «م. ط» وتبلغ من العمر 30 عاماً تعرضت )الأحد) الماضي لإصابات في الرأس نتيجة ضرب العاملة لها، كما أن إسعاف الفريق الطبي لها في اليوم التالي ألحق بها الضرر، وسبب كدمات عدة في جسدها.

وقال المصدر (فضل عدم ذكر اسمه) إن كاميرات المراقبة داخل المركز وثقت الحادثة التي تعرضت لها النزيلة، لافتاً إلى أن الاعتداء على »م. ط» يعد استمراراً لإهمال إدارة المركز، وعدم مراعاتها للقوانين والأنظمة والأساليب الإنسانية في التعامل مع نزيلاته.

وأوضحت والدة النزيلة «م. ط» أن ابنتها مصابة بتخلف عقلي وإعاقة، وهي مقيمة في الدار لمدة تربو على 10 أعوام وقالت: «آلمني كثيراً ما رأيت على ابنتي من آثار بعد زيارتي الأخيرة لها»، مشيرة إلى أنها لاحظت شجاً بطول نصف الأصبع تم خياطته في مؤخرة رأسها، إلى جانب الكدمات المتفرقة في أنحاء جسدها، ولدى استفسارها عن أساب ذلك أخبروها أنها وقعت.

وأضافت: «أشك في أن ابنتي وقعت على الأرض»، لافتة إلى أن مكان الشج يقع في الجزء الخلفي من الرأس، وهو ما أثار استغرابها في كونها وقعت، وأكملت: «ربما تعرضت إلى ضرب أو تعنيف، لا سيما أن علامات الكدمات ظاهرة على جسدها بأكمله، فضلاً عن أن حالتها النفسية متأزمة ولا ترغب التواصل معي، مكتفية بالإيماء بيدها نحو العاملات، وتعتبر والدتها ما حدث لابنتها نتيجة إهمال وتقصير مركز تأهيل الإناث في الملز.«

وكانت «الحياة» نشرت في عددين أخيرين استياء مغردين من إقامة حفلة في المركز في اليوم التالي لوفاة إحدى نزيلاته (أماني الزايدي) الأسبوع الماضي، موضحين أن هذا الأمر بعيد عن الإنسانية والاهتمام بأرواح الآخرين، فيما بررت مديرة المركز نوال تركستاني ذلك بأنه »من الصعوبة إلغاء حفلة النجاح بعد أن تم الاتفاق والتنسيق على إقامتها مسبقاً، وأن الهدف منها هو إدخال الفرح والسرور على قلوب الطالبات، وخصوصاً أن وفاة النزيلة الزايدي طبيعية، فهي متخلفة عقلياً ومصابة بالصرع من النوع الصامت وفي العناية المركزة.«

غير أن ذوي المتوفاة نفوا أن تكون وفاة ابنتهم طبيعية، مشككين في صدقية أقوال مديرة المركز، مطالبين بالتحقيق في ملابسات قضية الوفاة. وأفاد شقيق المتوفاة عادل الزايدي أن شقيقته تعاني من تخلف عقلي، وضمور في المخ، ولديها تشنجات يسيرة فقط، وأن حالها الصحية كانت جيدة، ولم تكن في العناية المركزة.

يذكر أن «الحياة» تواصلت مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في هذا الشأن، إلا أنها لم تتلق رداً لمدة فاقت الثلاثة أيام!

# يعرف بكيفية تقييم المساحات والقرارات الصادرة بحق أصحابها "الإسكان" تطلق بوابة إلكترونية للتبليغ عن الأراضي البيضاء الخاضعة للرسوم

المصدر: جريدة الرياض الاحد 1 شعبان 1437هـ - 8 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1501211

اختتمت أعمال البرنامج العلمي (مكافحة المخدرات) الذي نظمته كلية التدريب بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية خلال الفترة من 17 إلى 28 رجب 1437هـ الموافق من 24 إبريل إلى 5 مايو 2016م بمقر الجامعة بالرياض، واستفاد من أعماله منسوبو القوات المسلحة السعودية، بحضور وكيل الشؤون الأكاديمية بالجامعة أ. د. علي بن فايز الجحني، ومساعد رئيس هيئة تعليم وتدريب القوات المسلحة اللواء الركن منصور بن غرم الزهراني.

بدأ الحفل بكلمة المشاركين ألقاها نيابة عنهم العقيد بحري أحمد بن جارالله الجارالله الذي قدم الشكر للجامعة على تنظيم هذه البرامج العلمية المتميزة من خلال هيئة علمية مختارة من أبرز المتخصصين في مجال مكافحة المخدرات، مؤكداً الفائدة الكبيرة التي تحققت من البرنامج والتي سوف تسهم في إثراء خبرات المشاركين.

بعدها ألقى اللواء الركن منصور بن غرم الزهراني كلمة قدم فيها الشكر للجامعة على ما تقوم به من جهود لخدمة الأمن الشامل وتطوير قدرات الكوادر العربية، موضحاً أن هذا البرنامج هو الثاني في إطار الشراكة العلمية بين الجامعة والقوات المسلحة السعودية، ومشيداً بجهود جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية التي تعد رافداً مهماً من روافد العلم والمعرفة عربياً ودولياً، متمنياً أن يستمر التعاون المثمر والمتميز بين الجانبين.

عقب ذلك ألقى وكيل الجامعة للشؤون الاكاديمية كلمة رحب فيها بالمشاركين في البرنامج العلمي، منوهاً بالشراكة الإستراتيجية بين الجامعة والقوات المسلحة في مجالات الدراسات العليا والتدريب، موضحاً فأهمية موضوع البرنامج الذي ينظم في إطار جهود الجامعة للارتقاء بأداء الكوادر العربية في مختلف مجالات الأمن، مبيناً أن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية تضطلع بدور فاعل في مجال مكافحة المخدرات.

يشار إلى أن البرنامج هدف للتعريف بالمخدرات والمسكرات والمؤثرات العقلية وأضرارها، وإكساب المشاركين مهارات التحقيق في قضايا المخدرات، والتعريف بالأساليب الحديثة للوقاية والعلاج من أضرار المخدرات، والتعريف بإجراءات البحث والتحري والمراقبة وضبط المتهمين، وتعريف المتدربين بإجراءات التنسيق الأمني في مكافحة المخدرات.

# يعرف بكيفية تقييم المساحات والقرارات الصادرة بحق أصحابها "الإسكان" تطلق بوابة إلكترونية للتبليغ عن الأراضي البيضاء الخاضعة للرسوم

المصدر: جريدة الرياض الاحد 15 شعبان 1437هـ - 22 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1504958

لرياض - خالد الربيش
كشفت وزارة الإسكان أنها تستعد لإطلاق بوابة إلكترونية خاصة بالرسوم على الأراضي البيضاء، تشترك فيها كل من وزارة الداخلية ممثلة بمركز المعلومات الوطني ووزارة العدل ووزارة التجارة وغيرها من الوزارات والجهات ذات العلاقة.
وأوضحت الوزارة في إجابتها على سؤال "الرياض" بشأن كيفية استيعابها للعدد الكبير من الأراضي الخاضعة لنظام الرسوم، أنها أنهت العمل على تجهيز موقع إلكتروني متكامل يمتاز ببساطته ووضوحه ومرونته، مشيرة إلى أن هذا الموقع سيتيح عددا من الإجراءات والخدمات للزوار، يأتي أبرزها التبليغ عن الأراضي الخاضعة للرسوم وتسجيلها بحسب اللائحة التي ستصدر قريباً من مجلس الوزراء، كما سيتيح معرفة كيفية تقييم الأراضي والقرارات الصادرة بحق أصحابها.
وأفادت أن هذه الخطوة تستهدف تسريع إجراءات التبليغ عن الأراضي الخاضعة للنظام، والتسهيل على المواطنين وعدم تكبيدهم عناء الحضور إلى مقر الوزارة وفروعها، لافتة إلى أنها تأتي امتداداً للإجراءات الإلكترونية التي اعتادت الوزارة على توظيفها وتطبيقها في جميع برامجها ومبادراتها، وانطلاقاً مما أكدت عليه رؤية السعودية 2030 بتوسيع نطاق الخدمات الإلكترونية المقدّمة للمواطنين على جميع الأصعدة والمجالات، وتحسين جودة الخدمات الإلكترونية المتوافرة حاليا عبر تيسير الإجراءات وتنويع قنوات التواصل وأدواته، ودعم استخدام التطبيقات الإلكترونية على مستوى الجهات الحكومية.
وأشارت إلى أن عملية التبليغ عن الأراضي وتسجيلها ستكون متاحة على مدى 6 أشهر من تاريخ إعلان المدن المستهدفة، منوّهة إلى أنها تسبق عملية تحصيل الرسوم البالغة 2.5 في المئة، فيما أكدت أن الشراكة التي تجمع وزارة الإسكان بكل من وزارات الداخلية والعدل والتجارة وغيرها من الجهات المعنية، من شأنها ضمان دقة البيانات والمعلومات المُدخلة بشأن الأراضي البيضاء الخاضعة لنظام الرسوم.
وكانت وزارة الإسكان أكدت أن نظام الرسوم على الأراضي البيضاء يستهدف تحقيق مجموعة من الفوائد لقطاع الإسكان وأطرافه المختلفة من مواطنين ومستثمرين، مبيّنة أنه يمثّل إحدى المبادرات التي سعت إليها الوزارة وأقرها مجلس الوزراء في إطار الجهود الرامية لتنظيم السوق الإسكاني في جميع مناطق المملكة، منوّهة إلى أنه يسهم في دعم قطاع الإسكان ويساعد على تحقيق التوازن بين العرض والطلب بما يساعد المواطنين على امتلاك السكن المناسب بخيارات متنوعة تتوافق مع رغباتهم المختلفة، منوّهة إلى أن التطبيق الفعلي له سيثمر عن الكثير من النتائج الإيجابية المُنتظرة.

# »العدل": 70 دعوى ˙حجر" من أبناء ضد آباء

# محكمة الرياض تصرف النظر عن قضية أقامها ابن ضد والده

المصدر: جريدة المدينة الاحد 15 شعبان 1437هـ - 22 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/678819

عبدالله الحمد ـ الرياض
كشفت مصادر مطلعة بوزارة العدل لـ»المدينة» عن عدد من قضايا حجر الأموال والمقامة من أبناء ضد آبائهم التي تلقتها المحاكم بمختلف مناطق المملكة خلال العام المنصرم والتي بلغت (70) قضية كان أعلاها محاكم منطقة الرياض بواقع 30 قضية، وأقلها مناطق حائل والجوف والباحة بقضية واحدة لكل منهم.
واستدلت المصادر بإحدى القضايا التي وردت للمحكمة العامة بالرياض والتي حكمت بصرف النظر عن الدعوى وهي «حجر لسفه» أقامها ابن ضد والده، وذلك بعد ورود تقرير طبي أكد السلامة العقلية والنفسية للأب.وتاتي تفاصيل القضية

وفقا للآتي كان الابن قد أدعى على والده بقيامه بتبديد أمواله، وتحميلهم ديون لمصلحته، ووجوده خارج السعودية بشكل دائم وهو مبتلى «بفتنة النساء» -على حد وصف الابن في دعواه ضد والده- وظلمه لنا ولوالدتنا ونحن جاهزون لتحضير الشهود أنا وإخوتي وأطلب الحجر على والدي لعدم أهليته في صرف الأموال وحمايته من نفسه وحمايتنا منه ورد حقوق الناس.وأجاب الأب عن الدعوى: إن هناك وقائع سابقة بيني وبين ابني، منها قيامه ببيع عدد 52 تأشيرة باسم مؤسستي مستغلاً الوكالة الشرعية الممنوحة مني له، وبدون علمي وموافقتي وببيعه للتأشيرات فقد ضر بمصالحي التجارية وبعد مناقشة ابني «العاق» بشأن بيعه للتأشيرات قام بتهديدي بالقتل والتلفظ علي بأسوأ الألفاظ التي لا تليق بابن عاقل أن يتلفظ بها على والده وفي العشر الأواخر من رمضان، وقامت الدوريات الأمنية بالقبض عليه للشك في تعاطيه للمخدرات، وبعد إجراء الكشف الطبي عليه ثبت تعاطيه للمخدرات، ليودع في المستشفى، قبل أن اتفاجأ بخروجه ويقرر أن ينتقم مني برفعه لهذه الدعوى، وسبق أن رفعت دعوى بعقوق ابني ولكن تخلف ابني عن حضور الجلسات.وأضاف الأب: إنني أتأسف بأن المدعي ابني الذي قمت طوال هذه السنوات المنطوية بتربيته وتعليمه في ارقي الجامعات وتكلفت بتكاليف زواجه كاملة من مهر ومعيشة كريمة وقدمت له من التسهيلات المالية فوق حاجته وسلمته الجمل وما حمل وحررت له وكالات شرعية يحق له البيع والشراء والقبض وغيرها من الصلاحيات وقد ضعفت نفسه الدنيئة للشيطان واستجاب لشياطين الإنس والجن وأصبح عدوًا لي ويريد الحجر علي وأن يستحل مالي بدون مسوغ شرعي أو نظامي».وأكمل: إن ابني العاق رفع هذه الدعوى ليمارس الانتقام والضغط العصبي ضدي ويكسب من ورائها التستر على أعمالي واستغلاله للوكالات الشرعية الصادرة لي وطالب الأب من ناظر القضية بصرف النظر عن الدعوى مع حفظ كامل الحقوق الشرعية والنظامية ضد ابنه وما سببه له من أسى وتعب جراء تصرفاته بحقه. وفي جلسة أخرى رد الابن على ما ذكره والده قائلاً: إن ما طرحه «خصمي» في دعواي من أنني ابن عاق واستخدم مخدرات فالجواب أن فحوى قضيتنا هذه أنني أطلب الحجر على الوالد لسفهه وعدم حسن تصرفه بالمال وأطلب إصدار صك ولاية عليه، وبالنسبة لادعائه أنني استخدم مخدرات وسارق فقد صدر تقرير من إمارة الرياض ببطلان هذا الادعاء وتجدون القرار لديكم في الأوراق ولدي منه صورة». وقد قامت المحكمة بالكتابة لأحد المجمعات الطبية للكشف عن السلامة العقلية والنفسية للأب، وأكدت اللجنة الطبية أنه سليم من الناحية النفسية والعقلية في الوقت الراهن وعليه فهو لا يحتاج إلى ولي يرعى شؤونه. وبناء على ما تقدم من الدعوى والإجابة وبناء على التقرير الطبي والذي أكد أن المدعى عليه سليم من الناحية النفسية والعقلية في الوقت الراهن وعليه فهو لا يحتاج إلى ولي يرعى شؤونه لذا فقد أفهم القاضي الابن بعدم استحقاقه لما يدعيه، وصرفت المحكمة النظر عن الدعوى، وقد صادقت محكمة الاستئناف على الحكم.

# 8% زيادة في نسب الإقبال على احتضان "مجهولي الأبوين"

# ضوابط لتسليم الطفل للأسر البديلة و3 أسباب لرفض الطلبات

المصدر: جريدة المدينة الاحد 15 شعبان 1437هـ - 22 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/678824

داوود الكثيري - جدة

أظهر تقرير حديث نشرته وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في موقعها الالكتروني مؤخرًا ارتفاع أعداد الأسر الحاضنة للأطفال مجهولي الأبوين خلال العام المالي 1434هـ -1435هـ، مقارنة بما كان عليه في العام الذي قبله، بنسبة زيادة بلغت 8%.

ويوضح الكتاب الإحصائي الصادر عن إدارة التخطيط والتطوير الإداري أن عدد المستفيدين من برنامج إعانة الأسر الحاضنة للعام المالي 1434-1435 هـ، (8272) حيث يتم صرف ما مجموعه (270.633.964) ريالًا، فيما بلغ أعداد الأسر الحاضنة للعام المالي الذي قبله، (7637) بإعانات تقدر بحوالي (262.419.492) ريالًا.

كما يبين الكتاب أيضًا أعداد الأسر التي انتهت من الحضانة حيث بلغ عدد الأسر التي صُرفت لها مكافأة نهاية الحضانة في العام 1434-1435هـ (74)، بمبالغ تقدر بـ(1.480.000) ريال؛ فيما بلغت في العام الذي قبله (65) بزيادة تقدر بـ 14)%).

من ناحيته أوضح هاني محمود طيبة مدير جمعية الوداد الخيرية -متخصصة في رعاية الأيتام مجهولي الأبوين- أن الوزارة تدعم مشروع الأسر الحاضنة، بسبب الآثار السلبية المترتبة على نشأة النزيل في الدور، وقد زودت الجمعية بقائمة حديثة للأطفال مجهولي الأبوين لمن هم دون العامين في جميع الدور الإيوائية في المملكة وعددهم التقريبي 20 «طفلًا -أثناء التصريح-، لاستلامهم ونقلهم للدار الخاصة بالجمعية.

وأضاف طيبة: «أجرت الشؤون الاجتماعية العديد من الدراسات حول الأيتام خلال العام الماضي، أهما دراسة حديثة لمجهولي الأبوين، وخلصت تلك الدراسات إلى عدد من التوصيات أهمها ضرورة نشأة الطفل في أسرة»، منوهًا إلى أن الطفل بحاجة إلى أم وأب يتعلق بهما ويشعر بالأمان معهما ويوجهانه، وهذه مفتقدة في دور الإيواء»، مشيرًا في الوقت ذاته إلى أن (جمعية وداد) هي الوحيدة في المملكة التي تستلم الأطفال مجهولي الأبوين بشرط الإرضاع.

وعن آلية تسليم الأطفال للأسر الحاضنة قال: «هناك ضوابط وضعتها الشؤون الاجتماعية إضافة إلى معايير أخرى خاصة بنا، من ضمنها أنه لابد أن ترضع أمام منسوبات الدار، وبحضور شهود من جانبها وآخرين من جانبنا اللاتي هن الأخصائيات، كما نشترط معاملة الطفل معاملة حسنة، وتربيته تربية إسلامية، والاهتمام برعايته».

وأكمل: «الإرضاع هو لتكوين علاقة شرعية بين الطفل وبين الأسرة، وبعد الإرضاع يصدر له من المحكمة صك شرعي تحت مسمى (صك إرضاع) وبعده (صك ولاية)» منوهًا إلى أن الإعانة تمنح في السابق باسم الطفل، أما حاليًا فتمنح باسم الأسرة، كما أن هناك موافقة على إسناد كفالة لأسرة معينة تعطي فرصة للأسرة لتغيير الاسم الثلاثي باستثناء اسم العائلة».

وأشار إلى أن الجمعية ترفض حوالى 20% من الأسر المتقدمة لطلب الاحتضان لأسباب عديدة من ضمنها عدم أهلية الأسرة، أو تدني المستوى المادي لها، أو إيجابية فحص السموم، ويمكن معرفة ذلك من الأسباب التي دفعتهم للتقدم بطلب الاحتضان، بمعنى أنها ليست أسبابا جوهرية، منوهًا إلى أن الجمعية تحتفظ بحقها في رفض أي طلب احتضان دون إبداء أسباب ذلك».

وزاد: «كما نشترط إجراء فحوصات طبية، تشمل جوانب كثيرة ومن ضمنها الجوانب المعدية، كالكبد الوبائي والإيدز، وغيرهما، وأيضًا فحص السموم، كما يتم إعطاء الأسرة عدة أسئلة بمثابة واجب -إن صح التعبير- يعطينا خلفية عن الأسرة وكيفية تربيتها وكيفية نشأتها».

وألمح طيبة إلى أن عدد الأطفال الذين أسندت كفالتهم لأسر حاضنة خلال الأربعة أعوم الماضية بلغ 135 طفلاً بمنطقة مكة المكرمة، مشيرًا إلى أنه يوجد حاليًا 21 أسرة بيضاء البشرة في قائمة الانتظار لاستلام أطفال مجهولي الأبوين، بينما لا يوجد قوائم انتظار للبشرة السمراء».

وأضاف: «تقيم الجمعية حملات تثقيفية بخطورة الحمل خارج الإطار الشرعي، وذلك للحد من أعداد مجهولي الأبوين، حيث بينت دراسات رسمية في الفترة 1434-1437 أن متوسط عدد الأطفال مجهولي الأبوين في المملكة يبلغ 450 طفل سنويًا بمعدل 2 في الألف تقريبًا من سكان المملكة في السنة، وهو عالميًا معدل منخفض».

# الشورى: 13 مقترحا للقضاء على مشكلات العملية التعليمية

المصدر: جريدة المدينة الاحد 15 شعبان 1437هـ - 22 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/678814

جابر المالكي - الرياض

علمت «المدينة» من مصادر مطلعة بمجلس الشورى أن وزارة التعليم قدمت 13 حلًا لمواجهة التحديات التي تواجهها في أداء عملها والتي طالبت من خلالها وزارة الشؤون البلدية والقروية بمراجعة الاشتراطات بتنفيذ توصيات المقام السامي والتي نصت على تسهيل حصول المستثمرين في المجال التعليمي على موافقة الجهات الحكومية على بناء المدارس الأهلية على الأراضي المخصصة للتعليم.

وأكدت المصادر أن المقترحات تضمَّنت الرفع لوزارة المالية بطلب زيادة المخصص في الإعانة السنوية والتي جاءت وفقًا لتوصيات المقام السامي وهي مراجعة الجهات ذات العلاقة للإعانة المالية السنوية للمدارس الأهلية وآليات تقويمها.

وقالت المصادر إن من ضمن الحلول تسهيل منح الموافقات وإصدار شهادات السلامة للمدارس الأهلية والأجنبية من قبل إدارات الدفاع المدني وتوحيد إجراءاتها ومنح الموافقات لمدة مناسبة وأن تقوم الإدارات بإصدار شهادات السلامة للمدارس الجديدة على أن يتم تجديدها من إدارات السلامة في إدارة التربية والتعليم.

وأوضح التقرير المتضمن للمقترحات تنفيذ توصيات المقام السامي والتي تهدف لدعم مشاركة القطاع الأهلي في التعليم العام والمبلغة لجميع الجهات وبحسب علاقتها بتنفيذ التوصيات، كما طالبت بتسهيل حصول المدارس على تأشيرات الاستقدام للمعلمين والمعلمات للعمل في المدارس الأهلية وذلك وفق احتياجها، و الإسراع في إصدار الكادر الهندسي ومنح المهندسين الحوافز المناسبة لقيامهم بأعمال الإشراف على أعمال الإنشاء والتأهيل والترميم والإضافات والصيانة.

هذا من المقرر أن يصوّت مجلس الشورى على تقرير وزارة التعليم وعدد من التوصيات التي قدمت على التقرير من قبل أعضاء المجلس وكان من أبرزها مطالبة وزارة التعليم بمعالجة أوضاع من شملهم الأمر الملكي الصادر في الثاني من رجب عام 1432 وتعيين جميع من صدر بحقهم الأمر الملكي على الكادر التعليمي المرتبة والمستوى المستحق نظامًا حسب مؤهلاتهم، حيث أكد الأعضاء مقدمو التوصية أن القرار تسبب في ضياع حقوق مالية لهؤلاء المواطنين لأنهم على كادر أقل في مميزاته من الكادر التعليمي الذي يفترض أن يعينوا عليه وفقًا للنظام.

كما أنه من ضمن التوصيات توصيات اللجنة مطالبتها وزارة التعليم بإعداد إستراتيجية وطنية شاملة للتعليم تضمن تحقيق الهدف من دمج الوزارتين في وزارة واحدة، والتأكيد على أهمية الإسراع في إصدار نظامي الجامعات والتعليم العام، ودعم التعليم الأهلي العام والعالي بعد التنسيق مع الجهات ذات العلاقة، ومراجعة خطط الوزارة الخاصة بالمباني المدرسية لتحقيق جودة عالية في الجانبين الكمي والنوعي والعمل على مراجعة تعثر المشروعات، ومطالبة الوزارة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لإيجاد فرص وظيفية لخريجي وخريجات كليات المجتمع.

مقترحات للقضاء على المشكلات

- تسهيل حصول المستثمرين على موافقة الجهات الحكومية على بناء المدارس الأهلية.
- الرفع لوزارة المالية بطلب زيادة المخصص في الإعانة السنوية.
- تسهيل منح الموافقات وإصدار شهادات السلامة للمدارس الأهلية والأجنبية من قبل الدفاع المدني.
- دعم مشاركة القطاع الأهلي في التعليم العام.
- تسهيل حصول المدارس على تأشيرات استقدام المعلمين والمعلمات للعمل في المدارس الأهلية.
- الإسراع في إصدار الكادر الهندسي.
- مطالبة الوزارة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لإيجاد فرص وظيفية لخريجي وخريجات كليات المجتمع.
- العمل على مراجعة تعثر المشروعات.
- منح المهندسين الحوافز المناسبة لقيامهم بأعمال الإشراف على أعمال الإنشاء والتأهيل والترميم والإضافات والصيانة.
- إعداد إستراتيجية وطنية شاملة للتعليم تضمن تحقيق الهدف من دمج الوزارتين في وزارة واحدة.

•التأكيد على أهمية الإسراع في إصدار نظامي الجامعات والتعليم العام.
•دعم التعليم الأهلي العام والعالي بعد التنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
• مراجعة خطط الوزارة الخاصة بالمباني المدرسية لتحقيق جودة عالية في الجانبين الكمي والنوعي .

# »العمل والتنمية": لم نتلق شكوى استقدام عاملة منزلية مقعدة

المصدر: جريدة المدينة السبت 14 شعبان 1437هـ - 21 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/678765

محمد الشطيطي - الرياض
أوضحت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، أنها لم تتلقَ أي شكوى حول استقدام عاملة منزلية مُقعدة، وأن ما يتم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي من صور لعاملة منزلية على كرسي متحرك، سبق أن أثير قبل نحو عامين.
ودعت الوزارة كافة عملائها إلى التقدم بالشكوى في حال تعرضوا لتلاعب أو إخلال في الاتفاق مع مكاتب وشركات الاستقدام عبر القنوات الرسمية المعتمدة، انطلاقًا من حرصها على ضمان حقوق كافة عملائها، وذلك عن طريق التواصل عبر الموقع الإلكتروني لبرنامج العمالة المنزلية «مساند» على الرابط www.musaned.gov.sa أو عن طريق الاتصال على الرقم الموحد لخدمة العملاء في الوزارة (19911). وأكدت الوزارة على أن العقود المعتمدة والأنظمة تضمن للعميل حق إعادة المبالغ التي دفعها من قبل مزود الخدمة في حال تعرض للإخلال في العقد، إضافة إلى أنه لا يمكن استقدام أي عامل إلى المملكة إلا بعد اجتياز الكشف الطبي المعتمد لدى سفارات المملكة في بلد الإرسال.

# حملة دكتوراة على رصيف البطالة: 8 عقبات تمنع توظيفنا بالجامعات

# طالبوا بإسناد التعيين لوزارة الخدمة المدنية أو التعليم «

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 13 شعبان 1437هـ - 20 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/678578

سعيد الزهراني - الطائف

شكا عدد من حملة الدكتوراة رفض العديد من الجامعات السعودية توظيفهم كأكاديميين، بالرغم من حاجتها لتخصصاتهم، مطالبين بسحب تعيين الأكاديميين من الجامعات وإسناده إلى وزارة الخدمة المدنية بهدف تحقيق العدالة في التوظيف، مشيرين إلى 8 عقبات وشروط تسببت في تحطيم آمالهم، وحالت بينهم وبين الحصول على وظيفة أكاديمية في إحدى الجامعات.

وكان وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى، قد وجّه في تعميم للجامعات بضرورة الاهتمام بجميع الطلبات، التي تقدم للجامعات من الحاصلين على شهادة الدكتوراة، مؤكدا على أهمية دراسة الطلبات دراسة دقيقة في ضوء حاجة القسم والتخصص، وأن يكون قرار القبول والرفض من قبل المجالس المتخصصة بالجامعات مثل مجلس القسم والكلية والمجلس العلمي ومجلس الجامعة، وأن لا يكون تعيين السعودي الحاصل على درجة الدكتوراه برأي عميد الكلية أو رئيس القسم، وأن يتم البت في مثل هذه الموضوعات بالسرعة الممكنة من قبل المجالس العلمية ومجالس الجامعة.

د.خالد بن محمد بن نوح:

د. عبير خلف البلوي:

العديد من الجامعات تتعذر عن عدم قبولنا بحجة عدم وجود شواغر في تخصصاتنا

استقطاب أبناء الوطن واتاحة الفرص لهم واجب وطني

لابد من وجود آلية من الخدمة المدنية لتوظيف حملة الدراسات العليا بالجامعات

د. كاتب بن فهد البراك:

حجج الجامعات بعدم قبول الأكاديميين السعوديين في الغالب محبطة وغير مقنعة

الواقع مؤلم لاستبعاد المواطن والتعاقد مع الوافدين في العديد من التخصصات

الحل الجذري هو الأمر بالإحلال للأكاديمي السعودي بدون قيد أو شرط

هناك حجج غير مقنعة تمنع توظيف حملة الدكتوراه

هناك مقاومة لإحلال الأكاديمي السعودي شبيهة بمقاومة إحلال المعلم عام1407 هـ

وظيفة الأكاديمي من الوظائف التي تدعم منظومة الأمن الوطني

من الضروري أن تشغل بمواطنين مؤهلين تأهيلًا ممتازًا

د.سعود مسير البلعاسي:

العديد من الجامعات تعتذر عن قبول المؤهلين السعوديين بعدة حجج

الحل يكمن في قيام لجنة خاصة من وزارة التعليم لاستقبال الملفات

بدل الندرة قد يكون من الأسباب التي تعرقل توظيف السعوديين.

د. حسين مشبب القحطاني:

كل مؤهل لديه القدرة والكفاءة يجب إحلاله بالوظائف الجامعية

أغلب الحاصلين على الدكتوراة لديهم خبرات متراكمة كل في مجاله

يفترض أن يكون هناك جهة تعمل على تدريب وتطوير وتنمية حاملي شهادات الدكتوراة

الوافد المتعاقد عند حضوره للمملكة يتم تدريبه والأولى تطوير السعوديين

د.فوزية بنت عبدالرحمن باناعمة:

حصلتُ على الدكتوراه بتقدير عال وعملت متعاونة في التدريس الجامعي ولم يتم قبولي

تحويل توظيف الأكاديميين لوزارة الخدمة المدنية لتحقيق العدالة

الأكاديمي السعودي من أفضل الأكاديميين لأنه يتم تعليمه على أفضل مستوى

# • مركزي" يؤمن العلاج لـ 400 ألف مواطن بمحايل

المصدر: جريدة عكاظ السبت 15 شعبان 1437هـ - 22 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160521/Con20160521840537.htm

عبدالله الغالبي (محايل عسير)
طالب محافظ محايل عسير محمد المتحمي بدعم مستشفى المحافظة بالكوادر الطبية والفنية والتمريضية، وإيجاد خدمات اجتماعية جديدة تخفف من عناء أبناء محافظة محايل في السفر للاستفادة من تلك الخدمات في مناطق ومحافظات أخرى.
وكشف خلال زيارة لجنة الخدمات الصحية والاجتماعية من مجلس منطقة عسير للمحافظة، عن الحاجة لافتتاح مستشفى مركزي يخدم المحافظات والمراكز القريبة منها.
وتأتي زيارة اللجنة للاطلاع على جميع حاجات المحافظة في القطاع الصحي والاجتماعي بما في ذلك دراسة المشاريع المتعثرة والمتأخرة، وتقييم حالة الوضع الصحي والاجتماعي في المحافظة.
وقدم المحافظ شكره وتقديره لأمير منطقة عسير الذي فعل الجانب الرقابي والمتابعة من قبل اللجان في مجلس المنطقة، مؤكدا أن المحافظة بحاجة إلى تطوير القطاع الصحي والاجتماعي بما يتوافق مع تطلعات القيادة الحكيمة لخدمة المواطنين، خصوصا أن المحافظة تشهد كثافة سكانية عالية حيث بلغ عدد السكان قرابة 400 ألف نسمة.
وفي السياق ذاته، زارت اللجنة مستشفى محايل واطلعت على سير العمل والتقت بعدد من الأطباء واستمعت لطلباتهم، كما زارت اللجنة جمعية البر الخيرية، وجمعية المعاقين ولجنة التنمية الاجتماعية الأهلية التقت خلالها بمدير المركز عبدالرحمن بن رمان واطلعت على سير أعمال اللجنة.

# 3 شروط تعرقل التوطين بمؤسسات التعليم العالي

المصدر: جريدة الوطن الاحد 15 شعبان 1437هـ - 22 مايو 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=264719&CategoryID=5

الطائف: فواز الغامدي
خص عدد من الجامعات السعودية الأكاديميين السعوديين الراغبين في وظائفها الأكاديمية بـ3 شروط خاصة لا تشترطها فيالمتعاقدين.
وتمثلت ضوابط الوظائف الأكاديمية التي اشترطها عدد من الجامعات السعودية في حملة الشهادات العليا الراغبين في شغل الوظائف المشغولة بمتعاقدين في أن يكون المتقدم للوظيفة الأكاديمية غير موظف في أي جهة حكومية، وأن يكون تخصصه الدقيق في مرحلة الدكتوراه امتدادا لتخصصه في الماجستير والبكالوريوس، كما اشترطت لبعض التخصصات أن يكون المتقدم يحمل درجة أستاذ مشارك وهي الدرجة التي لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال العمل في الجامعات لمدة لا تقل عن 4 سنوات والترقيات العلمية التي تتيحها الجامعات لأساتذتها لها بعد نشر 4 أبحاث علمية.
وقال عدد من المهتمين بالتوظيف الأكاديمي إن هذه الشروط توضع عراقيل في طريق توطين الوظائف الأكاديمية، فمثلا درجة أستاذ مشارك لا يمكن الحصول عليها من قبل العاطلين من حملة الدكتوراه.
وأكد عبدالرحمن العتيبي أن هناك شروطا تعجيزية أخرى تضعها الجامعات عراقيل في طريق توطين الوظائف

الأكاديمية، بينما لا تشترطها في المتعاقدين غير السعوديين الذين يمثلون 50 % من إجمالي أساتذة الجامعات، وأوضح أن من ضمن تلك الشروط شرط امتداد التخصص الدقيق، إذ إن بعض التخصصات الدقيقة لا تدرس في مرحلة البكالوريوس في جميع الجامعات السعودية، واستغرب كيف يكون هذا الشرط حجر عثرة في طريق السعودي، لكنه لا يعيق المتعاقدين عن الدخول للجامعات السعودية .

# تفرض رسوماً على فتح الملف رغم المنع

# مستشفيات خاصة تتحدى "الصحة".. مستغلة الجهل بالأنظمة

المصدر: جريدة سبق الاحد 15 شعبان 1437هـ - 22 مايو 2016م
https://sabq.org

تواصل مستشفيات ومستوصفات خاصة تحديها لقرار وزاري أصدرته "الصحة"، قبل نحو عامين، ينصُ على منع استقطاع أي مبالغ مالية، أو رسوم من المريض عند فتح الملف، أو أي عمل إداري، مستغلة بذلك الجهل بالأنظمة.

واتضح أنَّ غالبية من التقتهم "سبق" من المواطنين، لا يعرفون شيئًا عن القرار، وأرجع كثير منهم الأسباب إلى غياب ثقافة الحقوق، وأيضًا إصدار تعاميم، ومن ثم اختفائها، وعدم إلزام تلك الجهات بإبرازها للجمهور لإيضاح ما لهم، وما عليهم.

ويتلاعب عددٌ من المستشفيات والمستوصفات الخاصة، بعد أن هددت وزارة الصحة بإنزال أشد العقوبات بالمخالف، وذلك بتحوير قيمة فتح "الملف" إلى مسمى "كشف"، فيما بقيت الأخرى على ما هي عليه، ضاربة بالأنظمة عرض الحائط، على الرغم من الوعد الذي قطعته "الصحة" بإجراء جولات تفتيشية على المنشآت الصحية الخاصة، لردع المتجاوز منها.

وقال مسؤولٌ في أحد المراكز الصحية الخاصة لـ"سبق": "المبلغ الذي يستقطع من المريض عند مراجعته زهيد جدًا"، موضحًا أنَّه لا يتعدى في الأغلب الـ50 ريالاً، وفي البعض أقل من ذلك، وهي لمرة واحدة فقط، مشيرًا إلى أنَّ الكشف يقدم مجانًا، والذي من المفترض أن يكلف أكثر من قيمة فتح الملف، مبينًا أنَّ المريض يستطيع بعدها مراجعته للمستشفى دون تحصيل أي رسوم.

وكانت وزارة الصحة أصدرت قبل نحو عامين تعليمات مشدّدة تقضي بعدم استقطاع أي مبالغ نقدية مقابل فتح ملف أو أي إجراءاتٍ إدارية لدى المؤسسات الصحية الأهلية، حرصًا منها على عدم تحمّل المرضى أي أعباءٍ مالية، لافتة إلى أنَّ أي مخالفةٍ لذلك ستعرّض المؤسسة الصحية الخاصّة لأقصى العقوبات.

ودعت الوزارة كل المواطنين والمقيمين إلى الإبلاغ عن المؤسسات الصحية الخاصة المخالفة من خلال الاتصال على الرقم (937) وعن طريق الموقع الإلكتروني -صوت المواطن- www.moh.gov.sa .

# "الشورى" يطالب "النقل" بتشديد قبضته على "الأجرة"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 16 شعبان 1437هـ - 23 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15722029

الرياض - سعاد الشمراني

أوصت لجنة النقل في مجلس الشورى بضرورة تدخل وزارة النقل لتنظيم خدمات شركات الأجرة، التي انتشرت أخيراً، إذ أوضح أعضاء في المجلس أن بعض هذه الشركات تقدم خدماتها إلكترونياً بعيداً عن رقابة «الوزارة» .«للمزيد.(

وطالبت »اللجنة« في توصيتها على تقرير وزارة النقل، التي سيصوت عليها المجلس غداً )الثلثاء) بتطوير الطرق الدولية ورفع مستوى المواصفات الفنية للطرق وتنظيم نشاط سيارات الأجرة. وذكر عضو المجلس الدكتور سامي زيدان لـ«الحياة»، أن »التنظيم يحمي العملاء من التلاعب بالأسعار، ويجعل سيارات الأجرة نظامية ومريحة وآمنة، برقابة وزارة النقل، وليست شركات منفردة، تدار ذاتياً .«مشدداً على أهمية مراقبة تلك الشركات من وزارة النقل، بالتعاون مع المرور والشرطة والبلديات، سواء من ناحية الأمن أم الجوانب المتعلقة بالسلامة أو النظافة. وفي شأن أخر، طالب عضو مجلس الشورى الدكتور سلطان السلطان بإجراء اختبارات للنبوغ لطلاب المرحلة الإعدادية «المتوسطة»، وذلك في توصية إضافية يناقشها المجلس اليوم (الإثنين) على تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن تقرير وزارة التعليم للعام المالي ١٤٣٥-١٤٣٦هـ.

وتهدف التوصية إلى ضرورة تحديد نبوغ الطالب في هذه المرحلة وأي التخصصات هي أنسب إليه لتطوير قدراته فيها ولتحديد تخصصه في الثانوي، سواء أكان أدبياً أم علمياً أم هندسياً أم إعلامياً أم غيره من التخصصات الأخرى. وأكد السلطان لـ«الحياة» أن وضع برامج للنبوغ لهذه المرحلة المتقدمة سيسهم في اكتشاف الطالب وتنمية قدراته، مشيراً إلى أن هذا الأسلوب معمول به في عدد من دول العالم، إذ يعلم ذكاءه وإدراكه منذ صغره ويحدد مساره ومجاله الذي يبرع فيه.

# "الشورى" يناقش منح المرأة "جواز السفر" بلا موافقة ولي الأمر

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 16شعبان 1437هـ - 23 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15721297

الرياض - سعاد الشمراني

يناقش مجلس الشورى قريباً تقريراً للجنة الشؤون الأمنية بشأن اقتراح »مشروع تعديل نظام وثائق السفر« الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/24)، المقدم من عدد من أعضاء المجلس استنادا للمادة ٢٣ من نظام المجلس، ويبحث تمكين المواطنة السعودية من الحصول على جواز سفر من دون موافقة ولي أمرها، لحمايتها من الابتزاز والتهريب إلى مناطق الصراع.

ويهدف التعديل الذي )حصلت «الحياة» على نسخة منه)، إلى المحافظة على الأمن الوطني في ظل الأوضاع السياسية والأمنية الراهنة، وتحقيق الاتساق بين أنظمة ولوائح المملكة الخاصة بحصول المواطنة السعودية على الوثائق الوطنية،

وتقليص الفجوة الحالية بين مواد النظام وواقع تطبيقها من جانب المديرية العامة الجوازات، وخصوصاً المواد المعنية بحصول المرأة على جواز سفر، إضافة إلى مساندة المشروع الوطني الخاص بتمكين المرأة السعودية من الحصول على الوثائق الوطنية، وتعزيز مواطنة المرأة السعودية بالتأكيد على عدم التفريق بينها وبين المواطن في الحقوق، وخصوصاً حصولها على الوثائق الوطنية غير المشروط، ورفع الأضرار العلمية والعملية والمادية المترتبة على عدم حصول المرأة السعودية على جواز سفر إلا بموافقة ولي الأمر.

وجاءت مسوغات التعديل الذي تقدم به الأعضاء لتشمل التأكيد على حق كل مواطن ومواطنة في الحصول على جواز سفر مستقل متى توافرت لديه شروط الحصول عليه من دون تمييز، ورفع الأضرار التي قد تنشأ عن إعاقة حصول المرأة السعودية على جوار سفر مستقل وبالذات في حال الخلافات الأسرية، وتهديد الأمن الوطني الناتج عن تهريب النساء السعوديات من أولياء أمورهن لبؤر إرهابية كالبؤر في اليمن والعراق وسورية، وتحقيق التوافق مع المشروع الوطني الخاص بحصول المواطنة السعودية على الوثائق الوطنية من دون الحاجة لموافقة ولي الأمر الذي بدأ العام الماضي بإلزام السعودية بالحصول على بطاقة الهوية الوطنية كما أقر مجلس الوزراء مستنداً على قرار مجلس الشورى بتاريخ ١٩-١٢-١٤٣٣هـ.

كما تضمنت المسوغات أن حصول المواطنة السعودية على جواز سفر لا يعني بالضرورة سفرها خارج المملكة، وإنما هو وثيقة وطنية للمواطنة، لها الحق باستصداره كما كفله لها نظام الجنسية السعودي، وعدم توافق مواد النظام الحالية مع المعايير العالمية لاستصدار الجوازات مما نتج منه اختلاف بين مواد النظام وآلية تنفيذها، واشتراط نظام وثائق السفر لموافقة ولي أمر المواطنة لا يتسق مع نظام الجنسية السعودي الذي حدد كمال الأهلية بتمام الـ18 من العمر بغض النظر عن الجنس، إضافة لما قد يتعرض له بعض المواطنات السعوديات من أولياء أمورهن عند الحاجة لتجديد الجواز وتعطيل حقوقهن العملية والمادية. وأوضحت اللجنة الأمنية أنها وافقت على درس التعديلات نظراً إلى وجود حاجة إلى إجراء تعديلات على نظام وثائق السفر تعالج بعض المشكلات التي تواجه المرأة عند حاجتها للسفر سواء كانت متزوجة أم غير متزوجة، وإمكان معالجة الإشكالات التي تواجهها عند حاجتها لجواز السفر بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية والنظام الأساسي للحكم وعادات المجتمع وقيمه من خلال إجراء تعديلات مناسبة على النظام.

# تنفيذاً للتوجيهات السامية وتعاوناً مع إمارة المنطقة

# وزير العدل يكلف محكمة الأحوال الشخصية بجدة تصحيح أوضاع الجالية البرماوية والنظر في قضاياهم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 16 شعبان 1437هـ - 23 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1505378

الرياض - مبارك العكاش

شرعت محكمة الأحوال الشخصية بمحافظة جدة على تصحيح أوضاع الجالية البرماوية المقيمة بمنطقة مكة المكرمة ونظرت المحكمة في كافة قضاياهم حيث عملت على تصحيح وضع إثبات الزواج لهذه الجالية وتوثيق عقود أنكحتهم وإثبات الإعالة لهم وتوثيق مواليدهم وإصدار صكوك الوفاة لهم.

وبهذا الخصوص، وجه وزير العدل د. وليد بن محمد الصمعاني محكمة الأحوال الشخصية بجدة بالقيام بمهمة تصحيح كافة أوضاع البرماويين حيث اصدر قراراً بتكليف أربعة من أصحاب الفضيلة القضاة إضافة إلى تكليف 39 موظفاً من الدوائر الإنهائية بالمحكمة لإنهاء كافة متطلبات هذه المهمة.

وأوضح تقرير صادر عن محكمة الأحوال الشخصية بجدة أن إجمالي المعاملات التي تم الانتهاء منها للجالية البرماوية منذ بداية التكليف بتاريخ 17/7/1437هـ وحتى غرة شهر شعبان للعام الحالي بلغت 470 صكاً اشتملت على صكوك إثبات الزوجية وصكوك الإعالة وعدد من الصكوك الأخرى.

يشار إلى أن تكليف وزارة العدل لمحكمة الأحوال الشخصية بإنهاء كافة إجراءات أوضاع الجالية البرماوية يأتي تنفيذاً للأوامر السامية الكريمة بتصحيح أوضاع هذه الجالية لتمكينهم من الإفادة من الخدمات المتاحة للمواطن في كافة المجالات الصحية والاجتماعية والتعليمية، وغيرها.
ويأتي توجيه وزير العدل بسرعة إنهاء كافة متطلبات تصحيح وضع هذه الجالية إيماناً من الوزارة في التعاون المثمر والبناء مع إمارة منطقة مكة المكرمة لتصحيح أوضاع هذه الجالية.
من جهته، أشاد رئيس محكمة الأحوال الشخصية بمحافظة جدة الشيخ سعد بن ناصر الصويغ بحرص المحكمة على تنفيذ كافة الأوامر والتعليمات والتوجيهات التي صدرت لخدمة هذه الجالية وإنهاء كافة ما يخصهم في الجانب التوثيقي والقضائي، مشيداً بالدعم الكبير من لدن وزير العدل بتكليف عدد من أصحاب الفضيلة القضاة وعدد من الموظفين ومنحهم كل ما يعينهم على قضاء مهمتهم على الوجه الأكمل.

# المجرمون يستغلونه لاصطياد ضحاياهم من صغار السن

# التفحيط يهدد أمن المجتمع بالمخدرات والجرائم الأخلاقية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 16 شعبان 1437هـ - 23 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1505376

الرياض، تقرير - مناحي الشيباني
اتخذت ممارسة التفحيط في السنوات الأخيرة منحنى خطيرا من هواية يمارسها ويستمتع بمتابعتها المراهقين إلى مشكلة تؤرق المسؤولين والأسر وتسجل الكوارث البشرية والحوادث المرورية مخلفة وراءها الكثير من حالات الوفاة والإعاقة وإهلاك الممتلكات الخاصة والعامة.
لم تقف مشكلة ممارسة التفحيط عند تسجيل الكوارث البشرية الناتجة عن الحوادث المرورية من فقدان المجتمع لنسبة كبيرة من أبنائه في حالات الوفاة والإعاقة بل أصبح عتاة المجرمين يروجون المخدرات ويصطادون ضحاياهم في هذا العالم باعتبار أن غالبية من يهتمون بهذه الهواية من فئة المراهقين وصغار السن وكذلك تسجيل الكثير من القضايا الأخلاقية مثل (جرائم اللواط) وغيرها.
فلم تعد ظاهرة التفحيط من الظواهر الاجتماعية العادية وتقليعة من تقليعات الشباب بل أصبحت تحمل فكرا منظما وقوانين تحدد مرتاديها وتحكم سلوكهم وعلاقتهم بهذه الهواية الشاذة فأصبح ممارسي التفحيط يصنعون عالمهم الخاص من خلال إطلاق ألقاب خاصة على أنفسهم مثل (الكنغ، وأبو كاب، وأبو شنب، وأبو زقم) وغيرها من الألقاب، وأصبح لكل ممارس هدفه الخاص في جلب جمهوره فمنهم من يهدف لجلب صغار السن بغرض فعل الجرائم الجنسية، والبعض الآخر أصبح يستعين فيه تجار المخدرات لترويج سمومهم بين أفراد المجتمع.
وأصبح عالم التفحيط في السنوات الأخيرة وكما أسلفنا يصب في المجتمع الكثير من الجرائم والسلوكيات العنيفة، كإطلاق النار وإزهاق أرواح الشباب في ظل غياب رقابة الوالدين، أو حتى رقابة الجهات الأمنية، وأصبحت الظاهرة تستدعي أن يدق لها ناقوس الخطر، قبل تنامي ظهور أشكال متنوعة للجريمة وتناميها بكافة أشكالها، مما استدعى وجوب تغيير أسلوب المعالجة في السنوات الأخيرة من سلوكيات تعالج في أدارات المرور، إلى سلوكيات تستوجب تدخل المختصين في العلوم الأمنية والاجتماعية والقضاء للحد من تفاقم المشكلة وأن تعالج على مستوى كبير في أورقة مجلس الشوى وتسن لها الأنظمة للحد من مخاطرها.
تحويل التفحيط لجرائم جنائية
وأكد المتحدث الرسمي باسم الإدارة العامة للمرور المقدم طارق الربيعان في تصريح له أن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وجه بتشكيل لجنة لدراسة تحويل ممارسات التفحيط إلى جرائم جنائية بدلاً من مخالفات مرورية.

وأضاف أن اللجنة لا تزال تواصل دراسة الموضوع تمهيداً لرفعه إلى مجلس الوزراء بعد أخذ موافقة اللجنة الأمنية في مجلس الشورى.

اللواء التميمي لـ«الرياض»: ولي العهد وجه بدراسة تحويله إلى جريمة جنائية لخطورة أهداف مرتكبيه

المفحطون تحولوا

إلى جماعات

وقال عضو مجلس الشورى والمتخصص بالعلوم الأمنية اللواء علي التميمي لـ"الرياض" عقب توجيهات ولي العهد، إن الخبراء في علم الاجتماع والاخصائيين النفسيين والمختصين الأمنيين في علم الجريمة أكدوا أن من يتعمد الإخلال بالأمن وترويع الآمنين هو إنسان غير سوي يجب الحد من خطورته هذا إذا الفعل لم يتعدى التصرف الفردي .

وأوضح أن التفحيط لم يكن معروف لدينا حتى وإن كان يحدث في نطاق ضيق جداً وعلى سبيل الهواية.

واستطرد اللواء التميمي أنه مع انتشار التفحيط وتحوله إلى شبه جماعات في كل حي وكل مدينة ومع انتشار محلات تأجير السيارات أصبح الحصول على السيارة بثمن قليل أمر سهل مما جعله وسيلة جذب وإغراء للشباب الأحداث، استغل ذلك مروجي المخدرات وأصحاب الأفكار المنحرفة وانتشر بينهم السلاح حتى لم يعد سالكي الطرق يأمنون على أنفسهم من ممارسي التفحيط، وكذلك لم يعد الأحداث في مأمن منهم، الشيء الذي جعل الجهات الأمنية تتنبه لخطرهم على المجتمع وخاصة بعد أن كثرت الحوادث التي أدت إلى القتل سواء من ممارسي التفحيط أو من المتجمهرين وأصبحت الخسارة تفوق أي خسارة أخرى.

وتابع أن الموت أصبح شعارا لجماعات التفحيط، ومع وجود وسائل التواصل الاجتماعي قام مروجو المخدرات وأصحاب الأفكار المنحرفة بنشر بطولاتهم المزعومة على شكل مقاطع مظهرين ما يسمونه براعة السيطرة على السيارة مما أصبح وسيلة جذب للبسطاء، لذلك كثفت إدارات المرور الحملات والقبض على من يمارس التفحيط ولكون أهدافهم أخطر من مجرد التفحيط فقد كانت العقوبات السابقة لا تشكل لهم رادعاً مما جعلهم يعودون لممارسة أنشطتهم المشبوهة حال خروجهم من التوقيف.

السلطات التشريعية تتحد

ونوه اللواء التميمي بقرار ولي العهد وتوجيهاته بدراسة تحويل التفحيط إلى جريمة جنائية بدلاً من كونها مخالفة مرورية.

وقال إن هذا التوجيه جاء بعد أن أدركت الجهات الأمنية أن التفحيط أصبح يشكل خطراً على الأمن العام بكل أشكاله، مضيفاً أنه ومع هذا التوجيه سيحال من يقبض عليه إلى القضاء بدلاً من الإجراءات المتبعة في المرور، وهنا سيكون الحكم الصادر بحق المفحط قضائي شرعي ملزم التنفيذ لا تهاون فيه وعليه تبعات كثيرة، منها أن الحكم الشرعي سيكون كسابقة جنائية على من يصدر بحقه الحكم الشرعي وهذا الإجراء سيحد من جريمة التفحيط.

وأفاد أن المملكة تتحول إلى العالم الأول برؤيتها للمستقبل، وجعلت من الشباب هدف رئيس لنقلهم إلى عالم متقدم من النمو والازدهار وخصصت لذلك الكثير من البرامج الجاذبة للشباب وهذه فرصة للشباب إلى التحول للبناء بدلاً من الانسياق إلى الانحراف خلف جهات مشبوهة تريد بشبابنا إلى الهاوية.

وأشار اللواء التميمي إلى أن اسبوع المرور حقق خلال السنوات الماضية نجاحات كبيرة أسهمت بشكل كبير في ترسيخ الثقافة المرورية، مشيراً إلى أهمية التركيز على تثقيف الشباب وتعريفهم بأخطار التفحيط والعقوبات المترتبة عليه.

دور القطاع الخاص

وطالب القطاع الخاص بكل أشكاله سواء الشركات الكبرى أو البنوك أو غيرها بالمشاركة في تبيان خطر التفحيط وأثره على الأمن العام، مؤكداً أهمية دور هيئة رعاية الشباب والأنشطة الرياضية في تبيان الخطر وكذلك دور المسجد والمدرسة والأسرة في توعية الشباب من هذه الأخطار.

مجلس الشورى

يجرم التفحيط

وبخصوص المطالبة بتجريم قضايا التفحيط، أقر مجلس الشورى في جلساته المتعلقة بالشأن المروري تعديل نظام المرور بما يجعل التفحيط جريمة يعاقب مرتكبها في المرة الأولى بغرامة مالية تبدأ بعشرة آلاف ريال وتصل إلى 40 ألفاً حسب مرات التكرار، وكذلك يواجه المفحط والمحرض والممول عقوبة السجن من شهرين إلى خمس سنوات، إضافة إلى حجز المركبة من شهر إلى ثلاثة أشهر، وفي المرة الثالثة تتم مصادرة المركبة إذا كانت مملوكة للمفحط أو تغريمه بدفع قيمة المثل إذا كان لا يملكها، وتشدد العقوبة إذا كان ممارس التفحيط أو التشجيع في حالة سكر أو متناولاً لمادة مخدرة أو مؤثرة على عقله أو كانت المركبة مسروقة أو كان برفقة المفحط حدث أو رافق ذلك إطلاق للنار أو تعد على السلطات أو تعطيل لحركة المرور.

وعد مجلس الشورى في التعديلات التي وافق عليها في جلسته بهذا الخصوص على نظام المرور، كل من اتفق أو حرض أو قدم مساعدة مالية أو عينية للمفحط شريكاً له في جريمته، ويعاقب بعقوبة لا تقل على نصف ما يعاقب به الفاعل

الأصلي من غرامة وسجن، كما يعد التجمهر تشجيعاً للتفحيط ويعاقب المشجع بغرامة مالية قدرها (1500) ريال أو بحجز المركبة 15 يوماً أو تغريمه أجرة مثلها إذا كان لا يملكها. وأخذت التعديلات التي جاءت لتشريع خاص بمرتكبي جرائم التفحيط بالحسبان تعريف التفحيط وفصلت أفعاله حيث نصت على أن "قيادة المركبة عمداً ودون سبب مشروع في الطرق والأماكن العامة بسرعة عالية وبشكل غير منتظم بحيث تحدث الإطارات غالباً صوتاً عالياً أو جعل المركبة تزحف يميناً أو شمالاً أو تلتف حول نفسها أثناء السير للأمام أو الخلف مستخدماً قوة محركها أو مكابحها أو ناقل الحركة فيها لأجل الاستعراض، وجعل المركبة تزحف وتدور حول نفسها بشكل خطر للاستعراض، وإمالة المركبة وجعلها تسير على الإطارين أو خروج السائق أو الراكب منها أثناء سيرها، أو القيام بفك بعض أجزائها أثناء سيرها بقصد الاستعراض ولفت الأنظار."

تغليظ العقوبة

على المتجمهرين

وأيد ضيوف اللجنة الأمنية أثناء دراسة تشريع لمرتكبي جرائم التفحيط العقوبات المقترحة ضد المفحطين والمتجمهرين ورأوا تغليظ العقوبة المقررة لكون المتجمهرين وقود هذه الجريمة ولولاهم لما زادت هذه المخالفة ولابد من عقوبة لمن يتجمهر لردع هذه السلوكيات الخاطئة .

ضبط 7600 مفحط ومتجمهر في عامين

وأشاروا الضيوف إلى أن المقبوض عليهم من المفحطين عامي 34/ 1435هـ بلغ عددهم 2815 مفحطاً بينهم 94 حدثاً، كما أن الموظفين منهم 840 موظفاً، فيما كان عدد المتجمهرين المضبوطين في نفس الفترة 4801 بينهم 651 حدثاً.

وتجاوز عدد السيارات المحجوزة في مخالفات تفحيط وتجمهر 6104 سيارات، المسروقة منها 40 سيارة منها 18 بقائدها، وبلغ عدد الأشخاص المقبوض عليهم والمطلوبين في قضايا أمنية، ومخدرات، ومخالفات مرورية 491 شخصاً عام 1434 هـ وقلَّ العدد إلى 381 عام 1435هـ.

ولفتت الإحصائية التي جاءت ضمن تقرير لجنة الشورى الأمنية بشأن تشريع لمرتكبي جرائم التفحيط، إلى أن حوادث التفحيط تجاوزت 73 حادثاً خلال نفس الفترة، وبلغ المتوفين بسببها 14، وعدد المصابين 45، وأحيل للسجن العام 11 شخصاً.

# رصد أصحاب إعلانات المتاجرة بالعمالة المنزلية المخالفة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 16 شعبان 1437هـ - 23 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1505244

متابعة - محمد بن حراص

توعدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أصحاب إعلانات المتاجرة بالعمالة المنزلية المخالفة بإحالتهم للأمن العام لمحاسبتهم، وقالت عبر حسابها الرسمي (ترصد الوزارة إعلانات المتاجرة بالعمالة المنزلية المخالفة، ويتم إحالتها إلى الأمن العام لإكمال الإجراءات اللازمة في حق أصحابها.)

# 3مستحقات للصرف من "صندوق نفقة" المهجورات والمطلقات

# الكشف عن 6225 قضية تلقتها المحاكم منذ 7 أشهر

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 16 شعبان 1437هـ - 23 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/679011

عبدالله الحمد - الرياض

كشفت مصادر مطلعة بوزارة العدل لـ«المدينة» أن الوزارة انتهت من إعداد دراسة شاملة عن التكاليف التشغيلية والموارد المالية لـ«صندوق النفقة»، واقتراح الضوابط والآليات اللازمة لذلك، وتم رفع ما تم التوصل إليه للجهات العليا منذ شهر جمادى الآخر الماضي. وأكدت المصادر أن وزارة العدل عملت بخطوات متسارعة لإعداد هذه الدراسة، حيث تم الانتهاء منها في المدة المحددة. وكانت الجهات التشريعية قد انتهت من مشروع تنظيم صندوق النفقة والذي اطلعت «المدينة» على ملامحه، حيث يهدف إلى ضمان صرف النفقة للمستفيدين دون تأخير للزوجات المهجورات والمطلقات. كما حدّد التنظيم من يستحق الصرف من الصندوق وهن اللاتي صدرت لهن أحكام قضائية باستحقاق النفقة ولم تنفذ، أو اللاتي لا تزال مطالباتهن منظورة أمام المحكمة، أو صرف النفقة مؤقتًا للمستفيدة بناءً على طلبها في حالة الضرورة التي يقدرها الصندوق، على أن يقوم الصندوق باستردادها من المبالغ المستحقة للمستفيدة بموجب حكم النفقة، وإذا حكم برفض دعوى النفقة وجب على المستفيدة ردّ ما صرف من الصندوق. هذا وبلغ عدد قضايا النفقة التي تلقتها مختلف محاكم المملكة منذ بداية العام 1437هـ وحتى الشهر الجاري 6225 قضية، كان أعلاها محاكم منطقة مكة المكرمة بواقع 2322 قضية، وأقلها محاكم منطقة نجران بـ 37 قضية.

# لجنة خاصة درسته ترجح عدم الموافقة على المشروع

# نظام مكافحة البطالة.. 3 سنوات في أدراج الشورى

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 16 شعبان 1437هـ - 23 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160523/Con20160523840793.htm

فارس القحطاني (الرياض)

لا يزال مشروع نظام مكافحة البطالة المقدم من عضو مجلس الشورى علي الوزرة حبيس الإدراج، على الرغم من تحويله إلى لجنة خاصة لدراسته منذ أكثر من ثلاث سنوات.

وعلمت «عكاظ»، أن اللجنة الخاصة برئاسة الدكتور عبدالله الحربي، رأت عدم الموافقة على المشروع، وبررت بأنها توصلت من خلال دراستها للمقترح ولقائها بعدد من مندوبي القطاعات المعنية (وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وزارة التعليم، وزارة الخدمة المدنية، وزارة الاقتصاد والتخطيط، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، مجلس الغرف السعودية، صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف»، واللجنة الوطنية للجان العمالية)، اتضح لها أن الجميع يتفقون على أن البطالة قضية وطنية مهمة ومن الواجب علاجها والحرص على تحقيق النمو المتكافئ للاقتصاد الوطني بما يوفر فرص عمل لائقة للجميع، كما اتفقوا على عدم مناسبة مشروع النظام المقترح، وترى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أن استحداث وكالة لتوليد الوظائف في الجهات الحكومية الرئيسية الشريكة في تطبيق إستراتيجية التوظيف السعودية، سيكون

ذا تأثير بالغ الأهمية في تحقيق الأهداف المشتركة، وبما يخدم سوق العمل والمصلحة العليا للوطن، ويجعل تحقيق تلك الأهداف مهمة مشتركة يتقاسم مسؤوليتها كل جهاز.
كما يرى المندوبون من أطراف سوق العمل (حكومة ورجال أعمال ولجان عمالية) أن آليات التحفيز أكثر فاعلية في معالجة البطالة من وضع أنظمة جديدة للحد منها، لافتين إلى أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لديها إستراتيجية عامة للتوطين، وهي قادرة على معالجة أسباب البطالة، وأن من أهم الإستراتيجيات الفاعلة والمطلوبة لسوق العمل، الرفع التدريجي من تكلفة العامل الوافد، والتي ستدفع أصحاب العمل إلى إدخال حسابات العائد والتكلفة لأجور العمالة في اختياراتهم بالشكل الذي يدفعهم للبدء بالاستثمار في المواطن وتدريبه.
وتبين للجنة أن نظام العمل قد يحتاج إلى بعض التعديلات والإضافات لمعالجة البطالة كرفع نسبة السعودة في المادة 26 من نظام العمل، وتعديل المادة 22 من نظام العمل من خلال إنشاء مراكز خاصة للتوظيف تابعة للوزارة، وزيادة عدد مفتشي العمل في كل مناطق المملكة لمراقبة تطبيق النظام والرفع بالمخالفات التي تقع فيها المنشآت لتطبيق الجزاء المقرر بشأنه، والتعديل في العقوبات للمخالفين مع إضافة إيقاف المعونات التي تقدمها الوزارة لتلك المنشآت، وتطوير أنظمة الرقابة والتفتيش، وتفعيل المادة 89 من نظام العمل بوضع حد أدنى للأجور بشكل عاجل يضمن الحد الأدنى من الحياة الكريمة للعامل وأسرته ويساعد على توطين الوظائف، وتطوير أنظمة الحماية الاجتماعية وخصوصا فيما يتعلق بالتأمينات الاجتماعية والرعاية الصحية والتأمين ضد التعطل، ووضع محفزات لأصحاب العمل التي تلتزم بتشغيل العمالة الوطنية وفق النسب المحددة، وتحسين بيئة وشروط العمل وخفض ساعاته، ووضع مادة في نظام العمل تتعلق بإنشاء اللجان العمالية داخل المنشآت، وإنشاء مرصد وطني للقوى العاملة يعنى بعمل الدراسات والبحوث لسوق العمل وتحديد حاجته ومراقبة التغيرات والحالة الاقتصادية بمشاركة ممثلين عن العمال وأصحاب العمل.
وفي ضوء كل ذلك، تمسكت اللجنة بموقفها من أن الأنظمة موجودة ومتعددة وفق مجالاتها التنظيمية وكذلك الإستراتيجية الوطنية، وما يرتبط بها من آليات وبرامج متنوعة كان لها نتائج إيجابية على سوق العمل، وبالتالي فإن علاج البطالة لا يكون من خلال نظام واحد يضع حلا شاملا لها، وإنما من خلال حزمة من الأنظمة والسياسات والإستراتيجيات والبرامج وتحقيق التناغم فيما بينها وهذا ما خلصت إليه اللجنة.

# عضو شورى: نظام التحرش يضع حداً للاجتهادات

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 16 شعبان 1437هـ - 23 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160523/Con20160523840794.htm

محمد مكي (الرياض)
طالب عضو في مجلس الشورى - فضل عدم ذكر اسمه - بضرورة تسريع وتيرة مناقشة أهم الأنظمة التي يطالب بها المجتمع لإيجاد بيئة آمنة، هو نظام مكافحة التحرش، يحدد عقوبات واضحة، ما يصادر أي اجتهادات بشأنها.
وبين أن مناقشة هذا النظام يؤدي لتحريك الركود الذي يعتريه منذ اقتراحه ما بين مناقشات ومداولات تحت قبة المجلس، لضمان تصنيفه للمخالفات التي تدخل في إطار التحرش الجنسي، وفرض عقوبات محددة لكل مخالفة.
وقال» :كان من المفترض أن تحسم قضية التحرش الجنسي تحت قبة المجلس في وقت وجيز، لأنه سبق أن تمت مناقشتها مرات عدة، وتمت جدولتها في جلسات المجلس القادمة»، لافتا إلى أن هذه القضية تهم الجميع وسط رفض مجتمعي لها، ما يتطلب التعجيل بإيجاد نظام يعالجها.
وبين أن المجتمعات تعاني من التحرش الجنسي، وإن كانت بدرجات متفاوتة من مجتمع لآخر، وتزداد في الأماكن التي يختلط فيها الرجال بالنساء، كالأسواق وأماكن العمل المغلقة، وتنتج عنها كثير من المشكلات الاجتماعية والنفسية، وخير دليل اهتمام وسائل الإعلام والعلماء والمشرعين وغيرهم بالمعاكسات والتحرشات.

وأوضح أن «التحرش جريمة جنائية يجب معاقبة مرتكبها، وأغلب المتحرشين من الذكور، وإن كان ذلك لا يمنع من أن بعض النساء يتحرشن بالرجال»، مبينا أنه برغم وجود أنظمة أخرى تردع المتحرش الجنسي، إلا أنه لا يوجد نظام مستقل في هذا الشأن.

وقال: «مطروح الآن تحت قبة المجلس توصيات تطالب بتفصيل نوعية التحرش وبنود العقوبات، ورفع الوقائع المذكورة في أكثر من نظام حالي»، مطالبا بنظام يحمل عنوان «التحرش الجنسي» لمناقشته بشكل أكبر، وتصدر خلاله عقوبات محددة، مؤكدا أن «اعتماد نظام مستقل للتحرش الجنسي لا يدع مجالا للقضاة للاجتهاد في إيقاع العقوبات على المتحرشين.«

وزاد» :المجتمع لديه رغبة جازمة في تقنين قوانين للتحرش الجنسي، وأن هناك رغبة ملحة لدى المهتمين بالجانب الحقوقي والمثقفين بوضع قوانين صارمة لحالات التحرش والاغتصاب والعنف ضد الأطفال والنساء»، مشددا على ضرورة وضع قوانين للحد من هذه الحالات بدلا من الانتظار إلى أن تتحول إلى ظاهرة يعاني منها المجتمع.

وأكد على الدور والجهود المبذولة من الجهات المسؤولة ضد المتحرشين جنسيا، وقال: «هذه الجهود هي من صميم واجباتها لحماية المجتمع، إلا أنها ليست كافية، ما يجعل المطالبة بنظام مستقل ومفصل قائمة، لأن من شأن ذلك توضيح الوقوعات الجنائية والفصل في العقوبات.«

يذكر أن أعضاء في الشورى سبق أن أكدوا لـ«عكاظ» تعطيل جهات - لم يسموها - لنظام مكافحة التحرش والابتزاز، رغم أن المشروع أحيل من اللجنة المختصة إلى رئاسة المجلس في وقت متأخر من 2014، وأحيل للهيئة العامة في يناير العام الماضي، مضيفين أن هناك جهات تسعى لتعطيل المشروع، حتى إن أحاديث جادة من داخل المجلس تشير إلى وجوده معطلا بجانب توصية قيادة المرأة للسيارة في «هيئة المستشارين»، المعنية بمسارات كثير من المشاريع وتوصيات الأعضاء، رغم أن دورها فني بحت.

# المملكة تستضيف مكفوفين مصريين لأداء العمرة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 16 شعبان 1437هـ - 23 مايو 2016م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=264870&CategoryID=5

**القاهرة: جهاد عبد المنعم** 2016-05-23 3:24 AM

صرح سفير خادم الحرمين الشريفين بالقاهرة مندوب المملكة الدائم لدى جامعة الدول العربية أحمد بن عبدالعزيز قطان، أن المملكة تستقبل اليوم الفوج الأول من المكفوفين الذي وافقت على استضافتهم لأداء مناسك العمرة، على نفقة حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز. وأوضح قطان، أن الفوج يضم خمسة مكفوفين، وخمسة مرافقين لهم، ضمن برنامج يشمل تمكين نحو 10 أشخاص من المكفوفين ومرافقيهم من جمهورية مصر العربية الشقيقة من أداء مناسك العمرة، على أن يتم تنظيم قدومهم على دفعات، ووفق برنامج زمني متدرج تتولى وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد استضافتهم وبالتنسيق مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

وأكد قطان، حرص المملكة على تيسير كل السبل من أجل تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من أداء فرائض الإسلام، مشيرا إلى أن القضايا الإنسانية والخيرية تحتل مرتبة متقدمة للغاية في اهتمامات الحكومة السعودية التي ستعمل على توفير كل المتطلبات التي تساعدهم على أداء المناسك، كما أعرب عن سعادته الشخصية بتلبية رغبة هؤلاء المكفوفين في زيارة الأراضي المقدسة والعمل على التخفيف عنهم.

# إنابات قضائية لتوحيد إجراءات العمل بين المحاكم

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 16 شعبان 1437هـ - 23 مايو 2016م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=264826&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربى

تنفيذا لبرنامج التعاون المشترك بين وزارتي العدل والخارجية لتعزيز التعاون القضائي الدولي، وتحت رعاية وزيري العدل الدكتور وليد الصمعاني والخارجية عادل الجبير، نظم معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية في مقر فرع وزارة الخارجية بمنطقة مكة المكرمة ورشة العمل الرابعة لمناقشة "سبل تعزيز التعاون القضائي الدولي"، بحضور رؤساء حاكم منطقتي مكة المكرمة والمدينة المنورة.

الورشة الرابعة

تعد الورشة الرابعة التي يتم فيها استعراض الدليل الاسترشادي ونماذج تنفيذ الإنابات القضائية التي أعدتهما وزارة العدل بهدف توحيد إجراءات العمل بين المحاكم وقد تطرقت ورشة العمل لمناقشة عدد من الموضوعات، من أهمها تنفيذ الأحكام والإنابات القضائية، طلبات الإفصاح الأجنبية، وترجمة المستندات والوثائق القضائية الدولية، وتطبيقات مبدأ المعاملة بالمثل في القانون الدولي.

ناقشت الورشة إجراءات تطبيق نصوص اتفاقيتي "الرياض العربية للتعاون القضائي" واتفاقية "الإنابات وتنفيذ الأحكام القضائية بدول مجلس التعاون الخليجي"، والتي بدأت بموجبها محاكم المملكة في مخاطبة نظيراتها من الهيئات القضائية في الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي لطلب تنفيذ الإنابات القضائية، وكذلك تلقي الطلبات مباشرة من هذه المحاكم.تعاون قضائي

أكد المجتمعون على أهمية توقيع اتفاقيات تعاون قضائي مع الدول التي لا تربطها بالمملكة اتفاقيات تعاون قضائي وتسعى الوزارتان من خلال الشراكة بينهما إلى تعزيز مكانة المملكة التنافسية في مجال التجارة والاستثمار، وذلك من خلال بيان أهمية التعاون القضائي الدولي نظرا لكون المملكة تستضيف ما يزيد على ثمانية ملايين مقيم، وللعلاقات التجارية الواسعة التي تربط المملكة بالعديد من الدول وتزايد وجود السعوديين في الخارج، واختتمت الورشة بجملة من التوصيات التي تهدف لتعزيز وتطوير التعاون القضائي الدولي.

يذكر أن وزارة العدل عممت في وقت سابق من هذا العام على جميع محاكم المملكة للعمل بنصوص اتفاقيتي "الرياض العربية للتعاون القضائي" واتفاقية "الإنابات وتنفيذ الأحكام القضائية بدول مجلس التعاون الخليجي"، وقد بدأت المحاكم بتلقي طلبات الإنابات القضائية وبعثها مباشرة بين الهيئات القضائية في هذه الدول، مما كان له دور في تسريع إجراءات تنفيذ الإنابات القضائية، ودعم تصنيف المملكة دوليا في مجالات الاستثمار.

# "الصحة": تطبيق العلاج بأجر ليس منافسة للقطاع الخاص

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 17 شعبان 1437هـ - 24 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15737071

الرياض - «الحياة»
أكد مسؤول في وزارة الصحة أن الوزارة لا تهدف من وراء تطبيق العلاج بأجر للأجانب إلى منافسة القطاع الصحي الخاص، بل على العكس إذ يعزز الخدمات المقدمة في هذا القطاع .وأوضح المشرف العام على اقتصاديات الصحة في وزارة الصحة عقاب بن عبود أن قائمة أجور العلاج في مراكز الرعاية الأولية أعلى بكثير من قائمة الأسعار في القطاع الخاص، كما أنها أعلى بكثير من القائمة التي تم تداولها في مواقع التواصل الفترة الماضية. وأشار ابن عبود إلى أن هناك بعض الانتقادات والغضب من أصحاب المراكز والمستشفيات الخاصة من إعلان الوزارة تطبيق العلاج بأجر، معتقدين أن الوزارة تهدف لسحب البساط من تحت أقدامهم، مؤكداً أن الأسعار التي وضعتها الصحة أعلى بكثير من أسعار الخدمات الصحية في القطاع الخاص، وأن ذلك من شأنه الاستمرار في إقبال الراغبين في العلاج من الأجانب على مراجعة تلك المستشفيات والمراكز الخاصة، وتعزيزه .يذكر أن وزارة الصحة بدأت في اتخاذ تدابير عدة لتطوير القطاع الصحي، من أهمها خصخصة هذا القطاع، إذ تعمل الوزارة على تطبيق التأمين الصحي وتقديم خدماتها العلاجية للمواطنين في مقابل مبالغ مالية.

# "العمل": عقود وتنظيمات الاستقدام تضمن حق إعادة المبالغ المدفوعة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 17 شعبان 1437هـ - 24 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15735114

الرياض - «الحياة»
أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أن عقود وتنظيمات الاستقدام التي أُقرّت أو عُدلت وفقاً لمجريات ومتغيرات السوق، تلزم مزود الخدمة (مكتب /شركة) الاستقدام في حال الإخلال بالعقد بأحد خيارين، إما إعادة كلفة الاستقدام للعميل محسوماً منها ما يعادل المدة التي قضاها المستقدم في العمل، أو توفير بديل خلال فترة التجربة.
في حين حددت الضوابط والتنظيمات الحالات التي توقف فيها الخدمات عن مزود الخدمة، وذلك في حال تجاوز نسب التغيب، أو رفض العمل للعمالة التي استقدمت من أجله، أو ارتفعت نسبة الشكاوى على مزود الخدمة. وقال المتحدث الرسمي للوزارة خالد أبا الخيل، إن الوزارة سمحت للمكاتب بتقديم خدمة تأجير العمالة المنزلية للعملاء، مع إمكان نقل خدماتهم بعد انتهاء فترة التجربة، في حين مكّنت التنظيمات الجديدة الشركات من تقديم خدمات العمالة المنزلية من خلال خدمتي نقل الخدمة وتقديم الخدمة بالساعة، وذلك لتنويع الخدمات أمام المواطنين، وهو ما يسهم في الحد من تكاليف الاستقدام وحصول المواطن على خدمة نوعية ومناسبة وفق الكلفة والمدة الزمنية الواردة في العقد.
وأضاف أبا الخيل: «إن تنظيمات وبرامج الاستقدام تسير جنباً إلى جنب مع مبادرات الوزارة في فتح قنوات استقدام جديدة مع عدد من دول إرسال العمالة، إضافة إلى الترخيص لمكاتب وشركات من الداخل، لرفع الميزة التنافسية، وتقديم خدمة نوعية للمواطنين من خلال إتاحة خيارات سعرية مناسبة أمامهم، وتمكينهم من الحصول على الخدمة في وقت قياسي وبأقل التكاليف، لضمان تنظيم واستقرار السوق.»

وأكد أن الوزارة تتعاون مع الأمن العام للحد من إعلانات الاستقدام المضللة، إلى جانب متابعة السوق من خلال وقف نشاط مزاولي الاستقدام من دون تراخيص معتمدة ومصرح لها بالعمل، مؤكداً استمرار الوزارة والجهات المعنية في تنفيذ حملات تفتيشية على جميع المكاتب والشركات للتحقق من تطبيق الأنظمة وإيقاع العقوبات على المخالفين.
ودعا أبا الخيل العملاء إلى التحقق من المكاتب والشركات المرخصة من خلال زيارة موقع »مساند» الإلكتروني على الرابطwww.musaned.gov.sa :
كما جدد دعوته إلى كل العملاء للتواصل مع خدمة العملاء في الوزارة على الهاتف الموحد (19911)، لتقديم أي استفسارات أو شكاوى تتعلق بالعمالة المنزلية أو عن طريق موقع الوزارة الإلكترونيwww.mol.gov.sa ، أو الاتصال على هاتف البلاغات الموحّد للأمن العام على الرقم (989) للإبلاغ عن مخالفات العمالة المنزلية لنظام الإقامة.

# "الشورى" يدعو لتفعيل مكاتب الخريجين في الجامعات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 17 شعبان 1437هـ - 24 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15729660

الرياض - «الحياة»
طالب مجلس الشورى، وزارة التعليم بالتنسيق مع الجهات المعنية لإيجاد فرص وظيفية لخريجي وخريجات كليات المجتمع. وطالبها أيضاً في جلسة عقدها اليوم )الإثنين)، بتفعيل مكاتب الخريجين في الجامعات، وتضمين تقاريرها القادمة معلومات مفصلة عن مخرجات الجامعات، ونسب توظيف الخريجين في كل تخصص.
وأكد المجلس في قرار آخر على ما تضمنته المادة الخامسة من لائحة المدارس الأجنبية الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء، في شأن قبول الطلبة السعوديين في المدارس الأجنبية.
ودعا المجلس، الوزارة إلى إعداد استراتيجية وطنية شاملة للتعليم تضمن تحقيق الهدف من دمج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي في وزارة واحدة، وذلك من خلال «تجسير الفجوة بين التعليمين العام والعالي وتحقيق التكامل التام بينهما، من خلال ربط برامج التعليم بخطط التنمية واحتياجات سوق العمل الحكومي والخاص، والارتقاء في مستوى مخرجات التعليم، كماً ونوعاً، وتعزيز الوحدة الوطنية وترسيخ قيمها، وتوظيف نتائج البحث العلمي في مجالات تطوير التعليم.«
وأكد المجلس على أهمية الإسراع في إصدار نظام الجامعات الموافق عليه من المجلس. ودعا إلى «إعادة استقلال مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام (تطوير) عن الوزارة»، مؤكداً على «إجراء دراسة تقويمية شاملة للسنة التحضيرية من جهة محايدة ورفع نتائجها للمجلس»، على أن يتم توفير الدعم المالي اللازم لتنفيذ الدراسة.
وطالب المجلس بالإسراع في إصدار نظام التعليم العام، وطالب وزارة التعليم بدعم التعليم الأهلي العام والعالي، مشدداً على مراجعة خطط الوزارة الخاصة في المباني المدرسية «لتحقيق جودة عالية في الجانبين الكمي والنوعي والعمل على معالجة تعثر المشاريع.«
وناقش المجلس توصية تقدم بها بعض الأعضاء، ونصها «على وزارة التعليم التنسيق مع الوزارات ذات العلاقة لمعالجة أوضاع من شملهم الأمر الملكي، وتعيين جميع من صدر بحقهم الأمر الملكي على الكادر التعليمي (المرتبة والمستوى) المستحق نظاماً حسب مؤهلاتهم»، إلا انه تم تأجيلها بناءً على طلب من مقدمي التوصية، نظراً لأن »وزارة التعليم في سبيل معالجة وضع من يشملهم الأمر الملكي، رأى مقدمات التوصية تأجيل التوصية لتقرير الوزارة المقبل للتعرف على موقف الوزارة في شكل أوضح.«
وكان مجلس الشورى طالب في قرار أصدره في جلسة سابقة بمعالجة أوضاع شاغلي الوظائف الإدارية الذين عينوا بموجب أمر ملكي قبل خمس سنوات، وهم يحملون مؤهلات تعليمية من خلال ترتيبات تعدها الوزارة بالتنسيق مع وزارة التعليم تتيح نقلهم إلى الوظائف التعليمية المتاحة.

وسيستكمل المجلس مناقشة توصيات إضافية قدمها أعضاء المجلس في شأن التقرير السنوي لوزارة التعليم، وذلك في جلسة مقبلة.
وكان المجلس استهل جدول أعماله بالموافقة على مشروع اتفاق تعاون بين السعودية والمكسيك في مجال مكافحة الجريمة عبر الحدود، ووافق المجلس أيضاً على مشروع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة السعودية ووزارة البيئة في كوريا الجنوبية، للتعاون في مجالات حماية البيئة وتنميتها والمحافظة عليها.

# إدارية الرياض سجلت أعلى القضايا قيداً

# محاكم ديوان المظالم تسجل 8496 قضية و 9997 حكماً خلال شهر رجب

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 17 شعبان 1437هـ - 24 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1505590

الرياض - محمد الهمزاني
سجلت محاكم الاستئناف الإدارية والمحاكم الإدارية بديوان المظالم بكافة مناطق المملكة خلال شهر رجب فقط من العام الهجري الحالي ما يبلغ 18493 قضيةً وحكماً.
وبحسب مصادر قضائية مطلعة، جاءت المحكمة الإدارية بالرياض كأعلى المحاكم الإدارية تسجيلاً للقضايا بواقع 1249 قضية مقيدة خلال هذا الشهر، بينما في جانب إصدار الأحكام جاءت المحكمة الإدارية بالدمام كأعلى المحاكم الإدارية إصداراً للأحكام خلال شهر رجب بواقع 1836 حكماً خلال شهر، تليها في ذلك المحكمة الإدارية بجده بواقع 1532 حكماً.
وكان ديوان المظالم قد أطلق أمس الأول خدمة الرسائل الإلكترونية التلقائية لأطراف الدعاوى الذين قاموا بتفعيل أرقام هواتف جوالاتهم، إذ يقوم النظام الإلكتروني بإرسال الرسائل تلقائياً عند قيد القضية وتحديد موعد الجلسة.
ومراعاة للخصوصية الإلكترونية، تمكن الخدمة أطراف الدعوى الراغبين في إيقاف الرسائل التلقائية التسجيل في الخدمات القضائية في البوابة الإلكترونية الخارجية للديوان، ومن ثم الدخول على خدمة التذكير والإشعارات واختيار إيقاف الرسائل.
يذكر أن الخدمة تأتي ضمن حزمة من الخدمات الإلكترونية الحديثة الذي يقوم بها ديوان المظالم مؤخراً استكمالاً لعملية التحول الإلكتروني والاستفادة الكاملة من الخدمات التقنية تسهيلاً على المتقاضين وتحقيقاً لرؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله -بتطوير مرافق قضاء ديوان المظالم.

# آل الشيخ: علينا جميعاً مسؤولية تنفيذ رؤية المملكة 2030

# "الشورى" يبحث الشراكة مع الحقوقيين المهنيين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 17 شعبان 1437هـ - 24 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1505806

الرياض - محمد الشيباني

نظم مجلس الشورى أمس الاثنين جلسة حوار بعنوان:(الشراكة بين مجلس الشورى والحقوقيين المهنيين)، برئاسة معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان، وذلك ضمن الإستراتيجية الإعلامية والاتصالية للمجلس التي أقرت مؤخراً والتي تهدف إلى تعزيز التواصل مع مختلف شرائح المجتمع.

وفي بداية الجلسة رحب معالي الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان بضيوف المجلس من الحقوقيين المهنيين، وقدم لهم لمحة موجزة عن مهام المجلس، والدور التشريعي والرقابي الذي يؤديه، وعن الاستراتيجية الإعلامية والاتصالية التي أقرها المجلس مؤخراً، لافتاً إلى أن هذا اللقاء يأتي وفقاً لبرنامج زمني سيشمل جميع الشرائح التي لها علاقة بعمل المجلس، وأن هذا اللقاء مع نخبة من المحاميين يعكس اهتمام المجلس بتعزيز التواصل مع مختلف شرائح المجتمع والاستماع إلى آرائهم وبحث آليات تعزيز هذا التواصل وتطويرها.

وأضاف معاليه خلال جلسة الحوار التي حضرها عدد من أعضاء المجلس أن جلسة الحوار وجميع مساعي التواصل مع مختلف شرائح المجتمع التي يعقدها المجلس تتسق مع "رؤية المملكة 2030"، حيث سيساهم المجلس ضمن مؤسسات الدولة في تحقيق أهداف هذه الرؤية انطلاقا من أن التحول الاقتصادي والتنويع في مصادر الدخل كهدف استراتيجي لا بد أن يرافقه إيجاد بيئة نظامية تشريعية تساهم في تحقيق هذه الرؤية الواعدة والطموحة.

ولفت معاليه النظر إلى أن أعضاء المجلس ومن خلال المادة 23 من نظام المجلس استطاعوا أن يساهموا في تعديل الكثير من الأنظمة، كما تمكنوا من إضافة أنظمة جديدة أصبحت نافذة، مشيراً إلى أن المجلس ينظر باهتمام لكل ما يقدم له من رؤى واقتراحات حيث خصص العديد من القنوات لهذا الغرض.

وعن الجهد الإعلامي أوضح معالي مساعد رئيس المجلس أن المجلس أقر مؤخراً إستراتيجيته الإعلامية والاتصالية التي يسعى من خلالها إلى إيصال رسالته الإعلامية عبر جميع الوسائل الإعلامية والاتصالية المتاحة لكافة شرائح المجتمع.

بعد ذلك فتح معالي مساعد رئيس المجلس جلسة الحوار التي بحثت سبل تعزيز التواصل مع المحامين بما يثري دراسات ومناقشات المجلس لمختلف الموضوعات المعروضة عليه ويعود بالنفع على الوطن والمواطن، حيث استمع الأعضاء إلى آراء المحامين ومقترحاتهم حول تطوير آليات التعاون بين المجلس والمحامين بما ينعكس إيجابا على أداء المجلس ولجانه المتخصصة لاسيما في الجانب التشريعي.

كما أجاب الأعضاء على أسئلة المحامين واستفساراتهم التي تركزت حول نظام المجلس ومهامه وآليات عمله والأدوار التي يمارسها على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وأكد المجتمعون خلال جلسة الحوار على أهمية التواصل بين المجلس وأصحاب الاختصاصات المهنية ذات العلاقة بعمل المجلس، مثمنين للمجلس هذا الجلسة التي ستساهم في صياغة آلية تعاون وتواصل ستعود بالنفع على الوطن بشكل عام والمجلس بشكل خاص.

من جهة أخرى، استقبل رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بمكتبه في مقر المجلس بالرياض أمس الأثنين عدداً من المحامين المشاركين في جلسة الحوار، ورحب رئيس المجلس في بداية الاستقبال بضيوف المجلس، وقدم لهم نبذة عن مهام المجلس، والدور التشريعي والرقابي الذي يقوم به ولجانه المتخصصة.

وأضاف آل الشيخ أنه في ظل "رؤية المملكة 2030" التي أطلقتها القيادة الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ـ حفظه الله ـ؛ أصبح على الجميع مسؤولية المشاركة بفاعلية في تحقيق هذه الرؤية عبر مختلف الآليات التي تسهم في بلوغ أهدافها وتقديم الرؤى المخلصة من اجل مستقبل أفضل لبلادنا.

# مجلس الوزراء: إجراءات لنقل موتى الحوادث المرورية على الطرق الطويلة

## الموافقة على تنظيم مركز الأمير سلطان للدراسات والبحوث الدفاعية.. مجلس الوزراء :

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 17 شعبان 1437هـ - 24 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/679240

اقر مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز امس عددا من الترتيبات المتعلقة بنقل الموتى في الحوادث المرورية خارج المدن والمحافظات وعلى الطرق الطويلة من بينها الموافقة على إجراءات نقل الموتى في الحوادث المرورية على الطرق الطويلة خارج المدن والمحافظات والمراكز.

كما تضمنت قيام وزارة الداخلية (الأمن العام) بزيادة تدريب ضباط وأفراد الفرق الميدانية التابعة لقوات أمن الطرق والشُّرط على مهارات مباشرة الحوادث المرورية بما يتفق مع متطلبات مجريات التحقيقات الأولية لنظام المرور ولائحته التنفيذية.

ووافق المجلس على تنظيم مركز الأمير سلطان للدراسات والبحوث الدفاعية. ويهدف هذا المركز إلى تعزيز ودعم توجهات المملكة الدفاعية والأمنية من خلال إجراء وتطوير البحوث النوعية التقنية المرتبطة بالمجالات الدفاعية والأمنية والإستراتيجية.

وكان الملك سلمان ترأس الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الاثنين في قصر السلام بجدة.

وفي مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على نتائج مباحثاته واستقبالاته لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، وفخامة الرئيس ادجر شاجوا لونجورئيس جمهورية زامبيا، وصاحب السموالشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بدولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة رئيس وزراء جمهورية كوريا الجنوبية هوانج كيوآن، ومعالي وزير خارجية كندا ستيفان ديون منوهًا -رعاه الله- بعمق العلاقات بين المملكة وتلك الدول والحرص المشترك على تطويرها وتعزيزها في مختلف المجالات.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل بن زيد الطريفي في بيانه عقب الجلسة أن مجلس الوزراء استعرض بعد ذلك، جملة من التقارير عن مختلف الأحداث وتطوراتها والجهود الدولية بشأنها، ورحب في هذا السياق بالبيان الختامي للدول المشاركة في المؤتمر الدولي حول ليبيا في فيينا، وما تضمنه من إعلان الدول المشاركة دعم حكومة الوفاق الوطني في ليبيا بصفتها الحكومة الشرعية الوحيدة في ليبيا، كما اطلع على نتائج الاجتماع الوزاري لمجموعة الدعم الدولية لسوريا الذي انعقد في فيينا الأسبوع الماضي.

وأعرب مجلس الوزراء عن أحر التعازي والمواساة لجمهورية مصر العربية رئيسًا وحكومة وشعبًا في ضحايا حادث تحطم الطائرة التابعة لشركة مصر للطيران، سائلًا الله أن لا يرى الجميع أي مكروه.

وبمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين على قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ثمن مجلس الوزراء الدور الكبير الذي يقوم به المجلس في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، وما حققه في مسيرة التقدم والازدهار، وما أنجزه من مشروعات تكاملية وإنجازات عظيمة، بفضل الله ثم بفضل دعم واهتمام أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس بمسيرة العمل الخليجي المشترك تحقيقًا لتطلعات مواطني دول المجلس للمزيد من التعاون والترابط والتكامل.

وبين أن مجلس الوزراء نوه بتوقيع المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة محضر إنشاء مجلس التنسيق السعودي الإماراتي، ومذكرتي التفاهم وبرنامجي العمل والتنفيذي مع حكومة جمهورية كوريا الجنوبية، واتفاقية التعاون

الشاملة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية البوسنة والهرسك في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وتهريبها.
وأفاد الدكتور عادل بن زيد الطريفي أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها.
كما اطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، ومن بينها تقرير عن متابعة تنفيذ برامج ومشروعات العامين (الأول) و(الثاني) من خطة التنمية التاسعة (1431 / 1432هـ - 1435 / 1436هـ)، ونتائج اجتماعات مجموعة العمل المُشكلة لمناقشة مبادرة (مشروع إستراتيجية التمويل المقترحة لدعم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والأمم المتحدة والشركاء الإقليميين)، واطلع المجلس على التقرير السنوي للهيئة العامة للغذاء والدواء عن عامٍ مالي سابق، وقد أحاط مجلس الوزراء علما بما جاء فيها، ووجه حيالها بما رآه.
الموافقة على إجراءات نقل موتى الحوادث المرورية على الطرق الطويلة
المجلس يعزي ضحايا حادث تحطم الطائرة التابعة لشركة مصر للطيران
المملكة ترحب بإعلان الدول المشاركة دعم حكومة الوفاق الوطني في ليبيا
نقل وتعيينات بالمرتبة الرابعة عشرة، وذلك على النحو التالي:
- 1نقل بندر بن عبدالله بن عبيد الرشيد من وظيفة (مدير عام مكتب سموأمير المنطقة) بالمرتبة الرابعة عشرة بإمارة منطقة الرياض إلى وظيفة (مستشار لشؤون الحقوق) بذات المرتبة بإمارة منطقة الرياض.
- 2تعيين مسفر بن إبراهيم بن متعب العتيبي على وظيفة (مدير عام مكتب سمو أمير المنطقة) بالمرتبة الرابعة عشرة بإمارة منطقة الرياض.
- 3تعيين ناصر بن عبدالله بن ناصر الهديان على وظيفة (باحث علمي) بالمرتبة الرابعة عشرة بالرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.
- 4تعيين عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن صالح بن سحمان على وظيفة (مستشار شرعي) بالمرتبة الرابعة عشرة بالرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.
الموافقة على تنظيم مركز الأمير سلطان للدراسات والبحوث الدفاعية.
ويهدف هذا المركز إلى تعزيز ودعم توجهات المملكة الدفاعية والأمنية من خلال إجراء وتطوير البحوث النوعية التقنية المرتبطة بالمجالات الدفاعية والأمنية والإستراتيجية.
تفويض صاحب السموالملكي رئيس الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني -أومن ينيبه- بالتباحث مع الجانب الفرنسي في شأن مشروعي مذكرتي تفاهم الأولى للتعاون في مجال السياحة، والثانية للتعاون في مجال التراث الثقافي بين الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في المملكة العربية السعودية ووزارتي السياحة، والثقافة في جمهورية فرنسا، والتوقيع عليهما، ومن ثم رفع النسختين النهائيتين الموقعتين، لاستكمال الإجراءات النظامية.
تفويض وزير الصحة -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب الهندي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية ووزارة الصحة والرعاية الأسرية في جمهورية الهند للتعاون في المجالات الصحية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.
تعيين الآتية أسماؤهم أعضاء (من القطاع الخاص) في مجلس إدارة مؤسسة البريد السعودي لمدة ثلاث سنوات، وهم:
- 1وائل بن فؤاد بن عيسى جمجوم.
- 2فهد بن عبدالله بن عبدالعزيز القاسم.
- 3محمد بن أحمد بن محمد الضبعان.
الموافقة على اتفاقية بين المملكة العربية السعودية واليابان حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقعة في مدينة جدة بتاريخ 20 / 6 / 1434هـ.
بعد الاطلاع على توصية اللجنة الدائمة لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (7 - 18 / 37 / د) وتاريخ 26 / 6 / 1437هـ في شأن الدراسة الخاصة بنقل الموتى في الحوادث المرورية خارج المدن والمحافظات وعلى الطرق الطويلة، أقر مجلس الوزراء عددًا من الترتيبات، ومن بينها:
- 1الموافقة على إجراءات نقل الموتى في الحوادث المرورية على الطرق الطويلة خارج المدن والمحافظات والمراكز.
- 2قيام وزارة الداخلية (الأمن العام) بزيادة تدريب ضباط وأفراد الفرق الميدانية التابعة لقوات أمن الطرق والشُّرط على مهارات مباشرة الحوادث المرورية بما يتفق مع متطلبات مجريات التحقيقات الأولية لنظام المرور ولائحته التنفيذية.
- 3استمرار وزارة النقل في وضع العلامات (الكيلومترية) كوسيلة إرشادية تستخدمها جهات الاختصاص، وصيانتها.

- 4قيام وزارة النقل -وفقًا للإمكانات المتاحة- بوضع بوابات (يمكن أن تفتح وتغلق إلكترونيًا) على الحواجز التي تفصل بين الطرق المزدوجة على الطرق الطويلة خارج المدن والمحافظات والمراكز، وصيانتها، بالتنسيق مع أمن الطرق، لتستخدمها جهات الاختصاص فقط.
- 5قيام هيئة الهلال الأحمر السعودي -بعد التنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية- بدراسة توسُّعِها مستقبلًا في خدمات نقل الموتى على الطرق الطويلة خارج المدن والمحافظات والمراكز لتشمل خدمات نقل الموتى داخل المدن بدلًا من البلديات، والرفع عن ذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات.
الموافقة على اتفاقية الخدمات الجوية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية البرازيل الاتحادية، الموقعة في مدينة (برازيليا) بتاريخ 25 / 6 / 1436هـ.

# جرائم الابتزاز صنفت ضمن الجرائم المعلوماتية وقضايا الخادمات قليلة

# التركي: جرائم القتل العمد انخفضت ٦٠٪.. والعمالة الأجنبية الأكثر في جرائم الاعتداء على النفس

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 شعبان 1437هـ - 25 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1505852

الرياض- متعب أبو ظهير
أعلن المتحدث الأمني لوزارة الداخلية اللواء منصور التركي عن انخفاض معدلات جرائم القتل العمد ومعدلات جرائم الطعن بنسبة 60%، وجرائم الاعتداء على النفس بنسبة 12.3%، ومبيناً في الوقت ذاته أن معظم المتورطين في هذه الجرائم دون الـ 30 عاما.
وأضاف التركي في مؤتمر صحفي والذي عقد بنادي ضباط قوى الأمن بالرياض أن منطقة مكة المكرمة تصدرت القائمة في جرائم الاعتداء على النفس، فيما حلت العاصمة الرياض في المرتبة الثانية، موضحاً أن ارتفاع عدد السكان في مكة والرياض وراء زيادة جرائم الاعتداء على النفس.
وبين اللواء التركي أن العمالة الأجنبية تمثل النسبة الأعلى في جرائم الاعتداء على النفس، وأن السائقين والعاملات المنزليات يمثلون النسبة الأقل.
المؤتمر الصحفي كشف خلاله تواصل الانخفاض في جرائم الاعتداء على الأموال، فيما بين ان جرائم سرقة السيارات تمثل النسبة الأعلى.
وفيما يخص الأفراد، بين التركي أن تورط العمال تصدر القائمة بنسبة بلغت **22.28 %** من جرائم الاعتداء على النفس المملكة خلال عام 1436 هـ، يليهم المتسببون 18.6 %، والطلاب بنسبة 18.18 %، وموظفو القطاع العام بنسبة 17.1 **%**
وعن ألفئة العمرية قال التركي: مثلت ألفئة العمرية من 25 - 30 عاما، **26.72 %** من المتورطين في جرائم الاعتداء على النفس، تليها ألفئة العمرية من **24 - 19** بنسبة 21.57 %، والفئة العمرية من 31 - 36 بنسبة 16.96**%.**
وعن جرائم الاعتداء على الأموال، كشف اللواء التركي انخفاض جرائم الاعتداء على الأموال في عام 1436 هـ بنسبة 5.5 % إلى 46073 جريمة، بمعدل149.6 جريمة لكل مئة ألف من السكان.

مثلت جرائم سرقة السيارات 33.9 % من جرائم الاعتداء على الأموال وارتفعت بنسبة 3.6 % إلى 50.9 جريمة لكل مئة ألف من السكان. مثلت جرائم السرقة من المنازل 10.91 % من جرائم الاعتداء على الأموال وانخفضت 17.9 % إلى جريمة لكل مئة ألف من السكان.
مثلت جرائم الاعتداء على الممتلكات 8.6 % من جرائم الاعتداء على الأموال، وانخفضت بنسبة 0.3 % إلى 12.9 جريمة لكل مئة ألف من السكان.
مثلت جرائم السرقة من المحلات 8.1 % من جرائم الاعتداء على الأموال وانخفضت 17.6 % إلى جريمة لكل مئة ألف من السكان.
مثلت جرائم السرقة من السيارات 6.71 % من جرائم الاعتداء على الأموال وارتفعت بنسبة 13.7 % إلى جريمة لكل مئة ألف من السكان .
مثلت جرائم السرقة من المرافق 2.69 % من جرائم الاعتداء على الأموال وارتفعت بنسبة 88.1 % إلى اربعة جرائم، جريمة لكل مئة ألف من السكان .
مثلت جرائم الاختلاس 3.86 % من جرائم الاعتداء على الأموال، وانخفضت 5.2 **%**إلى 5.8 جريمة، جريمة لكل مئة ألف من السكان. مثلت جرائم النشل 2.3 % من جرائم الاعتداء على الأموال، وانخفضت 6.4 % إلى 3.5 جريمة لكل مئة ألف من السكان .
مثلت جرائم السلب 2.49 % من جرائم الاعتداء على الأموال، وارتفعت بنسبة 2.6 % إلى 3.7 جريمة لكل مئة ألف من السكان.
مثلت جرائم السطو 0.18 % من جرائم الاعتداء على الأموال، وانخفضت بنسبة 23.6 % إلى 0.3 جريمة، جريمة لكل مئة ألف من السكان.
مثلت جرائم السرقة القوة 0.62 % من جرائم الاعتداء على الأموال، وانخفضت بنسبة 36.8 % إلى 0.9 جريمة لكل مئة ألف من السكان .
مثلت جرائم سرقة الحيوانات 3.15 % من جرائم الاعتداء على الأموال، وانخفضت 6 % إلى 4.7 جريمة لكل مئة ألف من السكان مثلت جرائم الاعتداء على الأموال بمنطقة الرياض 34.56 % من جرائم الاعتداء على الأموال المملوكة، معدل 206.22 جريمة، جريمة لكل مئة ألف من السكان .
مثلت جرائم الاعتداء على الأموال بمنطقة مكة المكرمة 21.4 % من جرائم الاعتداء على الأموال المملكة، معدل 122.64 جريمة، جريمة لكل مئة ألف من سكان المنطقة.
مثلت جرائم الاعتداء على الأموال بمنطقة المدينة المنورة 8.87 % من جرائم الاعتداء على الأموال المملوكة، معدل 202.93 جريمة، جريمة لكل مئة ألف من سكان المنطقة.
مثلت جرائم الاعتداء على الأموال المنطق الشرقية 13.16 % من جرائم الاعتداء على الأموال المملوكة، معدل 130.34 جريمة، جريمة لكل مئة ألف من سكان المنطقة.
مثلت جرائم الاعتداء على الأموال بمنطقة القصيم 2.67 % من جرائم الاعتداء على الأموال المملوكة، معدل 89.79 جريمة، جريمة لكل مئة ألف من سكان المنطقة. مثلت جرائم الاعتداء على الأموال بمنطقة عسير 3.05 % من جرائم الاعتداء على الأموال المملوكة، معدل( 65.52 جريم جريمة لكل مئة ألف من سكان المنطقة.
مثلت جرائم الاعتداء على الأموال بمنطقة تبوك 3.5 % من جرائم الاعتداء على الأموال المملوكة، معدل 159.41 جريمة،جريمة لكل مئة ألف من سكان المنطقة.
مثلت جرائم الاعتداء على الأموال بمنطقة حائل 2.5 % من جرائم الاعتداء على الأموال المملوكة، معدل 171.64 جريمة، جريمة لكل مئة ألف من سكان المنطقة.
مثلت جرائم الاعتداء على الأموال بمنطقة الحدود الشمالية 0.4 % من جرائم الاعتداء على الأموال المملوكة، معدل 51.53 جريمة لكل مئة ألف من السكان المنطقة.
ومثلت جرائم الاعتداء على الأموال بمنطقة جازان 6.26 %من جرائم الاعتداء على الأموال المملوكة، معدل 187.93 جريم لكل مئة ألف من سكان المنطقة ومثلت جرائم الاعتداء على الأموال بمنطقة نجران ) 0.45 % من جرائم الاعتداء على الأموال المملوكة، معدل 36.73 جريم لكل مئة ألف من سكان المنطقة.
ومثلت جرائم الاعتداء على الأموال بمنطقة الباحة 1.77 % من جرائم الاعتداء على الأموال المملوكة، معدل 177.22 جريمة لكل مئة ألف من السكان المنطقة، ومثلت جرائم الاعتداء على الأموال بمنطقة الجوف 2.18 % من جرائم الاعتداء على الأموال المملوكة، معدل( 203.23 جريمة لكل مئة ألف من سكان المنطقة.

وعن تورط العمال في جرائم الاعتداء على الأموال المملكة خلال عام 1436 هـ قال بلغت بنسبة 31.8 %، يليهم الطلاب بنسبة 18.3 %، والمتسببون 14.1**%** ، والعاطلون بنسبة 8.56 %، والعاملات المنزليات بنسبة 7.5**.%(**
وعن ألفئات العمرية قال التركي مثلت ألفئة العمرية من 25 - 30 عاما **28.6 %** (من المتورطين في جرائم الاعتداء على الأموال، تليها ألفئة العمرية من 19 - 24 بنسبة 22.53 %، والفئة العمرية من 31 - 36 بنسبة 15.92**%**
وفي السياق ذاته كشف الناطق باسم وزارة الداخلية اللواء منصور التركي عن ضبط جرائم المعلوماتية، وقال تم ضبط 608 استغلال الأطفال عبر الإنترنت و **1142**ممارسة بيع الأسلحة والذخائر عبر الانترنت، إضافة إلى ضبط 543 جريمة اتجار بالبشر عبر الإنترنت وأخيرا ضبط 487 جريمة سب وقذف وشتم عبر الإنترنت.
وعن ضبط الأعمال ألفنية التي تعرض مشاهد تعلم العنف والعداوة وأعمال مشينة عبر التلفاز بحجة أنها تحارب ظواهر اجتماعية قال التركي ذلك من اختصاص وزارة الإعلام لا الداخلية مشيرا إلى أن الأجهزة الأمنية تختص بضبط الجرائم، مضيفا أن الدور الأهم هو الدور الأسري الاجتماعي.
وعن المضاربات التي تحدث أحيانا في الطرقات والحد منها قال التركي لا احد يستطيع ان يقرأ المكان الذي من الممكن أن تحصل به الجريمة أو المخالفة وما يهم الجهات الأمنية هو سرعة الاستجابة عقب وصول البلاغ إلى الجهات الامنية.
وعن قضايا الابتزاز قال التركي تصنف قضايا الابتزاز إلى جرائم القضايا المعلوماتية.
وعن الحسابات الوهمية في مواقع التواصل الاجتماعي والحد منها قال التركي لا يمكن معرفة الحساب انه وهمي ولكن ذلك من اختصاص الشركات التي تدير المواقع التي فتح الحساب لديها، وبين التركي متى ما وصل الجهات الأمنية بلاغ من احد المواطنين او المقيمين تم انتحال شخصيته بالإنترنت أو في موقع التواصل الاجتماعي أو هوية شخص آخر فإنها تتعامل مع مثل هذا البلاغ مباشرة .وكذلك تتعامل مع قضايا انتحال الشخصية متى ما تم ذلك بالواقع.
وعن قضايا السطو المسلح بالمملكة، قال التركي أن غالبية من يرتكب قضية السطو المسلح هم من أصحاب السوابق، ولكن ولله الحمد نسب هذه القضايا بالمملكة متدنية كثيرا وتدنيها لا يعني تجاهلها. وكشف التركي أنه تم القبض اليوم على شخص ضمن مجموعة متورطة في قضية سطو مسلح.

# المقترح استند على توجه القيادة في إشراك الشباب في صناعة القرار

# لائحة تنظيمية موحدة للشباب تمنع تداخل مجالسهم مع المحلية والبلدية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 شعبان 1437هـ - 25 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1506029

الرياض - عبدالسلام البلوي
ضبابية عمل مجالس الشباب المشكلة في بعض مناطق ومحافظات المملكة وعدم وجود تنظيم يؤطر عملها، دفع عضو مجلس الشورى حامد الشراري لتقديم مقترح لإصدار لائحة تنظيمية موحدة لهذه المجالس، ومن أبرز المبادئ الأساسية التي استند عليها المقترح، توجه القيادة الرشيدة في إشراك الشباب في صناعة القرار لكونهم يمثلون الغالبية العظمى من المجتمع وثقتها بدورهم الفاعل بالمساهمة في تنمية بلدهم، والحفاظ على الوحدة الوطنية.
وأكد الشراري أن للشباب دوراً أساسياً في حياة المجتمعات وتوجهاتها، عبر مجالس تهدف إلى تعميق روح الولاء والانتماء لديهم، وتبني الاقتراحات والمشروعات الملبية لاحتياجاتهم، والمساهمة في رصد قضايا ومشكلات الشباب ودراستها واقتراح الحلول المناسبة لها، وتعزيز ثقافة الحوار والتواصل بينهم ودفعهم لتحمل مسؤولياتهم في خدمة مجتمعهم ووطنهم من خلال الأطر التشريعية والتنظيمية المناسبة لهم.
وأشار الشراري إلى أن تشكيل مجالس للشباب في عدد من المناطق ينبع من إدراك القيادة الرشيدة لدور الشباب المتنامي والرؤية المستقبلية لتمكين الشباب والذين يشكلون الغالبية العظمى من المجتمع السعودي وقال إن هذا الإدراك لدورهم

المتعاظم والفاعل يحتم إيجاد آلية تنظيمية تضمن إشراكهم بصناعة القرارات المرتبطة بقضاياهم وفق السياسات العامة للدولة والمبادئ التي تشكل صيغة ملائمة يعتمد عليها الشباب في تحقيق مكانتهم، ومساعدتهم على اكتشاف دورهم في البيئة المحيطة بهم وأداء هذا الدور على أعلى مستوى من الكفاءة والفعالية.

ويسعى المقترح حسب تقريره الذي حصلت عليه "الرياض" إلى رفع مستوى العمل الإداري لمجالس شباب المناطق، وتأصيل ثقافة العمل التنظيمي المؤسساتي لديهم، وأيضاً تشكيل مجلس شباب في كل منطقة إدارية، إضافة إلى تحديد أهداف هذه المجالس وآلية تكوينها وعملها واختصاصاتها.

ويستهدف المقترح تمثيل جميع شباب وشابات المنطقة في مجلس شباب منطقتهم وفق إطار تنظيمي وضوابط واضحة، وضمان مشاركتهم وفق توزيع نسبي عادل بين مدن ومحافظات ومراكز وقرى كل منطقة، وتحديد علاقة مجالس شباب المناطق بالمجالس الأخرى كمجلس المنطقة والمجالس البلدية والمجالس المحلية.

ومن دواعي تقديم عضو الشورى لمقترح إعداد لائحة تنظيمية لمجالس الشباب، تحقيق التكامل وتجنب الازدواجية والتداخلات بصلاحيات واختصاصات المجالس الفاعلة الأخرى كمجلس المنطقة والمجالس البلدية والمجالس المحلية، والأنظمة والتنظيمات ذات العلاقة بالأعمال التطوعية والهيئات والمؤسسات الحكومية الأخرى كما أن نسبة الشباب السعودي العالية تستدعي وجود التشريعات التنظيمية لضمان إشراكهم في المساهمة في صناعة القرارات التي تخدم متطلباتهم، وتحد من العوائق التي تواجه واقعهم، وإشعار الشباب بأنهم جزء من صناع القرار وليس مغيبين عن ما يدور في محيطهم الاجتماعي من خلال الأنظمة والتنظيمات التي تكفل حق مشاركتهم في الإسهام في تنمية وطنهم.

ويرى الشراري في المقترح، إيجاد بيئة منظمة لاحتضان الشباب المتميز المتحمس لخدمة الوطن، وضبط اندفاع الشباب للانجاز المتسرع غير المقنن والمدروس وفقا لتنظيم واضح منبهاً على أن توصيات المؤسسات الدولية تؤكد على أهمية إشراك الشباب في صناعة القرارات المتعلقة في حقوقهم وواجباتهم وتعزيز دورهم في مؤسسات المجتمع المدني من خلال إيجاد السياسات والتنظيمات المناسبة.

# أخفقوا في إقناع المجلس بإقرارها

# شوريّون في توصياتهم على التعليم.. لم ينجح أحد!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 شعبان 1437هـ - 25 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1506027

لرياض - عبدالسلام البلوي

أخفق عدد من أعضاء الشورى في تجاوز المرحلة الأولى لمناقشة توصياتهم الإضافية على التقرير السنوي لوزارة التعليم الذي أغلق المجلس يوم أمس ملفه بإقرار عشر توصيات للجنة التعليم عليه، كما لم ينجح جميع الأعضاء في تجاوز المرحلة الثانية التي تأتي بعد المناقشة ويتم فيها إقرار التوصيات، وجاءت نتائج التصويت لتسقطها جميعا، حيث نجح مشعل فهم السلمي رئيس لجنة التعليم إلى درجة كبيرة في إقناع المجلس بعدم وجاهتها وتحقق بعضها في أنظمة قائمة وأخرى مقبلة كمزاولة مهنة التعليم ومعارضة بعضها للأنظمة المعنية كنظام الجامعات. أبرز التوصيات التي صوت الأعضاء لملاءمة مناقشتها وسقطت بعد ذلك مطالبة حمد آل فهاد بربط حوافز المعلمين والمعلمات بأداء الطلاب والطالبات، وأيضاً توصية لأحمد الزيلعي اقترح فيها عدم وضع قيود قصيرة المدى على تقادم شهادة المرحلة الثانوية العامة عند تقدم حملتها إلى الجامعات، إضافة إلى توصيتين للعضو سطام لنجاوي طالب فيهما وزارة التعليم بخطة لتنويع مصادر الدخل وزيادة الكفاءة التشغيلية والأكاديمية والإدارية والمالية للجامعات.

أما التوصيات التي لم تفز حتى للمناقشة فكانت المطالبة بتحويل الجامعات إلى مؤسسات غير ربحية وهي مشتركة للأعضاء سلطان السلطان وصالح العفالق وغازي بن زقر، وتوصية لدلال الحربي طالبت فيها الوزارة بالتوسع في المنح الدراسية للطلاب خاصة من الدول الأفريقية والآسيوية، كما رفض المجلس مناقشة توصية أحمد الزيلعي وحث فيها على

إبقاء ابتعاث السعوديين إلى الجامعات العربية ذات السمعة الطيبة في تخصصات العلوم الشرعية واللغة العربية وآدابها والتاريخ الإسلامي.
من ناحية أخرى لم يتسع وقت جلسة أمس الثلاثاء التي استغرقت ثلاث ساعات للاستماع إلى وجهة نظر لجنة النقل تجاه ملحوظات الأعضاء وآرائهم بشأن التقرير السنوي لوزارة النقل ومناقشة توصيتها الجديدة التي طالب بزيادة تنظيم نشاط سيارات الأجرة وتطويره، والتأكد من التزامها بالشروط والمتطلبات الكفيلة بتقديم خدمات متميزة وذات كفاءة عالية، كما تأجل حسم مقترح السماح لموظف الدولة بالعمل في التجارة وتعديل المادة الثالثة عشرة من نظام الخدمة المدنية وفق ماتقدم به العضو أحمد الزيلعي، حيث رفضت لجنة الإدارة والموارد البشرية كما انفردت" الرياض" الاستمرار في المقترح وتوقفت عن دراسته وأوصت في تقريرها بعدم مناسبة الاستمرار في دراسة تعديل المادة 13 من نظام الخدمة، مؤكدةً أن فكرة السماح لموظفي الدولة بمزاولة التجارة لن يحارب إلا جزءًا يسيراً من التستر التجاري، وفي نطاق ضيق يتمثل بتستر الموظفين الحكوميين خلف أقاربهم، أما الجزء الأكبر من التستر المتمثل بالتستر خلف الأجنبي وهو ما يعاني منه الاقتصاد الوطني، لن يسهم هذا المقترح في القضاء عليه؛ لأنه يزاول من معظم من يزاولون الأعمال التجارية، وبالتالي فهذا المقترح مع تعارضه مع مبدأ تكافؤ الفرص سيؤدي إلى ظهور الفوضى في الحقل الاجتماعي والوظيفي.
وحذرت اللجنة من أن السماح لموظفي الدولة بالعمل التجاري، وترى أنه سيتسبب في تدني الإنتاجية والأداء بين موظفي الدولة، باعتبار أن جزءًا من وقتهم سينصرف إلى ملاحقة تجارتهم ومصالحهم، وهو ما سينعكس سلباً على معدل الأداء والإنتاجية في أجهزة الدولة والقطاع الحكومي. إلى ذلك، تنظر لجنة الإدارة جدولت تقريرها مرة أخرى بشأن تعديل نظام الخدمة في جلسة مقبلة ليناقش المجلس ما توصلت إليه بشأن السماح للموظف بممارسة التجاري ويحسم التصويت إقرار توصيتها أو رفضها، وكان المجلس قد وافق قبل أكثر من سنة على توصية تستهدف دراسة السماح للموظف الحكومي بقرار من الوزير المختص الاشتغال بالتجارة أو الاشتراك في تأسيس الشركات، وتعديل النصوص النظامية التي تمنع ذلك في نظام الخدمة المدنية، وأحال مقترحاً بهذا الخصوص للعضو أحمد عمر الزيلعي إلى لجنة الإدارة والموارد البشرية، لتقوم بدراسة موسعة وموضوعية وموثوقة، تشمل وضع الضوابط اللازمة في حال السماح للموظف بالعمل الخاص.

# »العدل" تطلق خدمة التوثيق في المنازل وخارج الدوام

# لتسهيل الإجراءات على المواطنين وتقديم الخدمة خارج الدوام

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 18 شعبان 1437هـ - 25 مايو 2016م
www.al-madina.com/node/679478

أعلنت وزارة العدل عن إطلاق مشروع خدمة الموثقين والترخيص لـ 356 متقدماً لرخصة التوثيق يمثلون الدفعة الأولى من الموثقين.
و تتيح الخدمة للراغبين توثيق العقود و الوكالات لدى الموثقين المعتمدين من وزارة العدل، حيث تهدف الوزارة من هذه الخدمة إلى تسهيل عملية التوثيق وتوفير الوقت والجهد للمستفيدين من خلال تفويض موثقين معتمدين يقدمون خدماتهم في مناطق المملكة كافة.
وكشف وكيل وزارة العدل لشؤون التوثيق فضيلة الشيخ أسامة الزيد عن أن الوزارة منحت 356 متقدماً لرخصة التوثيق، موضحاً أن هذه الدفعة هي الأولى للمتقدمين لنيل رخصة التوثيق والبالغ عددهم 2950 متقدماً عبر البوابة الإلكترونية لوزارة العدل، معلناً أن الإدارة تعمل حالياً على إلحاق 700 متقدم للتدريب وتزويدهم بالخبرات اللازمة في هذا المجال.
وأوضح أن الوزارة تهدف من تطبيق مبادرة رخصة الموثقين إلى تسهيل إجراءات التوثيق للمواطن والمقيم، حيث سيكون بإمكان الجميع التوثيق خارج أوقات الدوام الرسمي لكتابات العدل، للحفاظ على أوقات المراجعين وإنجاز أعمالهم في أي مكان من خلال زيارة أقرب موثق لهم.
المزايا الممنوحة للموثقين:

إجراء صفقات البيع للعقارات
توثيق عقود الشركات
إصدار الوكالات في غير وقت الدوام
توثيق العقود والإقرارات في بيع العقارات
قسمة المال المنقول والوكالات وفسخها
تأجير العقارات والمنقولات
عقود الشركات والعقود الواقعة على المال المنقول
الإقرار بالمبالغ المالية وتسلّمها والتنازل عنها
التصرفات الواقعة على العلامات التجارية.

# «عكاظ» تنشر التعديلات المقترحة على نظام «وثائق السفر»

# «الشورى»: أعضاء يقترحون إلغاء قيود منح المرأة.. «جواز السفر»

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 18 شعبان 1437هـ - 25 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160525/Con20160525841191.htm

علمت «عكاظ» من مصادر مسؤولة في مجلس الشورى تقديم خمسة أعضاء (هيا المنيع، لطيفة الشعلان، محمد الخنيزي، عطا السبتي، حمدة العنزي) مقترحاً يقضي بتعديل ثلاث مواد من أصل 11 مادة بنظام وثائق السفر، الذي يتضمن تعديلات جوهرية تدخل للمرة الأولى في النظام في حال موافقة المجلس عليه.

ويقضي التعديل المقترح بمنح المرأة حق إصدار جواز سفرها دون موافقة «ولي الأمر»، كما حصر المضافين في جواز المواطن في أطفاله القصر ومن يقع «تحت ولايته شرعاً»، وفي ذلك استبعاد لإضافة الزوجة وأبنائه المتجاوزين عتبة الـ18 عاماً، فيما ينتظر مقدمو الاقتراح إدراجه في جدولة جلسات المجلس. وتسعى التعديلات المقترحة - بحسب المصادر - إلى تعزيز مواطنة المرأة السعودية بالتأكيد على عدم التفريق بينها وبين المواطن في الحقوق، والقضاء على «استغلال وثائق السفر» من قبل «ولي أمر المرأة».

ووفقاً للمصادر، فإن التعديلات تشمل المادة الأولى، إذ أضيفت بطاقة الهوية الوطنية، و«أي وثيقة تحددها اللائحة التنفيذية بالنسبة للدول التي يُسمح بدخولها بموجب هذه البطاقة»، ضمن وثائق السفر التي تصدرها الحكومة وتخول حاملها السفر.

وترى أن التعديل المقترح على المادة الأولى يلتقي مع ما نصت عليه المادة السادسة من النظام من «عدم جواز مغادرة المملكة إلا لمن يحمل وثيقة سفر سارية المفعول، وبطاقة الهوية الوطنية تسمح لحاملها بالتنقل بين دول الخليج العربية.»

وطال التعديل المقترح المادة الثانية، إذ عدلت صيغتها من «يعطى جواز السفر لطالبه من السعوديين» إلى «لطالبه من السعوديين والسعوديات»، كما استبعد الاقتراح صيغة «وإضافة الزوجة والأولاد إلى أي منهما».

وتعزو المصادر سبب التعديل في المادة الثانية إلى تعزيز مواطنة المرأة السعودية، بالتأكيد على عدم التفريق بينها وبين المواطن في الحقوق، خصوصا حق حصولها على الوثائق الوطنية غير المشروط.

كما أضيفت إلى المادة الثانية «جواز السفر السعودي وثيقة شخصية أمنية هامة، وما يترتب عليه حق لكل السعوديين، ويمنح الجواز لصاحب الطلب مباشرة، أو ولي أمره، وذلك بالنسبة للأبناء والبنات دون سن الثامنة عشرة، باستثناء من

كان متزوجاً». وترى أن عدم اشتراط موافقة المرأة عند استصدار جواز سفرها من المديرية العامة للجوازات، والاكتفاء بموافقة ولي أمرها يجعلها عرضة للاستغلال من قبل ولي أمرها في تنظيمات محظورة ذات أنشطة مخلة بالأمن الوطني .
وأضافت المصادر أن استثناء المتزوج أو المتزوجة ومن هم دون الـ18 عاماً من شرط ولي الأمر يعود إلى أن تحميل الشاب أو الفتاة مسؤولية الزواج أعظم من مسؤولية إصدار جواز سفر، وبالتالي لهم حق إصدار جواز سفر بنفسيهما دون ولي الأمر.
وشمل التعديل المقترح من أعضاء بمجلس الشورى المادة الثالثة، إذ حصروا جواز شمول إضافة الرجل لزوجته وأبنائه إلى الأبناء والبنات القاصرين والمشمولين بولايته شرعاً، ويعتقد مقدمو المقترح أن قصر الإضافة في جواز السفر على أولاد وبنات حامل الجواز والمشمولين بولايته شرعاً (القاصرين فقط)، ينهي حالات الحرمان من حق الحصول على الوثائق الوطنية.
كما طالب التعديل بمراعاة المعايير الدولية في استصدار الجوازات، إذ أضافوا في المادة الثالثة ما نصه «يكون لكل طالب جواز سفر وفقاً لأحكام النظام، جوازه السعودي الخاص به، ولا يجوز أن يشمل جواز السفر أكثر من شخص، إلا في حالة الأبناء القصر أو ناقصي الأهلية ممن هم تحت ولايته. وتحدد اللائحة التنفيذية الوصف العام لجواز السفر السعودي المقروء آلياً من حيث عدد صفحاته وما يتضمنه من معلومات شخصية لحامله.»

# سجون الباحة جسور بين النزلاء والجهات الحكومية

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 18 شعبان 1437هـ - 25 مايو 2016م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=265045&CategoryID=5

الباحة: سلمان آل مقرح، أحلام العلي، نورة الحسني:
5ساعات قضتها "الوطن" خلف قضبان سجون الباحة متنقلة بين عنابر السجناء والسجينات وسط حراسات مشددة، سبقها تفتيش ذاتي ومصادرة أجهزة الجوال كاحتياط أمني، وبدأت الجولة الاستكشافية التاسعة صباحا باجتماع موسع مع مدير عام سجون منطقة الباحة اللواء عشق الشيباني واختتم بزيارة السجن النسائي حيث خرجنا الساعة الثانية ظهرا حاملين أجهزة جوالاتنا.
الدخول إلى العنابر ولقاء السجناء استقطع وقتا طويلا وجهدا، وتركزت مطالب السجناء بإكمال الخدمات داخل السجن من الأجهزة الحكومية ومنها المحاكم بالدرجة الأولى والأحوال وكتابة العدل، إضافة إلى إنهاء وإنشاء بعض من الخدمات ومنها: "الملعب والمعاهد وصالات الترفية، والنظر في إجراءات المحاكمة حيث أننا ننتظر سنوات دون البت في تلك القضايا.
نقل بحيادية
أكد اللواء عشق الشيباني خلال الاجتماع أنهم يعملون ليلا نهارا لراحة السجناء، وقال "ليس لدينا شي نخفيه ونحن نعمل ليل نهار على راحة السجناء"، ووجه خطابة لفريق الصحيفة "ومهمتكم أن تنقلوا كل ما ترونه بحيادية للرأي العام فليس من رأى كمن سمع، ونحن مع الإعلام لإظهار الحقيقة."
وأضاف "نحن نتعامل مع شريحة غالية زلت بها الأقدام، وهم أمانة والعمل في السجون يتطلب الصبر والجهد والمثابرة"، وتابع "لولا السجون بعد الله لما ارتدع أكثر الناس فهي حفظ لحقوق الآخرين، والكل يعرف الصورة النمطية للسجون على أنها غرف مظلمة لا يتسرب لها النور باردة شتاء حارة صيفا والسجان مفتول الشوارب بلا رحمة أو شفقة ولكن العكس تماما أصبحت السجون أشبة بالفنادق تقدم بها كل الخدمات وهدفها الإصلاح وتحويل السجين إلى عنصر فعال بعد خروجه."
معهد متعثر
رصدت "الوطن" في بداية الجولة تعثر مشروع المعهد الصناعي داخل السجون وعدم اكتماله حتى يتم تدريب السجناء على المهن المختلفة، وبين الشيباني انه يجرى إنشاء مبنى آخر للمحاضرات وملاعب للسجناء وقاعات ترفيهية وجسر أمني يربط العنابر بالخدمات الأخرى"، وقال: "هناك مشاريع يجرى تنفيذها بنحو مليوني ريال ومنه عقد تشغيل وصيانة

إدارة السجون والسجون الفرعية بالمنطقة وعقد تشغيل وصيانة السجن العام والمباني الجديدة وهناك مشاريع قائمة، ومنها استكمال الإضافات والتحسينات بشعبة السجن العام بنحو 27 مليون ريال وهناك مشاريع مستقبلية ومنها إنشاء غرفة المراقبة والتحكم المركزية بسجون المنطقة.

مواصلة التعليم

يعكف الكثير من السجناء على الدراسة، ويؤكد مدير عام سجون الباحة أن هناك سجناء حصلوا على شهاداتهم الجامعية وهم خلف القضبان، وقال "حاليا يوجد لدينا 3 خريجين من الجامعة، ولدينا 22 طالب جامعي"، وتابع "ولدينا 65 سجين في التعليم العام، كما أن هناك الكثير من السجناء يأتون للسجن وهم غير متعلمين فنقوم بتسجيلهم في المراحل التي تناسبهم ونهتم بهم حتى يتخروجون"، ومضى يقول "قبل أسبوعين كان لدينا احتفال بمناسبة حفظ بعض السجناء للقرآن والبعض تخرج من الجامعة والبعض من التعليم العام، ومن المواقف الطريفة أيضا والد احد السجناء قام بإهدائنا درع كون ابنه تخرج من الجامعة، وأيضا حفظ القرآن."

ووقف وفد "الوطن" :على مقر مدرسة الفاروق المتوسطة والثانوية داخل شعبة السجن وهي مدرسة معتمدة يدرس بها نحو 65 سجين، بالإضافة إلى وجود حلقات القرآن بها نحو 80 سجين، ومعامل الحاسب الآلي التي جهزت بأحداث التجهيزات."

غرف الخلوة

جهزت سجون الباحة مبنى يطلق عليه "اليوم العائلي" عبارة عن شقق وغرف لذوي السجناء عند الزيارة وقضاء يوم كامل، حيث يوجد في كل شقة ثلاث غرف مجهزة بأحدث الأثاث والألعاب بمطابخ متكاملة. مطبخ السجن متكامل يجهز فيه أنواع المأكولات، وهناك تجهيز مأكولات خاصة تقدم للمصابين بالأمراض المزمنة مثل السكر والضغط، تعد تحت إشراف ومراقبة الجهات بالسجون. مدير عام سجون منطقة الباحة بين أنه تم عمل ملتقى التغذية للسجناء بحضور المختصين من الصحة والجهات ذات العلاقة ويخضع المطبخ المتكامل للإشراف اليومي والمباشر من العاملين بالسجن مع تنوع الأكل والشرب لهم، وفي حالة رصد أي ملاحظة يوقف المستخلص للشركة وتغرم أيضا.

خدمات صحية

طالب السجناء بافتتاح عيادة للأذن والأنف والحنجرة، في الوقت الذي يقدم المركز الصحي بالسجن خدمات صحية متكاملة ولكل سجين ملف يتم أرشفته وربطه إلكترونيا بمستشفى قوى الأمن، وهناك تكامل لكافة العيادات ومنها عيادة الأسنان والمختبر والأشعة والحجز الصحي ويعمل بها طاقم طبي لخدمة السجناء حيث بلغ عدد المراجعين بها نحو 15 ألف مراجع خلال العام الماضي، وهناك ما بين 15 - 30 مراجع بشكل يومي للعيادات، ويتم تحويل مابين 10 - 20 سجين لمستشفيات المنطقة، كما أن هناك حجز صحي للمصابين بالايدز وبلغ عددهم ثلاث حالات، و26 آخرين مصابين بالالتهاب الكبدي و الوبائي خلال العام الماضي، بالإضافة إلى وجود عيادة للتدخين حديثة أقلع بها 9 مدخنين.

القراءة لشغل الفراغ

تنتشر الكتب بشكل لافت في عنابر السجن، وتوجد عدة مكتبات متنوعة الكتب يشغل السجناء فراغهم بما يعود عليهم بالنفع حيث يقومون هم بأنفسهم بإداراتها والعمل عليها حيث تحوي تلك المكتبات على نحو 10 آلاف عنوان.

7مسجونات

وعلى بعد أمتار من مبنى سجن الرجال يقبع سجن آخر يضم عنابر النساء، لا تقل الخدمات التي تقدم لهن عن السجناء في المبنى المجاور، لكن مساحته أقل حيث يستوعب السجن نحو 30 سجينه، إلا أن عدد الموقوفات فيه 7 فقط كلهن أجنبيات، تتراوح أعمارهن بين 20 – 40 تتنوع قضاياهن بين التزوير والأخلاقية، كما يوجد بالسجن منازل عائلية للزيارات.

رصد الملاحظات

قال مدير شعبة سجون الباحة العقيد عبدالرحمن الشهري إن هناك جهات رقابية تزور السجن بشكل دوري لمتابعة الخدمات وملفات السجناء ورصد مطالبهم ومتابعة الخدمات التي تقدم لهم حيث رصدت حقوق الإنسان عدة ملاحظات ومنها تأخير الإجراءات بالمحاكم.

عوائق

بين الشيباني إنه لا يوجد عوائق، وقال "هناك تأخير روتيني في انجاز معاملات السجناء من خلال الإجراءات الشرعية بالمحاكم، إضافة إلى عدم وجود حضانات للعاملات في السجن حتى يعيش صغار المسجونات طفولتهن."

تواصل

رصدت "الوطن" وجود مقرات للإدارات الحكومية بالسجون ومنها الأحوال المدنية، ومكتب لكتابة العدل والأدلة الجنائية، والمحاكم، وضاف العقيد الشهري "إننا ننتظر دعم تلك المكاتب بالموظفين من الجهات ذات العلاقة واكتمال

الخدمات بها حتى تتم إنهاء إجراءات السجناء بكل يسر وسهولة، فيما قال اللواء الشيباني "إنه يوجد مندوبين من المحاكم حيث يتم التنسيق عن طريق مندوب المحاكم وإنهاء جميع الإجراءات الحكومية والارتباط مع الشيخ مباشرة عن طريق دائرة تلفزيونية.

# بعد استكمال إجراءات وزارة العمل إذا لم يكن عليه أي ملاحظة

# مصادر "سبق": منح إقامة نظامية لحاملي هوية زائر لمن لديه جواز سفر من اليمنيين

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 18 شعبان 1437هـ - 25 مايو 2016م
https://sabq.org

علمت "سبق" بأنه صدرت الموافقة لمنح إقامة نظامية لمن حصل على هوية زائر من الأشقاء اليمنيين لمن لديه جواز سفر.

وبحسب المعلومات التي حصلت عليها "سبق"، فإن كل من تقدم من الأشقاء اليمنيين ممن سبق منحه بطاقة زائر وحصل على جواز سفر من سفارة بلاده يتم تسجيل معلوماته الصحيحة على جواز سفره الجديد "نقل معلومات"، بعد التأكد من صحة البيانات وصحة جواز سفر المتقدم بعد التحقق من ذلك بالخصائص الحيوية، وعند استكمال المتقدم نقل المعلومات على جواز سفره، وبعد استكمال إجراءات وزارة العمل يمنح الإقامة النظامية إنفاذًا للأمر السامي الكريم، إذا لم يكن عليه أي ملاحظة .

ووجهت المديرية العامة للجوازات بضرورة الرفع اليومي بالإحصائيات لمن يتم منحهم الإقامة والاستفادة من الأمر السامي الكريم، على أن تستقبل طلباتهم بعد استكمالها بجميع المناطق.

# أعضاء "شورى" يتهكمون على "اللجنة الاجتماعية" ورئيستها

المصدر: جريدة الحياة الخميس 19 شعبان 1437هـ - 26 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15757535

الرياض - سعاد الشمراني

تهكمات، ونقد، ولوم، وانتقاص من دور لجنتها! هذا باختصار ما تعرضت له رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى حمدة العنزي من أعضاء بالمجلس، بعد إعلانها رأي لجنتها بعدم ملاءمة مقترح مشروع اللائحة التنظيمية الموحدة لمجالس شباب المناطق.

وسحب مجلس الشورى أمس )الأربعاء) مقترح مشروع اللائحة التنظيمية الموحدة لمجالس شباب المناطق، المقدم من حامد الشراري، استناداً إلى المادة (23) من نظام المجلس، من اللجنة الاجتماعية بالمجلس وتحويله إلى لجنة خاصة، بعد ما أشبعوها نقداً وتهكماً طاول رئيستها حمدة العنزي شخصياً.

وقال عضو، تعليقاً على ذلك: إنه «يَقرأ طرفة»! وآخر لام اللجنة عموماً، ورئيستها خصوصاً، بسبب رفض درس هذا المقترح، وتتالت بعد ذلك الانتقادات، حتى سقطت توصية اللجنة الرافضة درسه، وإقرار نقله إلى لجنة خاصة لدرسه.

وبعد انتهاء المداخلات الناقدة للجنة، أوضحت رئيستها حمدة العنزي أن قرار الرفض جماعي وليس فردياً، وأشارت إلى أن توجيه اللوم إليها شخصياً كان بسبب اعتقاد الأعضاء أن المشروع مكث لدى اللجنة منذ عام ونصف العام، «أود التوضيح أن المشروع كان لدى هيئة الاستشاريين طوال تلك المدة.«
إثر ذلك جاء قرار المجلس إسقاط توصية اللجنة بالغالبية، ليدخل الجميع في موجة تصفيق، انتصاراً للمشروع. وبالعودة إلى المداخلات على رأي اللجنة، أكد حاتم المرزوقي أهمية هذا المقترح، على رغم ما أوردته اللجنة من مسوغات لرفضه، مبيناً أنه سيمثل نقلة نوعية في عمل مجالس شباب المناطق، ويضع لها الأطر التنظيمية، في سياق عمل مؤسسي يعزز ثقة الشباب بأنفسهم، بوصفهم شريحة كبيرة في المجتمع.
وشدد المرزوقي على أهمية وجود هيكلية مرجعية لتلك المجالس، وأن هذا المقترح يسد ثغرة في تنظيمها وعلاقاتها بالجهات الحكومية في كل منطقة. ومن مقعد آخر، برزت عبارة تقول: «كأني أقرأ طرفة»، قالها فهد العنزي في مداخلة جديدة، متابعاً: «اللجنة ذكرت أن إصدار هذه اللائحة عائق لانطلاق الشباب نحو أهدافهم، وتارة أخرى ذكرت أن عملهم تلقائي، أين الأهداف في التلقائية»؟
وأضاف: «أي عمل جماعي هو عمل فوضوي يلزمه تشريعات لتنظمه، وأي عمل من دون تنظيم لا يخلق روح العمل، فينبغي أن تكون هناك لوائح إطارية تحفظ حقوقهم وتنظم عملهم من دون التدخل في المبادرات.«
واستغرب العنزي من لجنة اجتماعية متخصصة وضعت تنظيمات للعمل التطوعي والتبرعات، وترى أن عمل الشباب لا يحتاج إلى تنظيم.
من جهته، استغرب ثامر الغشيان كتابة التقرير، وقال: إن اللجنة أوردت رأيين في التقرير، واحد مرقم بالأرقام الإنكليزية والآخر بالعربية، والرأيان مختلفان أو متناقضان.
وأضاف: «مبررات اللجنة لا ترتقي بالمجلس، فهي لم تذكر عائقاً واضحاً للتنظيم، ومطالبة اللجنة بالعمل التلقائي للشباب لا ترقى بالمجلس فعلاً، فاختصاصه التنظيم وسن التشريعات.«
من جانبه، انتقد سامي زيدان ما ذكرته اللجنة عن تقديم توصية بهذا الشأن للرئاسة العامة لرعاية الشباب، وقال: «الرعاية حولت إلى هيئة للرياضة، وأصبحت معنية بالرياضة، ومن باب أولى أن تقبل تنظيم الشباب، وكأن اللجنة يفوتها كل جديد.«
وقال عبدالرحمن العطوي: «اليوم هو يوم الشباب، لأنهم يشكلون 60 في المئة من سكان المملكة، ولا توجد قواعد لعملهم من دون تنظيم.«
وأكد ناصر الموسى أن «التقرير يشوبه الغموض، وفيه تناقض، فتارة ترى اللجنة أنه لا حاجة إلى التنظيم، وتارة تطلب لائحة داخلية تنظم أعمالهم، منتقداً اللجنة بأنها أخرت المشروع أكثر من عام، لتفاجئهم بالرفض. بدورها، قالت فاطمة القرني: «إن وجود مجلس للشباب تحت مظلة الدولة هو أمر مهم، إذ إن بعض الأسر تخاف من إشراك النساء في بعض الأعمال، لأنها غير مشرعة من الدولة، وتتعطل بذلك المشاركة النسوية.«
وساقت القرني مثالاً لأحد الشباب من منطقة عسير، فكر في إنشاء جمعية لرابطة مقاومة لانتشار المخدرات، وخصوصاً أنها في منفذ حدودي مهم، فيه منع تهريب القات، إلا أنه لعدم وجود تنظيم خشيت إمارات المناطق اعتماده، مطالبة بوضع تشريع للحد من العمل الفوضوي، مبينة أن مجالس الشباب يمكن أن تؤهل الشاب ليكون عضواً في «الشورى «مستقبلاً.
وأكد العضوان عبدالعزيز العطيشان وصالح العفالق أهمية النظام، وذلك لإشراك الشباب في صناعة القرار، واستجابة أمراء المناطق لتفعيل المجالس بها. واختتم محمد نصرالله المداخلات بتوجيه لومه إلى اللجنة وإلى رئيستها، وقال: «أتوجه باللوم الشديد للجنة ورئيستها، وذلك لمناقضتها نفسها، وعدم احتوائها ما يعانيه الشباب.«
من جهته، وجد عضو مجلس الشورى اللواء ركن علي التميمي مناقشة المجلس أمس مدى ملاءمة درس مشروع مقترح اللائحة التنظيمية الموحدة لمجالس شباب المناطق فرصة سانحة له، للمطالبة بانتشال الشبان والفتيات، وحمايتهم من مستنقع دعاة الفكر والفتنة والقنوات المشبوهة.
وتساءل، أثناء مداخلته على تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، عن المقترح: «لماذا نترك الشباب لهذه القنوات المشبوهة وأشباه العلماء والمزايدين بالدّين»؟
وقال اللواء علي التميمي: «إن التنظيم يقضي على الفراغ التنظيمي لأعمال هذه الفئة، التي يبحث عنها الشاب ليكون مفيداً لبلده في أماكن أخرى»، موضحاً أن بعض المدعين اعتبروا أنفسهم علماء، فأباحوا لأنفسهم التغرير بالشباب ممن اختطفوا فكره وعقله، «مستغلين طيبة شبابنا وأصالتهم، مطالباً بوضع إجراءات لإنقاذ الشباب.«
» المجلس» على موعد مع التقرير السنوي لـ «الداخلية» في رمضان

> يصوت مجلس الشورى غرة رمضان المقبل على التقرير السنوي لوزارة الداخلية للعام المالي 1435-1436هـ، بعد الاستماع إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الأمنية في شأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه تقرير الوزارة، وهي المرة الأولى التي يعقد المجلس فيها جلساته خلال شهر رمضان في دورته الحالية.

وتناولت أهم توصيات اللجنة، التي (حصلت «الحياة» عليها) المطالبة بوضع مشروع شامل لتطوير المرور في المملكة، من حيث الموارد البشرية والإدارية والتقنية، والاستعانة ببيوت الخبرة العالمية المتخصصة في مجالات المرور والتدريب، وذلك لمعالجة قضايا المرور في المملكة، وللحد من نسبة حوادث الوفيات والإعاقات اليومية، وتبني مشروع تقني يمكن المواطنين من تصوير الحوادث والمخالفات المرورية والأمنية، ليكون المواطن شريكاً ومتعاوناً مع الأجهزة الأمنية، وسرعة تطبيق وتنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 350 وتاريخ الثالث من ذي القعدة 1434، وحث الجهات المشاركة في هذه الخطة لإنجاز ما هو موكل إليها، والرفع للمقام السامي عن الجهات المقصرة في أدائها. وعلمت «الحياة» أن عضو المجلس محمود البديوي تقدم بتوصية إضافية تدعو إلى تخصيص بعض قطاعات وزارة الداخلية، كالدفاع المدني وغيرها من قطاعاته.

إلى ذلك، سيناقش المجلس في اليوم الثاني من رمضان، تقرير لجنة الشؤون الأمنية في شأن مشروع اتفاق بين وزارة الدفاع بالمملكة العربية السعودية ووزارة الدفاع بجمهورية ألمانيا الاتحادية، في مجال الحماية المتبادلة للمعلومات المصنفة. كما سيصوت في الثالث رمضان على توصيات تقرير مصلحة الجمارك، إذ توصي اللجنة على مصلحة الجمارك بقصر المعاينة اليدوية على حالات الشك، وبعد إجراء الفحص الإشعاعي، اتخاذ التدابير اللازمة للبت في القضايا الجمركية، بما يضمن عدم تأخرها، والتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

وسبق للجنة الأمنية أن أصدرت توصيات شملت جميع الجوانب في تقرير الشؤون الأمنية، بدءاً بإعداده وانتهاء بالمطالب التي تراها اللجنة لتطوير الأداء في الوزارة.

وأوصت اللجنة وزارة الداخلية بمضاعفة جهودها لمكافحة الجريمة، والحد من ارتفاعها، والتنسيق مع وزارات (التعليم، والشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، والثقافة والإعلام)، والجهات الحكومية الأخرى، للتوعية بمخاطر الجريمة، وأهمية الوقاية منها.

وطالبت اللجنة بالرفع من مستوى أقسام الشرط في مناطق المملكة من حيث الموارد البشرية والتقنية والفنية والإدارية.

وطالبت اللجنة في إحدى توصياتها وزارة الداخلية بإنشاء مركز وطني للبحوث والدراسات، يرتبط برئيس مجلس الشؤون السياسية والأمنية، لدرس المشكلات الأمنية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والشبابية وظواهر التطرف والغلو بما يخدم مصالح المملكة السياسية والأمنية.

وحثت في التوصية السادسة على سرعة إنشاء هيئة أو شركة حكومية لتطوير المراكز الحدودية البرية مع الدول المجاورة، للرفع من مستوى الخدمات والمباني ولتحقيق الصورة المشرفة للمملكة. فيما أكدت في التوصية السابعة على الإسراع في متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات في المملكة. وفي توصية أخرى شددت اللجنة على حث القطاع الخاص والخيري في إنشاء وإدارة مستشفيات ومراكز العلاج والتأهيل للمتعاطين والمدمنين على المخدرات.

وحثت توصية الوزارة على إيجاد الآلية المناسبة لتوفير الحراسات الأمنية والإسراع في محاكمة السجناء، فيما طالبت التوصية الـ10 بالسماح بقيام القطاع الخاص بتمويل وبناء إدارة السجون للوزارة في المملكة وفق المواصفات العالمية التي توفر جميع الخدمات لهؤلاء السجناء. وطالبت بالرفع بمشاركة وإسهام المرأة في مهمات الوزارة، بما يتناسب مع مؤهلاتها والمجالات المناسبة لها.

وشددت على الإسراع في تنفيذ خدمة الطوارئ الموحدة على الطرق وداخل المدن بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية.

وتحقيقاً للمصلحة العامة وبما يتماشى مع متطلبات الأمن، طالبت لجنة الشؤون الأمنية وزارة الداخلية بإلزام المنشآت والأسواق المركزية والمجمعات السكنية بتوفير «كاميرات» الحراسات الأمنية في صورة كافية.

وتضمنت الأخيرة، تأكيد أهمية دعم وزارة الداخلية في إحداث الوظائف العسكرية المطلوبة للوزارة، لاستيعاب المتقدمين من ذوي التخصصات المطلوبة لأعمال الوزارة وقطاعاتها الأمنية.

اتفاقان دوليان في المجال الدفاعي والطاقة

> وافق مجلس الشورى، في مستهل جلسته أمس، على مشروع اتفاق بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية التونسية، للتعاون في المجال الدفاعي، وذلك بعد أن استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الأمنية في شأن مشروع الاتفاق، تلاه رئيس اللجنة اللواء طيار ركن عبدالله السعدون.

كما وافق المجلس على مشروع اتفاق تعاون في شأن الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، بين المملكة وفنلندا، الموقع عليه في مدينة هيلسنكي بتاريخ الـ24 من ذي القعدة 1436هـ، وذلك بعد أن استمع المجلس إلى تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة، في شأن مشروع الاتفاق، الذي تلاه رئيسها عبدالرحمن الراشد.

إلى ذلك طالب مجلس الشورى صندوق التنمية العقارية بالعمل على اتخاذ التدابير اللازمة لاختصار مدة الانتظار لطالبي الاقتراض.
جاء ذلك في قرار أصدره مجلس الشورى، خلال جلسته العادية الـ42، التي عقدها أمس )الأربعاء)، بعد أن استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات، في شأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لصندوق التنمية العقارية للعام المالي 1435-1436هـ، التي تلاها رئيسها مفرح الزهراني.
ودعا المجلس في قراره صندوق التنمية العقارية إلى التنسيق مع وزارة الإسكان، في معالجة ما يواجه الجهتين من تداخل في الاختصاصات والمهمات، بعد صدور تنظيم الدعم السكني. كما طالب «الصندوق» بالعمل على التوسع في افتتاح مكاتب نسوية في مناطق المملكة، ودعمها بالكوادر النسائية المؤهلة والمدربة.

# "العمل الدولي" يناقش السياسات العمالية ومعايير العدالة الاجتماعية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 19 شعبان 1437هـ - 26 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15757534

الرياض - «الحياة»
تنطلق أعمال الدورة الـ105 لمؤتمر العمل الدولي بجنيف، خلال الفترة من الـ30 من أيار (مايو) حتى الـ11 من حزيران (يونيو) المقبل، بمشاركة 187 دولة عضو في منظمة العمل الدولية، يمثلون الحكومات والعمال وأصحاب الأعمال، ويناقش المؤتمر تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي، وتقارير الموازنة، والبرامج المقترحة لعامي 2016 و2017.
وتأتي مشاركة المملكة بوفد يترأسه وزير العمل والتنمية الاجتماعية مفرج الحقباني انسجاماً مع «رؤية المملكة 2030»، الساعية لتطوير وتعزيز العلاقات الدولية، ولا سيما في مجال العلاقات العمالية، كما سيعقد الوفد على هامش المؤتمر، اجتماعات مع ممثلي عدد من الدول المرسلة للعمالة، ووزراء العمل في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجموعة دول الـ20، والدول الآسيوية، ودول مجموعة عدم الانحياز، واجتماع التضامن مع عمال وشعب فلسطين، كما سيلتقي وزراء عدد من الدول في إطار العلاقات الثنائية. ويتضمن جدول أعمال المؤتمر مناقشة تقارير سلاسل التوريد العالمية، والعمل اللائق من أجل السلام والأمن، والقدرة على مواجهة الكوارث، وأثر إعلان منظمة العمل الدولية في شأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة. ويعد المؤتمر أهم وأبرز المنتديات الدولية المعنية بالسياسات العمالية، إذ تجتمع وفود الدول الأعضاء في المنظمة، البالغ عددها 187دولة، لمناقشة تقرير المدير العام للمنظمة، والمعلومات والتقارير المعنية بتنفيذ الاتفاقات، ومعايير العمل الدولية، بوصفها بنوداً دائمة في كل اجتماع.
ويسعى، عبر اجتماعه السنوي في يونيو من كل عام، إلى اعتماد معايير العمل الدولية، ومراجعة الالتزام بها وتطبيقها، ومعالجة قرارات الإدارة المتعلقة بمنظمة العمل الدولية، إضافة إلى مناقشة أحدث القضايا والتطورات في سوق العمل، الأمر الذي يضمن تغطية واسعة النطاق للتحديات والسياسات العمالية والتوظيفية والاجتماعية عبر مناطق ودول العالم.
توجه لربط أعمال «بنك التسليف» باستراتيجية «العمل والتنمية«
> أكد وزير العمل والتنمية الاجتماعية الدكتور مفرج الحقباني أهمية تحول أعمال البنك السعودي للتسليف والادخار نحو التنمية، وتوسيع القروض التنموية والبرامج الادخارية، وتفعيل دور العمل لخدمة التنمية عبر استراتيجية بربط أعمال البنك بمبادرات منظومتي العمل والتنمية الاجتماعية نحو تحقيق «رؤية المملكة 2030.«
ودعا الحقباني، خلال لقائه مسؤولي البنك أمس )الأربعاء) بمقر الوزارة، إلى تقليل الفجوة بين القروض الرعوية، التي تمثل 94في المئة من أعمال البنك، وتوسيعها ببرامج القروض التنموية.

ويعمل البنك على تقديم نوعين من القروض؛ قروض اجتماعية، المتمثلة في قرض الأسرة، وقرض ترميم المنازل، وقروض الزواج. والنوع الثاني قروض تنموية للمنشآت الصغيرة والناشئة، وتحوي خمس مسارات، هي: التميز، والاختراع، الناشئ، والأجرة والنقل، وقروض لمشاريع متناهية الصغر وللأسر المنتجة.
واستطاع البنك تمويل أكثر من 30 ألف مشروع تنموية (منشآت صغيرة)، منها 13,8 ألف قرض سيارات أجرة، و172 مركزاً طبياً، وإنشاء 286 مدرسة تعليم مبكر، كما أسهم في قروض زواج 512 ألف عقد زواج، بنسبة 72 في المئة من عقود الزواج في المملكة، خلال السنوات الخمس الماضية.
وشدد الحقباني على أهمية تكامل أعمال منظومتي العمل والتنمية الاجتماعية، لتحقيق «رؤية المملكة 2030»، والخروج بآليات وحلول لتمكين الأسر التي ترعاها الوزارة من العمل، وتحويلها من الرعوية إلى التنموية.
ووجه، خلال الاجتماع التنسيقي لمديري أفرع العمل والتنمية الاجتماعية في المناطق، إلى تسيير وتطوير الأعمال واتخاذ الإجراءات والمبادرات في عقد الشراكات، لتهيئة القوى البشرية الوطنية من عملاء ومستفيدي الجمعيات الخيرية ومراكز الرعاية والضمان الاجتماعي، في مختلف المناطق، وتحويلهم إلى طاقات منتجة، من خلال الرعاية والتدريب والتأهيل والتوظيف، للوصول إلى قوى وطنية عاملة فاعلة في المجتمع، ومشاركتهم في التنمية الاقتصادية للمملكة، وتوفير الحياة الكريمة بتحسين إمكاناتهم وزيادة دخلهم ورفع مستوى معيشتهم.

الحياة AL HAYAT

# • نزاهة»: • الواسطة» أكثر أشكال الفساد في القطاع الحكومي

المصدر: جريدة الحياة الخميس 19 شعبان 1437هـ - 26 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15757081

الرياض - عبدالله الضعيان
شكلت «الواسطة» أكثر أشكال الفساد انتشاراً في القطاع الحكومي الخدمي، بنسبة 62 في المئة، عبر دراسة حديثة أجرتها «نزاهة» على الموظفين والمراجعين للجهات الحكومية، الذين اعتبر83 في المئة منهم أن «ضعف الوازع الديني والأخلاقي» من أهم أسباب انتشار الفساد المالي والإداري في القطاع الحكومي الخدمي.
وتهدف الدراسة إلى قياس درجة النزاهة والفساد المالي والإداري في الجهات الحكومية الخدمية، وتحديد أنواع الفساد ومستوى انتشاره، والتعرف على أهم الأسباب التي ساعدت في انتشار الفساد في القطاعات الحكومية الخدمية، وعلى أهم التحديات التي تواجه المجتمع السعودي، وتقييم جودة الخدمات التي تقدمها بعض القطاعات الحكومية الخدمية، وأجريت الدراسة على 1254 موظفاً ومراجعاً في منطقة الرياض، والشرقية، ومكة المكرمة.
وبيّنت الدراسة أن الفساد يعتبر من بين التحديات الأبرز للمجتمع، كقضايا تعاطي المخدرات، والإرهاب، ومشكلة الإسكان، والبطالة، والفقر.
وتبين من خلال الدراسة أن الواسطة جاءت أكثر أنماط الفساد انتشاراً في القطاع الحكومي الخدمي بحسب 62.91 في المئة من المشاركين في الدراسة، وتأتي غير المبالاة بالعمل ثانياً بنسبة 19.36 في المئة، تلتها الرشوة بـ19.36 في المئة، في حين أن الاختلاس والتزوير جاءا أخيراً بوصفهما أقل أشكال الفساد.
وأشارت الدراسة وفقاً للنتائج أن ضعف الوازع الديني والأخلاقي، أهم الأسباب التي أسهمت في انتشار الفساد المالي والإداري في القطاع الحكومي الخدمي، يليه عامل ضعف أداء الجهات الرقابية والقضائية، والتساهل في تطبيق العقوبات النظامية، ووجود أنظمة إدارية ومالية معقّدة وقديمة، إلى جانب غياب الشفافية (عدم الإفصاح عن المعلومات المتعلّقة بإجراءات وقرارات الجهات الحكومية الخدمية). ولفتت الدراسة إلى أن 39.20 في المئة من عينة الدراسة يرون أن الآونة الأخيرة شهدت تراجعاً في درجة الفساد، في حين يرى 19.68 في المئة من المبحوثين أنها ارتفعت، وفي المقابل يرى 19.92 في المئة من عينة الدراسة أنها لم تتغير.

# عزز ثقة الشباب بأنفسهم وشكل لجنة خاصة لإصدار لائحة موحدة لمجالسهم بالمناطق

# الشورى يطالب بخفض مدة الصرف لطالبي القروض العقارية ومعالجة 488 ألفاً بالانتظار

المصدر: جريدة الرياض الخميس 19 شعبان 1437هـ - 26 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1506207

الرياض ـ عبدالسلام البلوي

وافق مجلس الشورى على توصيات لجنته المالية التي نشرتها"الرياض" منذ أكثر من سبعة أشهر وطالب صندوق التنمية العقارية باتخاذ التدابير اللازمة لاختصار مدة الانتظار لطالبي الاقتراض، مشدداً على ضرورة السعي الجاد لمعالجة الطلبات المتراكمة على الصندوق العقاري وإيجاد الحلول لهذه المشكلة المقلقة والمزعجة للمواطنين بعد أن بلغ عدد المنتظرين من طالبي الاقتراض حتى نهاية العام المنصرم 326, 448 طلباً وحسب تقرير الصندوق للعام المالي 35-1436 يصل مبلغ القيمة التقديرية لهذا الطلبات 224 مليارا و 144مليون ريال.

صحية المجلس تناقش مع المشرف على «فيصل التخصصي» معوقات الأداء وتبحث الحلول

ودعا المجلس الصندوق إلى التوسع في افتتاح مكاتب نسوية في مناطق المملكة ودعمها بالكوادر المؤهلة والمدربة، حيث أكدت اللجنة المالية أن نسبة ليست قليلة من المتقدمين للصندوق بطلب الإقراض هم من النساء وقد رصد تقرير الصندوق الأخير عدم وجود القدر الكافي من المكاتب لخدمة النساء كما تعاني المكاتب من قلة العاملات وضعف خبرتهن وحاجتهن للتدريب والتأهيل.

وطالب الشورى في ثالث توصيات أقرها يوم أمس الأربعاء الصندوق التنسيق مع وزارة الإسكان في معالجة ما يواجه الجهتين من تداخل في الاختصاصات والمهام بعد صدور تنظيم الدعم السكاني، وتسبب عدم حضور سلطان السلطان التصويت على تقرير العقاري بإلغاء التوصية الوحيدة التي قدمها على الصندوق وطالب بتفعيل وإعادة هيكلة رؤيته الاستراتيجية لـ ٥٠ سنة مقبلة، وعدم عرضها للمناقشة وفق قواعد عمل المجلس بشأن التوصيات الإضافية.

من ناحية أخرى فشلت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بإقناع المجلس بعدم الموافقة على مقترح مشروع اللائحة التنظيمية الموحدة لمجالس شباب المناطق المقدم من العضو حامد الشراري، وبعد 15 مداخلة كانت جميعها مؤيدة للمقترح ومعارضة لتوصية اللجنة الرافضة له صوت 98 عضواً لصالح إسقاط توصية اللجنة وسحب المشروع المقترح من الأسرة والشباب وتشكيل لجنة خاصة لدراسته، وقد رأى عدد من الأعضاء الذين داخلوا على الموضوع أهمية هذا المقترح رغم ما أوردته اللجنة من مسوغات لرفضه , حيث أكدوا أن المقترح سيمثل نقلة نوعية في عمل مجالس شباب المناطق, ويضع لها الأطر التنظيمية في سياق عمل مؤسساتي يعزز ثقة الشباب في أنفسهم بوصفهم شريحة كبيرة في المجتمع.

ورأى عدد من الأعضاء أن عمل المجالس الحالية مرتجل وفي حاجة ماسة لإيجاد تنظيم لها, مشددين على أهمية وجود هيكلية مرجعية لتلك المجالس, ومؤكدين أن المقترح يسد ثغرة في تنظيمها وعلاقاتها بالجهات الحكومية القائمة في كل منطقة.

وفيما يخص اجتماعات لجان الشورى المتخصصة عقدت اللجنة الصحية أول أمس الثلاثاء اجتماعا بمقر المجلس برئاسة د. عبدالله بن زبن العتيبي رئيس اللجنة الصحية وبحضور د. قاسم القصبي المشرف التنفيذي على المؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، وجرى خلاله الاجتماع مناقشة أحدث التقارير السنوية للمؤسسة عن

العام المالي36-1437، ورحب في بداية الاجتماع رحب عضو المجلس رئيس اللجنة بالمشرف التنفيذي للمؤسسة وصحبه من مسؤولي المؤسسة مثمناً حضوره لمناقشة التقرير السنوي وإيضاح ما ورد في التقرير والإجابة على أسئلة واستفسارات أعضاء اللجنة الصحية، كما ناقشت اللجنة خلال الاجتماع أهم إنجازات المؤسسة خلال سنه التقرير والصعوبات والمعوقات التي تواجهها. وكان المجلس الشورى قد وافق في مستهل الجلسة على مشروع اتفاقية بين المملكة والجمهورية التونسية للتعاون في المجال الدفاعي وذلك بعد أن استمع إلى تقرير اللجنة الأمنية بشأن مشروع الاتفاقية، كما وافق على مشروع اتفاقية تعاون بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية بين حكومة المملكة وجمهورية فنلندا بعد أن استمع المجلس إلى تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن مشروع الاتفاقية.

# 30مكتبا لتأجير العمالة المنزلية.. والأسعار حسب الجنسية

# الأسعار تخضع لإشراف وزارة العمل حسب الجنسية والاتفاقية

المصدر: جريدة المدينة الخميس 19 شعبان 1437هـ - 26 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/679688

بسام بادويلان - جدة

كشف المتحدث الرسمي لوزارة العمل خالد أبا الخيل، لـ «المدينة»، أن 30 مكتب استقدام بمختلف مناطق المملكة، تبدأ تقديم خدمة «تأجير العاملات المنزليات» خلال الأسبوعين المقبلين كمرحلة أولى، مؤكدا أن الأسعار تحدد حسب الجنسية وبموجب توقيع اتفاقية تحت إشراف وزارة العمل للحد من رفع الأسعار أو التلاعب بها.

وأكد أبا الخيل أن هذا التنظيم يسهم في تنويع الخدمات ويرفع التنافسية بين المكاتب في تحسين الخدمة المقدمة للعميل، وأنه سيقدم للمواطن خيارات جديدة، ليكون أمامه التوسط أو الخدمة في الساعة أو خدمة النقل، أما بالنسبة للمكتب فيجب أن يحقق الاشتراطات المحددة حتى يحق له الحصول على صلاحية تقديم الخدمة للعمالة المنزلية. ملفتا أن نقل خدمة العاملة من المكتب إلى صاحب العمل إلزامية بعد ثلاثة أشهر في حال رغب صاحب العمل نقل خدماتها إليه.

وبين أبا الخيل أنه سيتم تأمين العاملات من الدول التي يتم الاتفاق عليها من مزود الخدمة، مبينا أن النظام يسمح منح بين (50-200) تأشيرة لكل مكتب، وأن إجمالي عدد مكاتب الاستقدام بالمملكة يبلغ 580 مكتبا.

من جانبه، أوضح رئيس اللجنة الوطنية للاستقدام بمجلس الغرف السعودية الأسبق ورئيس مجلس إدارة احدى شركات الاستقدام سابقا، وليد السويدان، أن هذا القرار الذي صدر مؤخرا سيسهم في توفير العمالة المنزلية وتجهيزها للعمل لتلبية الطلب في حينه بدلا من الانتظار لمدة شهور. وقدر السويدان أن تؤجر المكاتب خلال فترة التجربة والتي حددت مدتها 3 أشهر، بـ 2500 ريال أجر شهري، ويخفض الأجر عن نقل الكفالة إلى 1500 ريال، على أن يتحمل المكتب في البداية إجمالي تكاليف الاستقدام شاملة رسوم التأشيرة والإقامة، متوقعا أن تطبيق هذا القرار من شأنه أن يوفر احتياج السوق بنسبة 30-50% من العمالة المنزلية.

أما رئيس لجنة مكاتب الاستقدام بغرفة جدة، يحيى آل مقبول، قال: إن القرار لم يطبق على أرض الواقع بعد، إلا أن هناك عددا من مكاتب الاستقدام، قدمت طلباتها إلى وزارة العمل، وتنتظر توضيح مضامين القرار حيال كيفية العمل فيه، والاشتراطات ونقل الكفالة، مشيرا أن تطبيق هذا القرار يحتاج إلى استعدادات المكاتب وتجهيز المواقع وسكن العمالة، بالإضافة إلى دفع قيمة التأمين على العمالة.

وقال ماجد الهجاص المتحدث باسم مكاتب الاستقدام: إن اللائحة التي صدرت اختيارية، معتبرا أن أغلبيه المكاتب ترى أن العمل بها غير مجدٍ، لصعوبة توفير التأمين عن كل عاملة بمبلغ 5 الآف، بالإضافة أن يتحمل المكتب تكاليف الرسوم الحكومية من نقل كفالة ورسوم تأشيرة.

وتوقع حسين الحارثي صاحب أحد مكاتب استقدام بجدة أن تكون تكلفة العاملة المنزلية خلال فترة التجربة بين 2500 – 3000 ريال، بالإضافة إلى مبلغ 18000 ريال أجر نقل الكفالة من المكتب إلى صاحب العمل، وتصبح العاملة بعد ذلك

تحت مسؤوليته، مشيرا إلى أن هناك نحو 12 مكتبا تقدموا بطلباتهم لوزارة العمل، ويسمح النظام بمنح كل مكتب 200 تأشيرة بشرط دفع ضمان مالي مبلغ 5000 ريال قيمة كل عاملة.

# بحث آلية إصدار وثائق سفر للبرماويين

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 19 شعبان 1437هـ - 26 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160526/Con20160526841276.htm

أحمد اللحياني (مكة المكرمة)
ناقش وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة المساعد للحقوق، رئيس اللجنة الدائمة لدراسة وتصحيح وضع الجالية البرماوية الأمير فيصل بن محمد بن عبدالرحمن أمس )الأربعاء (في ديوان الإمارة مع السفير البنغلاديشي والوفد المرافق له، سبل التعاون بين الحكومتين في إيجاد آلية لتمكين الجالية من تصحيح أوضاعها، باستصدار وثائق سفر رسمية تمكنهم من التنقل بين المملكة وبنغلاديش.
وأوضح الأمير فيصل بن محمد أن حكومة المملكة قدمت وما زالت تقدم الرعاية الكاملة للجالية المينمارية منذ وصولهم في ثمانينات القرن الماضي، فيما أكد السفير البنغلاديشي استعداد حكومته في التعاون مع حكومة المملكة دون الإخلال بأنظمتها في تصحيح أوضاع الجالية البرماوية.

# إطلاق أول تطبيق جوال لتوظيف ذوي الاحتياجات

المصدر: جريدة الوطن الخميس 19 شعبان 1437هـ - 26 مايو 2016م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=265207&CategoryID=5

الرياض: الوطن 26-05-2016 4:01 AM

وجد أحمد زايد المالكي، بعد تعرضه لإعاقة في الحركة جراء حادث مروري؛ نفسه أمام معضلة توظيف ذوي الإعاقة، تجرع ألمها سنوات عدة، كالآلاف من ذوي الاحتياجات الخاصة في المملكة، إلى أن حمل على عاتقه تحقيق مقولة "من رحم المشكلة يولد الحل" فأنشأ شبكة إلكترونية خاصة بتوظيف السعوديين من أبناء هذه الفئة العزيزة والحد من بطالتهم.
جائزة الملك خالد
ولدت شبكة "وساطة" لتوظيف ذوي الإعاقة عام 2011، بهدف الوصول إلى العاطلين عن العمل من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقديمهم بشكل مناسب لأصحاب العمل، إلا أنها واجهت منذ إطلاقها عقبات عدة حالت دون تحقيق هذه المبادرة الخيرية الواعدة لأهدافها المرجوة، إلى أن رشحت لجائزة الملك خالد في دورتها الخامسة العام الماضي، ونالت المركز الثاني في فرع شركاء التنمية، مما دفع المبادرة لآفاق أوسع، وساهم في وصولها إلى شريحة أكبر من المستهدفين وربطهم بقاعدة واسعة من أصحاب العمل في القطاعين الحكومي والخاص.
توظيف 500 شاب

تمكن المالكي عبر شبكة "وساطة لتوظيف ذوي الإعاقة" حتى اللحظة، من إيجاد عمل مناسب لنحو 500 شاب وفتاة من ذوي الاحتياجات الخاصة، واستقبل ما يزيد عن 3 آلاف طلب توظيف، وتوّجت المبادرة أخيرا، بإطلاق التطبيق الخاص بأجهزة الهواتف الذكية، برعاية المديرة العامة لمؤسسة الملك خالد الخيرية الأميرة البندري الفيصل، في حفل أقيم بمقر المؤسسة في الرياض، لينتقل بذلك إلى مرحلة جديدة ستسهم بشكل كبير في وصول الشبكة إلى عدد أكبر من المستفيدين من ذوي الإعاقة في كافة مناطق المملكة، والحد من بطالتهم عبر إيجاد وظائف تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية ونوع الإعاقات التي يعانوا منها.

حلقة وصل

تعمل شبكة التوظيف الإلكترونية، وتطبيق الهواتف الذكية الخاص بها، كحلقة وصل بين الباحثين عن عمل من ذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب العمل الباحثين عن موظفين من تلك الفئة، تخدم جميع المستهدفين من ذوي الإعاقة الذهنية، والحركية، والبصرية، والفكرية، وكذلك النفسية وغيرها، وتوفر لهم غطاءً قانونياً، حيث تضم الشبكة مختصين قانونيين تطوعوا للنظر بالجانب القانوني تجنباً لحدوث أي استغلال في توظيفهم أو تعرضهم لفصل تعسفي.

تدقيق

كما يتم التدقيق على جميع إعلانات الوظائف الشاغرة من قبل فريق عمل "وساطة" للتأكد من ملاءمتها للباحثين عن العمل من حيث الراتب الشهري المجزي، وتوفير المصاعد الكهربائية، والمكان الآمن وغيرها. وتعمل الشبكة على نشر كافة الإعلانات مجانا، وتوفر أيضا "قائمة سوداء" تضم الشركات المشبوهة التي تعمل بنظام السمسرة في إعلانات الوظائف لذوي الإعاقة للتحذير من التعامل معهم.

وتهدف "وساطة" للحد من البطالة وإيجاد وظائف لذوي الاحتياجات الخاصة تتناسب مع مؤهلاتهم ونوعية إعاقتهم، والتوعية بحقوقهم الخاصة بتوفير بيئة عمل تكفل لهم كرامة العيش، ودمجهم بالمجتمع وإشراكهم في الحياة العملية كأفراد فاعلين ومنتجين ومتساوين في الحقوق والواجبات والعمل.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# من بين النزلاء 121 جامعيا 8 منهم خريجو العام الحالي

# 7آلاف نزيل في سجون الشرقية % 48 ..منهم سعوديون

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 19 شعبان 1437هـ - 26 مايو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/05/26/article_1057511.html

حامد الرويلي من الدمام

كشف لـ"الاقتصادية" مسؤول في المديرية العامة للسجون عن وجود نحو سبعة آلاف نزيل في سجون المنطقة الشرقية 48 في المائة منهم سعوديون .

وقال لـ"الاقتصادية" اللواء مساعد صلاب الرويلي مدير إدارة سجون الشرقية إنه يوجد من بين النزلاء 121 جامعيا ثمانية منهم خريجو العام الحالي من طلبة جامعة الدمام عبر برنامج التعلم عن بعد، في عدة تخصصات يحتاج إليها سوق العمل السعودي، موضحا أن إدارته حريصة على مواصلة النزلاء السعوديين التعليم لجميع المراحل التعليمية الثلاث والجامعية .

وناقش مدير إدارة سجون الشرقية خلال لقائه الدكتور عبدالله الربيش مدير جامعة الدمام برنامج التعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد، وتعهد بتذليل العقبات، التي تواجه النزلاء، التي طلبتها الجامعة كتوفير أجهزة الحاسب الآلي والإنترنت من قبل إحدى الجمعيات، وتوفير مشرف متابعة للسجناء، وغرف مهيأة للتعليم عن بعد .

وأكد مدير إدارة سجون الشرقية حرص إدارته في تذليل المعوقات التقنية داخل السجون واستعدادهم في الدعم التقني للبنية التحتية لبيئة التعليم عن بعد ودعم المديرية لهذا المشروع بكل الوسائل المتاحة والتنسيق مع الجهات المعنية لتمكين الطلاب النزلاء من التعلّم .

من جهته، شدد الدكتور عبدالله الربيش مدير الجامعة بعد إبرام اتفاقية التعليم عن بعد مع سجون المنطقة الشرقية أمس على تنفيذ الحلول المقترحة في أسرع وقت ممكن، وذلك للعمل على تنفيذه والعمل به ليقدم النفع لكل المنتسبين، مبينا حرص الجامعة والهيئة الإدارية والتعليمية على سرعة التنفيذ والعمل بيد واحدة لإنجاز كل ما من شأنه أن يقدم الفائدة والنفع لهذه الفئة .

وقال إن الجامعة حريصة على نجاح مشروع تعليم هذه الفئة والالتزام باستخدام كل معايير الجودة، التي من خلالها تكتمل العملية التعليمية لهم، واجتياز هذه المرحلة بأفضل حصيلة علمية ممكنة ومعدلات متميزة .

وقدم عرضاً عن المشروع وأهدافه المرجوة وإحصائيات الطلاب والإنجازات والمؤشرات، ومن ثم تطرق إلى التحديات التي تواجه الطلاب النزلاء والاحتياجات الممكن تحقيقها،

وأثنى على الجهود المبذولة من كل الجهات المشاركة في احتضان فكرة تعليم نزلاء السجون، مفيدا بأن هذه المناسبة تأتي انطلاقاً من مبدأ المسؤولية المجتمعية وتوفير البيئة المناسبة لدراستهم الجامعية خلال فترة محكوميتهم.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# "العامة للتقاعد" تنفذ برنامجا للاستفادة من خبرات المتقاعدين

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 19 شعبان 1437هـ - 26 مايو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/05/26/article_1057513.html

»الاقتصادية» من الرياض

تنفذ المؤسسة العامة للتقاعد برنامجاً للاستفادة من خبرات وخدمات المتقاعدين، حيث يتيح البرنامج للمتقاعدين والمتقاعدات الاستفادة من توظيف خبراتهم بعد التقاعد، وذلك بتوفير قاعدة بيانات متكاملة عن المتقاعدين مصنفة حسب تخصصاتهم ومؤهلاتهم، وكل ما يتطلبه الأمر التسجيل في البوابة الإلكترونية للمؤسسة من أجل التأكد من بيانات المتقاعد .

وقالت المؤسسة في بيان لها، أن عملية التسجيل ميسرة ولا تتطلب سوى إدخال بعض البيانات الضرورية، ومن ثم الدخول على أيقونة البرنامج (خبرة) ومن خلالها يجد المتقاعد معظم البيانات الأساسية انتقلت آلياً للبرنامج وبالتالي لا يحتاج إلى إعادة إدخالها .

وأوضحت أن البرنامج يتيح إضافة ما يرغب المتقاعد إضافته من بيانات ومعلومات أخرى، ثم بعد اكتمال عملية الطلب ترسل جميع المعلومات إلى قاعدة البيانات الخاصة بالبرنامج لتصبح جاهزة في حال طلبها من أي جهة ترغب في الاستفادة من هذه الخبرات في مختلف التخصصات، سواء المالية أو الإدارية أو التعليمية أو الهندسية أو الاستشارية .

وبينت المؤسسة أنه يتم التنسيق والتواصل بشكل مستمر مع جميع الجهات في القطاعين العام أو الخاص بحيث يكون دور المؤسسة الوسيط بين المتقاعد والجهة فقط دون التدخل في عملية التوظف، مؤكدة قيام عدد من الشركات بالحصول على قوائم من البيانات والتخصصات المطلوبة، وتم توظيف عدد منهم .

وذكرت المؤسسة أن ذلك يأتي إيماناً منها بأن يكون لها دور وإسهامات فعالة في تحقيق المنفعة للمتقاعدين والاستفادة من الخبرات التي يمتلكونها، ولتحقيق الترابط بين المتقاعدين والجهات الراغبة في الاستفادة من هذه الخبرات.

# صندوق الموارد البشرية تحت المدفع!

المصدر: جريدة المدينة الاحد 15 شعبان 1437هـ - 22 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/678927

## سالم بن أحمد سحاب

من أين تأتي ميزانيات صندوق الموارد البشرية؟ هي تراكمات لأموال يدفعها المواطنون لقاء رسوم إصدار تراخيص الإقامات وتجديدها للوافدين الذين هم على كفالاتهم. ولو افترضنا أن هناك 10 ملايين وافد يجددون إقاماتهم سنويًا بمعدل 600 ريال للوافد الواحد، فإن مجموع الإيرادات لن تقل عن 6 مليارات ريال سنويًا. وذلك عدا رسوم نقل الكفالات، وهي بين ألفين وستة آلاف ريال في كل مرة.

لذا قد يتعاطف المواطن مع اللغة التي استخدمها أعضاء في مجلس الشورى الموقر عند اتهامهم الصندوق ببعثرة الموارد التي جُمعت لأهدافٍ سامية معلومة في صورة رسوم وأجور؛ ذَهَب كثير منها إلى خواجات واستشاريين أجانب (الحياة 10 مايو). وكان من أكبر الاعتراضات قول عضو المجلس الأمير خالد آل سعود: (أنه على رغم دفع الأموال الطائلة من الدولة إلا أن البطالة ما زالت تراوح مكانها، ولم ينجح الصندوق في معالجتها ورفع نسب التوظيف.(

ربما كان للعاطفة نصيب مما يعده البعض هجومًا على الصندوق، لكن بعيدًا عن العواطف، يُستحسن لمسؤولي الصندوق الرد بكل وضوح وشفافية! ليس المطلوب ردًا معاكسًا كاسحًا، وإنما لغة الأرقام هي الفيصل والحكم شريطة أن تكون موثقة مثبتة. نريد أن نعرف حجم الموارد التي دخلت، وحجم المصروفات التي خرجت، وفيما ذهبت!

السؤال الآخر: ما هي الجهة التي يرجع إليها صندوق الموارد البشرية؟ هل هي وزارة العمل؟ أم هي وزارة المالية؟ وكيف يتم اختيار مدير الصندوق؟ وهل من المناسب أن يكون للصندوق مجلس إدارة أو مجلس محافظين؟ وهل للشباب تمثيل في مجلس إدارة الصندوق؟ أم هي الأسماء التي تتكرر هنا وهناك؟.

السؤال الأهم عن مدى استشعار الصندوق لدوره في توليد فرص عمل حقيقية لشباب الوطن الباحث عن عمل! وهل يعني ذلك قصر دور الصندوق على مجرد التوظيف شأنه شأن أي مؤسسة تجارية منافسة! أم أن المطلوب هو إبداع حلول مبتكرة قد لا يكون تطبيقها سهلًا منذ الوهلة الأولى، إذ تتطلب اشتراطات نجاح تتعاون لتحقيقها عدة جهات وهيئات بما في ذلك مؤسسات القطاع، وخاصة الشباب العاطل نفسه.

وإنا لرد الصندوق لمنتظرون.

# زُرعت للمواطن وحصدها الأجنبي !

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 15 شعبان 1437هـ - 22 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160522/Con20160522840702.htm

## خالد السليمان

لا يبدو أن مجلس الشورى سيغير شيئا من واقع نظامي امتد لعقود من الزمن لا يسمح للموظف الحكومي بممارسة العمل التجاري، فقد أشارت «عكاظ» في عددها أمس إلى أن لجنة الإدارة والموارد البشرية في المجلس رفضت اقتراحا يسمح للموظف الحكومي بممارسة العمل التجاري!

في الحقيقة طيلة عقود من الزمن عمل موظفون حكوميون في التجارة بطرق مختلفة، منهم من مارسه من خلال أفراد عائلته ومنهم من مارسه بواسطة شراكات غير ظاهرة، ومنهم من مارسه بواسطة عمالة أجنبية، والفئة الأخيرة هي التي شكلت نواة »التستر «الذي سبب صداعا أمنيا واجتماعيا واقتصاديا مستمرا، واللافت أن الهدف من هذا النظام كان إتاحة فرص العمل التجاري للمواطنين الذين لا يعملون في الحكومة، لكن من اقتنص معظم الفرص كانوا في الحقيقة أجانب عملوا بالتستر!

ورغم أن بعض الموظفين الحكوميين وخاصة أصحاب المراتب المتقدمة تحولوا إلى مليونيرات وملاك شركات ضخمة في اليوم التالي لتقاعدهم، إلا أن أحدا لم يطالبهم بتفسير امتلاك هذه الثروات ما داموا ممنوعين من ممارسة العمل التجاري ولا يملكون سوى مرتباتهم الشهرية!

وبالتالي فإن سن قانون يفصح فيه الموظف الحكومي وخاصة «المسؤول» بكل شفافية عن مصادر دخله طيلة فترة توليه الوظيفة الحكومية أكثر حاجة من منعه من العمل التجاري، فما لم يكن مصدر ثروته تجارة قبل توليه الوظيفة أو إرثا أثناء وبعد توليه الوظيفة فإن من حق المجتمع أن يسأله: من أين لك هذا ؟!

# ترتيبات لإنشاء محاكم عمالية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 16 شعبان 1437هـ - 23 مايو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/05/23/article_1056675.html

## كلمة الاقتصادية

نشرت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية إحصائية تؤكد أن اللجان العمالية تنظر في 5200 قضية شهريا في حين توجد 54 ألف قضية عمالية تنظر أمام الهيئات القضائية العمالية حاليا. وقد سبق أن تم عقد لقاء وزاري بين وزارتي العدل والعمل وتكوين فريق عمل يدرس ترتيبات إنشاء محكمة عمالية تكون تحت مظلة القضاء العام، ومع ذلك ستستمر هيئات ولجان التسويات العمالية في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في الفصل فيما يعرض عليها من قضايا عمالية حتى يتم الانتهاء من ترتيبات إنشاء محاكم عمالية متخصصة .

إن نقل الاختصاص في نظر القضايا العمالية من وزارة العمل إلى وزارة العدل، يسير بالمشاركة بين اللجان المختصة من الوزارتين، وذلك تنفيذا للأمر السامي الكريم الذي نص على إنشاء محاكم عمالية بجانب المحاكم المتخصّصة التجارية والجزائية والأحوال الشخصية، وهو استكمال للعمل الضخم في إعادة هيكلة السلطة القضائية بجانبيها القضاء العام والقضاء الإداري .

ولأن وزارة العمل جزء من السلطة التنفيذية فقد عملت على تحسين سوق العمل وضمان حقوق العمال، حيث أنجزت فعليا المرحلة الرابعة لبرنامج حماية الأجور لفئة المنشآت التي يبلغ عدد عمالها 500 فأكثر وعددها 917 منشأة بعمالة تعدادها 633 ألف عامل وعاملة، حيث تتيح وزارة العمل، ومن خلال وكالة التفتيش لكل المنشآت في القطاع الخاص تجربة التسجيل قبل مرحلة التطبيق الإلزامي الخاصة بها، لمنحها الوقت الكافي لترتيب أوضاعها، وفي الوقت نفسه، فإن على جميع منشآت هذه المرحلة المسارعة إلى التسجيل تفاديا لإيقاف الخدمات عنها وإقفال الحاسب الآلي لها، أما المنشآت التي تم إيقاف الخدمات عنها فإن عليها سرعة رفع ملفات الأجور لرفع الإيقاف عنها وإعادة كامل الخدمات لها .

ومن الواضح جدا أن وزارة العمل حريصة على التأكد من حصول جميع العاملين والعاملات على أجورهم في وقتها، ومتابعة ذلك عن طريق البرنامج والزيارات التفتيشية، حيث تقوم فكرة برنامج "حماية الأجور" على إنشاء قاعدة بيانات تحوي معلومات محدثة عن عمليات دفع أجور العاملين في القطاع الخاص، وتحديد مدى التزام المنشآت بدفع الأجور في الوقت وبالقيمة المتفق عليهما، وذلك عبر المقارنة بين البيانات المسجلة في وزارة العمل، وما يتم تسجيله في نظام "حماية الأجور" والمثبتة في كشوف تسليم الرواتب عبر المصارف المحلية .

لقد تم بالفعل الانتهاء من ثلاث مراحل وبنسبة نجاح فاقت 70 في المائة، واستفاد من هذه الضمانات أكثر من مليوني عامل وعاملة، فيما تم إيقاف جميع الخدمات عن المنشآت غير الملتزمة بما فيها إصدار وتجديد رخص العمل، حيث إن النظام الإلكتروني لوزارة العمل يتعرف على المخالفات الصادرة من الشركات والمؤسسات، ومنها عدم رفع ملف الأجور في موعده، وعدم انضباط صاحب العمل في دفع قيمة الأجر المتفق عليه، وكونه مماثلا للأجر المسجل من خلال مقارنة البيانات المسجلة في نظام حماية الأجور ببيانات ملف صرف الأجور وبيانات التأمينات الاجتماعية، وتأتي أهمية هذا البرنامج من أن العمال مصدر من مصادر الإنتاج، وهم جزء من المستهلكين لهذا الإنتاج، وهذه الحماية تشمل أيضا التعرف على تطبيق الحد الأدنى للأجور .

حماية الأجور تخدم النشاط الاقتصادي وتعزز ضمانة الحقوق في سوق العمل، فمعظم المنازعات محلها الأجور والحقوق المالية التابعة للأجر، ومن المهم جدا ذلك الدور الذي تقوم به وزارة العمل حاليا وستقوم به مستقبلا، وهو أن تكون لها الكلمة الأولى في ضمانة حقوق العاملين ومنع تحولها لدعاوى أمام القضاء، يهدر فيه الجهد والوقت والمال، ويتضرر منها سوق العمل. وهناك دول سبقت في صياغة قوانين العمل، وعانت مشكلات الخلاف بين العمال وأصحاب الأعمال، وكانت هناك دروس في ضرورة عدم إحالة العمال إلى القضاء، وعدم فتح الباب أمام تضجرهم واعتراضهم على ضعف ضمانة حقوقه، ومن المتوقع أن تتضافر جهود وزارة العمل ووزارة العدل في حماية تنفيذية وقضائية كاملة لمصلحة العمال وأصحاب الأعمال وسوق العمل وتنفيذ نظام العمل بما يحقق السرعة والثقة بين أطراف العلاقات العمالية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# تعريف البطالة في بلادنا ليس له معنى

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 16 شعبان 1437هـ - 23 مايو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/05/23/article_1056677.html

## صالح السلطان

ليس من السهل إعطاء تعريف جامع مانع للبطالة. إلا أن القاسم المشترك بين التعريفات أن العاطل لا عمل لديه رغم قدرته عليه، وقد بحث بجدية عن عمل خلال عدد محدد من الأيام الماضية .

والتعريف يجر إلى الحديث عن أنواع وأسباب البطالة. أكاديميا، يناقش تعريف وأسباب البطالة في إطار نظريات (اقتصادية) تحاول الفهم والتفسير وطرح سياسات لتخفيف معدلات البطالة إلى أدنى حد ممكن، وليس القضاء عليها كليا،

فهذا أقرب إلى أنه غير ممكن. ويلعب النمو الاقتصادي دورا محوريا في معالجة البطالة، بما يرفع من مستوى المعيشة ويولده من وظائف .
كل تعريفات ونظريات البطالة التي تعلمناها في جامعات الغرب وضعت أصلا لتشرح أوضاع اقتصادات تعتمد على توظيف مواطنيها في كل المهن. ولم توضع لتعريف أو شرح بطالة في ظل استيراد يد عاملة. ماذا يعني ذلك؟ تعريفات وأسباب ونظريات البطالة السابقة لا تفيدنا، لأنها لا تمس أساس مشكلتنا منذ عشرات السنين .
شهد الاقتصاد السعودي طفرة وزاد حجمه من نحو 17 مليار ريال قبل 50 عاما إلى نحو 2800 مليار ريال عام 2014، أي أكثر من 150 مرة، مقابل زيادة السكان بنحو ثماني إلى عشر مرات. لكن ذلك لم يسهم في معالجة البطالة، بل لي أن أدعي العكس، أنها زادت. حيث يشكل الآن الإخوة الوافدون بين 80 و90 في المائة من الوظائف غير الحكومية، وكانت النسبة أقل كثيرا قبل نصف قرن، فقد كنا أكثر اعتمادا على أنفسنا. نحن نستقدم مئات الآلاف سنويا في السنوات الأخيرة. وحسب أحدث كتاب إحصائي سنوي لوزارة العمل (من موقع الوزارة) زاد عدد الوافدين بنحو 860 ألفا عام 2013 مقارنة بالعام الذي قبله. وهذا عدد يتجاوز عدد طالبي الوظائف السنوي من السعوديين. ولا أتوقع أن العدد نقص كثيرا عام 2014 أو 2015. ومعروف أن أكثر اليد العاملة المستوردة متدنية المهارة .
بربكم، هل يصبح الحديث عن معنى البطالة ومعالجتها له معنى تحت الوضع السابق؟ هل للتعريف معنى عندما نستورد يدا عاملة لشغل غالبية الوظائف في بلادنا؟ الذي نعرفه أن أولاد (بنين وبنات) كل دول العالم (باستثناء بضع دول هي دول مجلس التعاون تقريبا) يشغلون كل المهن والوظائف تقريبا في بلادهم، ومنها دول كبيرة المساحة و/أو بالغة الثراء والتطور الاقتصادي كسويسرا والنرويج وكندا واليابان وأستراليا وأمريكا. مؤكد أننا سنجد غير مواطنين في دول العالم يعملون في مختلف المهن، لكنهم أقلية، لا يشكلون ولا حتى ربع عدد العاملين في أي مهنة تقريبا .
حتى لو كان توليد الوظائف في بلادنا قليلا، مثلا لا يزيد على نصف عدد السعوديين الداخلين سنويا على سوق العمل، كان بإمكاننا القضاء على البطالة في بلادنا الى حين من الدهر. بمعنى آخر، صحيح أن توليد الوظائف مطلب، أي أننا نحتاج إلى توليد وظائف وخاصة المهنية، ولكن هذا التوليد ليس هو المشكلة رقم 1 في الوقت الحالي، بل هو المشكلة رقم 2. مشكلتنا الأولى في الوقت الحالي هي في تشغيل ما لا يقل عن نصف السعوديين الجدد على سوق العمل تشغيلهم في وظائف موجودة أصلا لكننا نستورد من يشغلها. ستصبح مشكلة التوليد مشكلتنا الأولى بعد حين من الدهر، ربما بعد 25 سنة بعد أن ننجح في معالجة مشكلتنا الأولى .
كيف نشغل ما لا يقل عن نصف السعوديين الجدد على سوق العمل كيف نشغلهم في وظائف موجودة أصلا؟ هذا هو التحدي الأكبر في سوق العمل .
كنت وما زلت على قناعة تامة أن الخطوة الأولى أو العلاج رقم 1 هو في إلغاء ما يسمى كفالة المؤسسات والشركات التي أنتجها نظام الإقامة، طبعا بالتدريج. حتى لا يساء الفهم أو ينقل عني ما لم أقل، فإن كونه الخطوة الأولى يعني أنه وحده لا يكفي .
يرى كثيرون أن ثروة النفط هي العامل الأول في استيراد اليد العاملة .وأنا أقول إنها صارت كذلك في ظل نظام الإقامة القائم على ما يسمى الكفالة .من دون هذا النظام، أي لو كان عندنا نظام شبيه بما يسمى الجرين كارد، يتصف بأن 1 - الوافد كالسعودي في حرية الانتقال وتغيير صاحب العمل، أي أن الوافد غير ملزم بالارتباط بصاحب عمل بعينه أو ما يسمى كفيلا، 2 - صدور تأشيرات عمل سنويا بعدد أقل من ثلث عدد الوظائف المتوقع توليدها سنويا بناء على دراسات حكومية، 3 - توظف الشركات والمؤسسات من الداخل فقط. لو كان عندنا هذا النظام بهذه الصفات (التي تتطلب طبعا تنظيمات وتفاصيل كثيرة) لشهدنا خلال الـ 50 عاما الماضية وضعا يشح فيه العرض (أي ندرة أو قلة اليد العاملة) مقابل زيادة الطلب على اليد العاملة مع نمو الاقتصاد (النمو هنا لا يعني مدحا ولا ذما لنوع هذا النمو، وإنما هو توصيف لازدياد حجم الاقتصاد .(
ما النتيجة على سوق العمل؟ أخذا بعين الاعتبار أن آباءنا كانوا يعتمدون على أنفسهم، أي كانوا يعملون في مختلف المهن السائدة بتفاوت بين مناطق ومحافظات بلادنا .
النتيجة خلال السنوات الـ 50 أو الـ 60 الماضية باختصار ارتفاع أجور اليد العاملة ارتفاعا قويا يجعل السعوديين يستمرون في ممارسة المهن السائدة قبل عصر البترول، طالما أنها مازالت مرغوبة، بدلا من هجرانها مع مرور السنين، ويجعلهم في الوقت نفسه يعملون ويكتسبون مع مرور السنين المهارات في غالبية المهن والمهارات الحرفية الجديدة علينا . والنتيجة في وقتنا هذا أننا سنكون بعيدين عن مواجهة مشكلة حاليا.

# وزارة الصحة من الداخل 2

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 16 شعبان 1437هـ - 23 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1505382

## ياسر المعارك

تواصلاً مع ما سبق بشأن حديثنا عن وزارة الصحة، نقول إن من مشكلات هذه الوزارة اتخاذ استراتيجيات جديدة مع كل وزير يأتيها، وللأسف تكون هذه الاستراتيجيات مغايرة لإستراتيجيات الوزير السابق.. فنعود مع كل قادم جديد إلى المربع الأول!

الخسارات مع تغير الاستراتيجيات منهكة ومربكة، فملايين الريالات تتبخر نتيجة التغيير، والزمن الذي تم إنفاقه في إجراء الدراسات والبحوث يتم تشييعه لمقبرته، لتنفتح دراسات جديدة وبحوث أخرى يكون لها ثمنها المادي ومهلتها الزمنية الجديدة، والخاسر الأكبر هو الوطن والمواطن المنتظر للخدمات الصحية اللائقة به.

إن من المفارقات عدم وجود جهة حكومية تعتمد استراتيجية كل وزارة وخطط عملها، فالخطط ما زالت تبنى على قناعات الوزير الشخصية التي قد لا تكون صحيحة، ولطالما تمنيت اعتماد استراتيجية كل وزارة، وأن يعمل كل وزير جديد على مواصلة تنفيذ الإستراتيجية من حيث انتهى سلفه.

وفي رأيي أن توفيق الربيعة نجح في تغيير صورة وزارة التجارة لدى المواطن وتحديداً تجاه حقوق المستهلكين حفظاً وحماية، وواجبنا الآن دعمه في مهمته الجديدة والعسيرة جداً، فوزارة الصحة تنوء بإرث كبير من المشكلات والتحديات، وبإمكان الربيعة الإفادة من الجهد التراكمي للوزارة وتحديداً في عهد وزيرها الأسبق الدكتور حمد المانع حيال فصل سلطات وزارة الصحة في الرقابة والإشراف وتقديم الخدمة لتستقل الوزارة بدورها المهم في تنظيم سوق خدمات الرعاية الصحية والإشراف والرقابة عليه، وهذا ما سيؤدي بالتأكيد لرفع مستوى الخدمة وتعزيز جودة أداء الممارسين الصحيين وبالتالي تحقيق جزء من الرؤية السعودية 2030.

كما أن من المهم إنجاز الملف الصحي الموحد (الإلكتروني) بدلا من نقل المريض تقاريره الطبية يدوياً بين المستشفيات بشكل بدائي وغير حضاري، إضافة إلى أن هذا المشروع سيسهم في وقف هدر ما يزيد على 3 مليارات ريال نتيجة تكرار إجراء الفحوصات الطبية وتكرار صرف الأدوية لنفس المريض في أكثر من مستشفى، فضلاً عن الفوائد التي سيتم تحقيقها من الملف الإلكتروني ومنها توحيد نظام الترقيم الرئيسي للملف الصحي بغض النظر عن الجهة المزودة للخدمة، وتوحيد نظام الترميز الطبي في الملف الصحي، وإلغاء ازدواجية إدخال البيانات بغض النظر عن موقع تخزين تلك البيانات، وكذلك توحيد المعايير والإجراءات المستخدمة في التعامل مع الملف الصحي.

مهمة كبيرة وشاقة أمام الربيعة، وكل ما أرجوه ألا يتحطم تاريخه المشرّف في وزارة التجارة على صخرة وزارة الصحة العصيّة على الإزاحة!

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# جهود "المواصفات والمقاييس" تحتاج إلى دعم مجتمعي

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 17 شعبان 1437هـ - 24 مايو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/05/24/article_1056972.html

## كلمة الاقتصادية

قد يتفق المراقبون على الجهود الكبيرة التي تبذلها الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة. هناك عمل حقيقي وملموس في جوانب عدة. التقييس عملية صعبة وتحتاج إلى خبرات كبيرة وأيضا تحتاج إلى معامل وأجهزة متقدمة .هناك عمل جيد بذلته الهيئة في كثير من المجالات لعل أبرزها المواصفات القياسية للأجهزة المنزلية وما بذلته الهيئة من جهود في الحد من المكيفات التي تستهلك الكثير من الطاقة بلا عائد حقيقي، أيضا بطاقات المواصفات على الأجهزة وعلى السلع المعمرة التي تقدم للمستهلك دعما حقيقيا عند اتخاذ قرارات الشراء، ثم ما يتم أخيرا من المتابعة الجادة والدعم الحقيقي للمستهلك مع المصادقة الإلكترونية لبطاقة المواصفات القياسية عن طريق الأجهزة المحمولة، وكما صرح محافظ الهيئة بأن مجموع المواصفات القياسية الدولية التي تتبناها المملكة من منظمات التقييس العالمية، يزيد على 80 في المائة من مجموع المواصفات القياسية السعودية وكل هذا الجهد يذكر فيشكر للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس، وإذا كان من وصف لجندي مجهول في الاقتصاد السعودي فستفوز به الهيئة .

أخيرا تعمل الهيئة مع الأعضاء في هيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجي، على إصدار كود بناء خليجي موحّد، يكون كود البناء السعودي مرجعا أساسا له، لما للكود من أهمية لدول المنطقة، وهذا دليل آخر على ما تملكه هذه الهيئة من أدوات لتطوير الأسواق وتأسيس أنظمة للمعلومات قادرة على حماية المستهلك في دول الخليج العربية، حيث تم حتى الآن إصدار نحو 21 ألف مواصفة قياسية ولائحة فنية خليجية، وهذا مما يلفت النظر إلى حجم الأعمال والجهود المبذولة في هذا الاتجاه. لكن من الجدير بالذكر أن عمل جهات التقييس ينتهي حتما عند وضع المواصفات القياسية، وهناك جهات أخرى عديدة عليها استكمال الجهود نحو التأكد من تطبيق المواصفات في الأسواق فعلا. فرغم كل هذا الجهد الضخم فإن زيارة إلى الأسواق تشير إلى حجم السلع الرديئة والمقلدة وغير المطابقة للمواصفات والمقاييس، ولا تلام هيئات التقييس في هذا الأمر فلابد لنا من تطوير مؤسسات مجتمع مدني تحمي المستهلك وتراقب هذه المواصفات لو تبلغ عنها بل لديها يد طولى في إغلاق المنشآت التي تروج لسلع غير مطابقة للقياسات الفنية المعتمدة .

تبذل الجهات الحكومية المعنية جهودا ملموسة في المراقبة لكن الموضوع أكبر بكثير من مجرد جهات رقابية ليس لديها إمكانات واسعة لمراقبة جميع الأسواق والسلع، ولهذا يجب أن تصدر خطط تتواكب مع حجم العمل في المواصفات والتقييس، خطط تتناسب مع 21 ألف مواصفة اعتمدتها الهيئات المختصة في دول الخليج، خطط يقوم فيها كل بدوره بشكل واضح ابتداء من المستورد ثم الجمارك ثم المجتمع المدني الذي يراقب عند الشراء ثم الجهات الحكومية والمجالس ذات العلاقة. إذا لم يتم تطوير هذا الرقابة المجتمعية المتكاملة فإن جهود التقييس جميعها تصبح بلا معنى حقيقي يؤثر في المجتمع ويفسر تفاوت الأسعار بشكل صحيح ومعتمد.

# البراغماتية الاجتماعية وقيادة المرأة للسيارة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 17 شعبان 1437هـ - 24 مايو 2016م
http://alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=30695

## عبير العلي

غالبا ما تقوم علاقتنا مع ما حولنا على مقدار المنفعة التي نحصل عليها منهم، سواء كانت هذه المنفعة مادية أو معنوية. قد يكون الاعتراف أو النظر إلى العلاقات الاجتماعية المقربة بالذات من هذا المنظور غير مقبول ولا مستساغ لأول وهلة، ولكن لو تأملنا بتجردٍ آلية الأخذ والعطاء في العلاقات الثنائية بين الأفراد أو المجموعات، سنجد أن احتياجاتنا العاطفية والغريزية والاجتماعية من طرف إلى آخر تكون مشروطة بالتبادل مع أمر ما لدينا، ولو لم تكن هذه الاشتراطات معلنة وواضحة .

وجود منفعة متبادلة بين طرفين لا تعني أن استمرارية العلاقة بينهما ستنتهي بالضرورة بانتهاء تلك المنفعة، خاصة في العلاقات الاجتماعية، والعكس ربما صحيح في مجالات الحياة العملية الأخرى، وفي دوائر الحياة الأكبر من شؤون اقتصادية أو سياسية .

قريبا من هذا المعنى توجد نظرية "التبادل الاجتماعي" وهي إحدى النظريات السسيولوجية المعاصرة المعروفة للتبادل الاجتماعي وأنواعها المتعددة والمتنوعة. ونشط كثير من الفلاسفة والعلماء في شرح معانيها وتعداد صورها والمفاهيم التي تقوم عليها .

قد يتخذ التبادل الاجتماعي منحى سلبيا حينما لا يكون متوازنا بين الطرفين، فيصبح قمعيا يستغل احتياجات الآخرين، وتصبح ورقة ضغط يرضخ لها الآخر ويخضع للمطالب التي ربما تكون تعسفية وغير مشروعة، وبها نوع من الإجحاف وانتقاص الحقوق .

وبين نظرية التبادل الاجتماعي والبراغماتية الحديثة يكثر ضحايا السياسات والأيديولوجيات والاقتصاد، وتُستغل الاحتياجات لصالح طرف على حساب آخر، يُسلم مع الوقت على أن الأساس هو استلاب حقه وإيمانه بالقمع كأسلوب حياة .

وتتفاوت أشكال ذلك المستغل من منظمات حكومية كاملة إلى مؤسسات أو تنظيمات حركية أو مجرد أفراد، وفي الحياة حولنا تتعدد الأمثلة لهذه الصورة السلبية من النفعية .

مؤخرا ينتشر بكثرة، ويتم تداول إعلان تجاري موجه لشريحة محددة في المجتمع، هذا الإعلان التجاري يسوق لأحد التطبيقات الإلكترونية التي تقدم خدمة التنقل عبر سيارات خاصة بسائق خاص، وذلك خلال طلب العميل للسيارة من التطبيق الإلكتروني الخاص بالمنشأة التجارية .

وفي مجتمعنا، الشريحة الأكبر التي تحتاج سيارة بسائق لتنقلاتها هي النساء، وجدلية قيادة المرأة وأزمات السائقين ومشاكل المواصلات قائمة من الأزل بيننا ولم يحسم أمرها، لأن السيد "المجتمع" لم يتقبل الأمر بعد. بعيدا عن الفائدة التي يقدمها مثل هذا التطبيق للسيدات في المدن التي يغطيها بخدمته، وعن اضطرار النساء للبحث عن وسائل المواصلات عبره أو خلال الوقوف في الشارع، فإن إعلانه الأخير جاء مستفزا ومهينا ومستغلا لحاجة النساء للتنقل دون الحاجة لوسيط من سائق خاص أو سائق تاكسي أو سائق تابع لإحدى الشركات .

يبدأ الإعلان بمحاكاة لأغنية شهيرة تركز كلماتها على معاناة النساء مع انشغال السائق أو عدم وجوده، وعن الساعات التي تضيع في انتظاره، أو الأيام التي تتعطل عن الذهاب فيها إلى عملها أو تصل متأخرة، مما يسبب لها خصومات في مرتبها، وتختم المقطع بأمنيتها التي توجهها لمثيلاتها من النساء عن وجود سائق جيد لشهر واحد على الأقل قبل أن ينتهي الصوت بعرض اسم الخدمة. يصاحب الصوت الذي يختصر مشكلة النساء مع السائق في البلد بمشاهد بصرية لفتاة حزينة أمام مرآتها تنتقل بعدها للشارع، حيث تقف تحت أشعة الشمس الحارقة، بينما تمر السيارات التي يستخدمها الرجال دون معاناة من أمامها وتصبح "كالشجرة" في انتظارها .

يعرض التسجيل أيضا "الخط الأحمر" الشهير لدى المعلمات في دفتر الحضور والانصراف الذي يغلق قبل وصولهن إلى

العمل بسبب تأخر السائق عليهن، ويستمر بعرضه لتأملها بيأس صور وأسماء عدة سائقين في لوحة انتظارها، وتنتهي بالانتصار لمقدم الإعلان .
الفيديو يجسد باختصار المعاناة الحقيقية للنساء مع المواصلات والسائقين، وآلاف الموظفات لا بد أنهن مروا بمرارة الانتظار أو التأخير والابتزاز والاستغلال من السائقين، والرضوخ لأمزجتهم واشتراطاتهم، ولا تخلو قوائم هواتفهن من أسماء العشرات منهم، فضلا عن المبالغ التي تصرف على رواتب السائقين وسياراتهم، والخصومات التي تقتطع من دخلهن بسبب التأخر عن العمل .
الفيديو الدعائي هذا، وهو يلخص للحل الذي يتجسد في هذه الخدمة المحدودة، يقوم بتكريس الصورة النمطية لهذه المعاناة، وجعلها أمرا مسلما يجب على المرأة أن تتقبله وتبحث عن الحل له من خلاله وأمثاله .
كما أنه يعتمد على احتياجات النساء لهذه الضرورة في التسويق وزيادة المردود المادي، والحصول على الرضا الاجتماعي الذي يجد المبرر دائما ويزيد الفجوة في اتخاذ قرار عملي لحل هذه المشكلة .
هذا الاستغلال يعكس صورة مقيتة من النفعية الاجتماعية في صورها السلبية، هذه النفعية التي تسخر معاناة الآخرين لصالحها، وتساعد القمع الاجتماعي في فرد عضلاته أكثر، والاختباء خلف مبررات غير منطقية.
مع كل هذه المعاناة التي لا يخلو منها منزل من أجل التنقل والمواصلات، ومع إصرار "المجتمع" -إن كان فعلا يُصر- على منع المرأة من حقها في التنقل، فيجب على الأقل التوقف عن الإساءة إليها بمثل هذه الإعلانات التي تستغل احتياجاتها، وأن تطرح حلول عملية لتعويضها عن هذا الضرر النفسي والاجتماعي والمالي، كصرف بدل نقل مجزٍ لكل سيدة، وتوفير سائق وسيارة لها! غالبا ما تقوم علاقتنا مع ما حولنا على مقدار المنفعة التي نحصل عليها منهم، سواء كانت هذه المنفعة مادية أو معنوية. قد يكون الاعتراف أو النظر إلى العلاقات الاجتماعية المقربة بالذات من هذا المنظور غير مقبول ولا مستساغ لأول وهلة، ولكن لو تأملنا بتجردٍ آلية الأخذ والعطاء في العلاقات الثنائية بين الأفراد أو المجموعات، سنجد أن احتياجاتنا العاطفية والغريزية والاجتماعية من طرف إلى آخر تكون مشروطة بالتبادل مع أمر ما لدينا، ولو لم تكن هذه الاشتراطات معلنة وواضحة .
وجود منفعة متبادلة بين طرفين لا تعني أن استمرارية العلاقة بينهما ستنتهي بالضرورة بانتهاء تلك المنفعة، خاصة في العلاقات الاجتماعية، والعكس ربما صحيح في مجالات الحياة العملية الأخرى، وفي دوائر الحياة الأكبر من شؤون اقتصادية أو سياسية .
قريبا من هذا المعنى توجد نظرية "التبادل الاجتماعي" وهي إحدى النظريات السسيولوجية المعاصرة المعروفة للتبادل الاجتماعي وأنواعها المتعددة والمتنوعة. ونشط كثير من الفلاسفة والعلماء في شرح معانيها وتعداد صورها والمفاهيم التي تقوم عليها .
قد يتخذ التبادل الاجتماعي منحى سلبيا حينما لا يكون متوازنا بين الطرفين، فيصبح قمعيا يستغل احتياجات الآخرين، وتصبح ورقة ضغط يرضخ لها الآخر ويخضع للمطالب التي ربما تكون تعسفية وغير مشروعة، وبها نوع من الإجحاف وانتقاص الحقوق .
وبين نظرية التبادل الاجتماعي والبراغماتية الحديثة يكثر ضحايا السياسات والأيديولوجيات والاقتصاد، وتُستغل الاحتياجات لصالح طرف على حساب آخر، يُسلم مع الوقت على أن الأساس هو استلاب حقه وإيمانه بالقمع كأسلوب حياة .
وتتفاوت أشكال ذلك المستغل من منظمات حكومية كاملة إلى مؤسسات أو تنظيمات حركية أو مجرد أفراد، وفي الحياة حولنا تتعدد الأمثلة لهذه الصورة السلبية من النفعية .
مؤخرا ينتشر بكثرة، ويتم تداول إعلان تجاري موجه لشريحة محددة في المجتمع، هذا الإعلان التجاري يسوق لأحد التطبيقات الإلكترونية التي تقدم خدمة التنقل عبر سيارات خاصة بسائق خاص، وذلك خلال طلب العميل للسيارة من التطبيق الإلكتروني الخاص بالمنشأة التجارية .
وفي مجتمعنا، الشريحة الأكبر التي تحتاج سيارة بسائق لتنقلاتها هي النساء، وجدلية قيادة المرأة وأزمات السائقين ومشاكل المواصلات قائمة من الأزل بيننا ولم يحسم أمرها، لأن السيد "المجتمع" لم يتقبل الأمر بعد. بعيدا عن الفائدة التي يقدمها مثل هذا التطبيق للسيدات في المدن التي يغطيها بخدمته، وعن اضطرار النساء للبحث عن وسائل المواصلات عبره أو خلال الوقوف في الشارع، فإن إعلانه الأخير جاء مستفزا ومهينا ومستغلا لحاجة النساء للتنقل دون الحاجة لوسيط من سائق خاص أو سائق تاكسي أو سائق تابع لإحدى الشركات .
يبدأ الإعلان بمحاكاة لأغنية شهيرة تركز كلماتها على معاناة النساء مع انشغال السائق أو عدم وجوده، وعن الساعات التي تضيع في انتظاره، أو الأيام التي تتعطل عن الذهاب فيها إلى عملها أو تصل متأخرة، مما يسبب لها خصومات في

مرتبها، وتختم المقطع بأمنيتها التي توجهها لمثيلاتها من النساء عن وجود سائق جيد لشهر واحد على الأقل قبل أن ينتهي الصوت بعرض اسم الخدمة. يصاحب الصوت الذي يختصر مشكلة النساء مع السائق في البلد بمشاهد بصرية لفتاة حزينة أمام مرآتها تنتقل بعدها للشارع، حيث تقف تحت أشعة الشمس الحارقة، بينما تمر السيارات التي يستخدمها الرجال دون معاناة من أمامها وتصبح "كالشجرة" في انتظارها .
يعرض التسجيل أيضا "الخط الأحمر" الشهير لدى المعلمات في دفتر الحضور والانصراف الذي يغلق قبل وصولهن إلى العمل بسبب تأخر السائق عليهن، ويستمر بعرضه لتأملها بيأس صور وأسماء عدة سائقين في لوحة انتظارها، وتنتهي بالانتصار لمقدم الإعلان .
الفيديو يجسد باختصار المعاناة الحقيقية للنساء مع المواصلات والسائقين، وآلاف الموظفات لا بد أنهن مروا بمرارة الانتظار أو التأخير والابتزاز والاستغلال من السائقين، والرضوخ لأمزجتهم واشتراطاتهم، ولا تخلو قوائم هواتفهن من أسماء العشرات منهم، فضلا عن المبالغ التي تصرف على رواتب السائقين وسياراتهم، والخصومات التي تقتطع من دخلهن بسبب التأخر عن العمل .
الفيديو الدعائي هذا، وهو يلخص للحل الذي يتجسد في هذه الخدمة المحدودة، يقوم بتكريس الصورة النمطية لهذه المعاناة، وجعلها أمرا مسلما يجب على المرأة أن تتقبله وتبحث عن الحل له من خلاله وأمثاله .
كما أنه يعتمد على احتياجات النساء لهذه الضرورة في التسويق وزيادة المردود المادي، والحصول على الرضا الاجتماعي الذي يجد المبرر دائما ويزيد الفجوة في اتخاذ قرار عملي لحل هذه المشكلة .
هذا الاستغلال يعكس صورة مقيتة من النفعية الاجتماعية في صورها السلبية، هذه النفعية التي تسخر معاناة الآخرين لصالحها، وتساعد القمع الاجتماعي في فرد عضلاته أكثر، والاختباء خلف مبررات غير منطقية.
مع كل هذه المعاناة التي لا يخلو منها منزل من أجل التنقل والمواصلات، ومع إصرار "المجتمع" -إن كان فعلا يُصر- على منع المرأة من حقها في التنقل، فيجب على الأقل التوقف عن الإساءة إليها بمثل هذه الإعلانات التي تستغل احتياجاتها، وأن تطرح حلول عملية لتعويضها عن هذا الضرر النفسي والاجتماعي والمالي، كصرف بدل نقل مجزٍ لكل سيدة، وتوفير سائق وسيارة لها!

# الحقوق العدلية للمرأة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 18 شعبان 1437هـ - 25 مايو 2016م
http://alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=30706

## عيسى الغيث

من حق المرأة الشرعي وحماية لحشمتها وعرضها أن يكون هناك أقسام مستقلة بطواقم نسائية تستقبلها وجميع ما تحتاجه من استعلام وإحالة ومطابقة هوية، ولا يمنع أن يكون هناك كاتبات عدل مستقلات للنساء
كانت المرأة في الجاهلية تعامل على أنها مخلوق ناقص، وهُضمت حقوقها وتسلط عليها الرجل بلا كرامة، ولما جاء الإسلام حقق لها كرامتها وأعطاها حقوقها، فالمرأة شقيقة الرجل وبانية الأجيال، ولها دور كبير في التنمية والتطوير، وهي متساوية مع الرجل أمام القضاء في حقوقها وواجباتها، وأوجب الإسلام النفقة عليها ونهى عن إيذائها والاعتداء عليها، وأمر بحسن العشرة معها واحترم ذمتها المالية، وفضّلها على الرجل في مواضع كتفضيل الأم على الأب في البر والميراث، وكذلك في النظام حيث أنشأ محاكم للأحوال الشخصية، وللزوجة حق إقامة دعواها الزوجية في بلدها ولو كان زوجها أو مطلقها في مدينة أخرى وهو الذي يأتي لمكانها.
وللمرأة حقوق مساوية للرجل في الشريعة الإسلامية كحقها في تقديم الدعاوى بطلب حق لها، أو برفع ضرر واقع عليها، فقد كانت الصحابيات رضوان الله عليهن يرفعن بحقوقهن لدى رسول الله ﷺ، ومن ذلك حديث عائشة رضي الله عنها قالت: (جاءت فتاة إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إن أبي - ونعم الأب هو - زوّجني ابن أخيه ليرفع بي خسيسته، قال :

فجعل الأمر إليها، فقالت: إني قد أجزت ما صنع أبي، ولكني أردت أن تعلم النساء أن ليس إلى الآباء من الأمر شيء)، فهذه المرأة الحكيمة حين زوجها والدها بغير إذنها أرادت أن تسن سنة حسنة للنساء بأن رضاهن في الزواج واجب ولا يحق لأحد أن يجبرهن فيه.

كما أن للمرأة حق الوكالة في الخصومة عن غيرها كالرجل سواء كانت محامية أو وكيلة ولكن من الأصلح ألا تتوكل إلا عن امرأة مثلها، ولدى محاكم الأحوال الشخصية ما دامت ملتزمة بأحكام الشريعة وآداب الحشمة في اللباس والحجاب والخطاب دفعاً للفتنة، ومن حقها الإدلاء بالشهادة عند طلبها ولا يعيبها ذلك، بل تفضل المرأة في الشهادة التي لا يطلع عليها غيرها كأمور الحيض والنفاس والبكارة والرضاع، وللمرأة حق في الولاية على أموال أولادها القصّر بعد وفاة والدهم، إذا لم يوص من يتولى عليهم، ولها حق في الزواج من الكفء والنهي عن عضلها، ولو خالف ذلك والدها إذ قد يعضلها طمعاً في مالها أو خدمتها وهذا منتهى الظلم والتسلط، ولها حق في حضانة أولادها فهي الأصلح إذا استوفت الشروط وانتفت الموانع، ولها كامل الحق في الترافع بنفسها أو عن طريق وكيلها في القضايا الزوجية المختلفة كمطالبتها لزوجها بحسن العشرة والنفقة والسكن والمهر، وإثبات الطلاق وفسخ النكاح والخلع والوفاء بشرط في العقد والعدل في القسمة بين الزوجات، وإثبات النسب أو نفيه وزيارة الأولاد والحضانة والنشوز ودعاوى العنف الأسري.

ومن المسلّم به أن بطاقة المرأة تعد معرفاً بها كالرجل عند إمكان التحقق منها بوجهها أو ببصمتها، وإلا فاشتراط المعرفين لتحقيق مناط مصلحتها وقطع الطريق على المنتحلين باسمها.

والمرأة كالرجل تحتاج للمرفق القضائي سواء في خصومة أو إنهاء، وفي حق مدني أو جزائي أو أسري أو تجاري أو عمالي أو إداري، وبما أن المرأة مصانة والجميع يحرص على حشمتها وعدم الإساءة إليها، وتسهيل مهامها، فلذا وجب أن نبادر بالاطلاع على واقع المرأة في مرفق القضاء، ولا أعني هنا العلاقة مع القضاء والقضاة فقط، وإنما العلاقة مع المحكمة ودوائرها الإدارية، وعلى ذلك من حقوق المرأة لدى المحاكم أن تكرم شخصيتها، وتعطى حقها، عبر إحداث أقسام مستقلة بطواقم نسائية، تختص بالاستعلامات والاستقبال، وقبول الأوراق من صحائف الدعوى والمواعيد، إضافة لمطابقة الهويات والمصادقة على صحتها، وجميع ما له علاقة بالمرأة، لأن غالب مراجعات النساء يكون في هذه الأقسام أكثر من الدوائر القضائية، ولذا وجب شرعاً أن تعطى المرأة حقها في هذا الجانب، وألا تحتك بالرجال من موظفين ومراجعين، وفي هذا تحصيل لحقها وحماية لعرضها، وتحقيق لمناط التزامنا بثوابتنا وأخلاقياتنا الإسلامية.

وللمرأة حاجات لدى كتابات العدل الأولى بالبيع والشراء للعقارات، ولدى كتابة العدل الثانية بإصدار الوكالات والتوثيقات، ولذا فقد لاحظتُ عند مراجعتي لكتابات العدل أن المرأة تختلط وربما تحتك بالرجال في السلالم والطرقات والكراسي، وعند المداخل والمخارج، في حين أنه من حقها الشرعي وحماية لحشمتها وعرضها أن يكون هناك أقسام مستقلة بطواقم نسائية تستقبلها وجميع ما تحتاجه من استعلام وإحالة ومطابقة هوية، ولا يمنع أن يكون هناك كاتبات عدل مستقلات للنساء، حتى لا تضطر المرأة لمزاحمة الرجال في مراجعاتها لكتابات العدل، وأن يصرح للمحاميات أسوة بالمحامين حق التوثيق ومنها الوكالات، ومع قيامنا بحق المرأة فإننا بهذا سوف نحقق الكثير من المصالح الشرعية ونتلافى الكثير من المفاسد الواقعة، ولدينا الكثير من خريجات كليات الشريعة والقانون المؤهلات لهذه المهمة.

وكما أن للمرأة الحق في وجود أقسام مستقلة بطواقم نسائية تخدمها في المحاكم وكتابات العدل، ووجود كاتبات عدل أولى وثانية للقيام بواجبهن، وكذلك في المحاماة لدى القطاع العدلي وغيره، فكذلك من باب القياس والأولى أن تمنح حق التحكيم والترخيص له، وخصوصاً في قضايا الأحوال الشخصية، وما دامت قد منحت ترخيص المحاماة فالتحكيم من باب أولى، كما أن الشريعة جعلت لشهادة المرأة الأولوية في الرضاع ونحوه، فكذلك لها الحق فيما هو من شؤون المرأة، وإذا حصل نزاع بين امرأتين فتكون هذه المُحَكَّمة أقدر على الفصل في القضية، ولو كان أحد الطرفين رجلاً فتكون المحكمة من طرف الثانية، كقضايا الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وخلع وفسخ ونفقة وحضانة وولاية وزيارة ونحوه، وتفعيل هذا الدور للمرأة سوف يحقق الكثير من المصالح الشرعية ويدرأ الكثير من المفاسد والنزاعات القضائية.

والكثير من القضايا تنتهي بالصلح، بل إن الذي ينتهي بالصلح يحقق المناط الشرعي والغرض الموضوعي في فصل الخصومات، لكونه يتم بقناعة الطرفين، بعكس المنتهي بالحكم القضائي، الذي يكون غالباً لصالح أحد الطرفين على الآخر، وأحياناً يكون باعتراض الطرفين، لكون أحدهما حُكم له بأقل من دعواه، والآخر حُكم عليه بما يعتقد عدم استحقاقه، وجميع هذا لا يقع عند الصلح، ولذا فتفعيل جانب المرأة في أقسام الصلح لتقوم بدورها في الجانب النسائي يحقق الكثير من المناطات الشرعية التي نطالب بها وفقاً لثوابتنا الدينية والأخلاقية.

# بناتنا المحاميات.. والتشجيع المطلوب

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 شعبان 1437هـ - 25 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1505890

## محمد الوعيل

ولأننا في عصر التحول الكبير، ولأن المرأة السعودية تستحق ما هو أكثر، فقد أسعدني جداً، ما كشفته إدارة المحاماة في وزارة العدل، عن ارتفاع عدد المحاميات المتدربات إلى 639 فتاة، وكذلك الترخيص لـ 85 محامية لمباشرة المهنة في المملكة.

صحيح، أن هناك الكثير من الخطوات التي ينبغي إقرارها في هذا المجال الحيوي، بما يليق لبنت الوطن في خدمة قضايا وطنها بشكل عام، ولكن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة، كما تعلمنا قديماً، وهنا لا ينبغي الوقوف عند مجرد الرقم، بل تجذير الطموح فيما هو أكثر وأعمق، بعيداً عن الكثير من السلبيات التي قد تطرأ من حين لآخر.

وربما كان لقاء الهيئة السعودية للمحامين الذي أقيم في المنطقة الشرقية، مؤخراً، وبمشاركة نحو 500 مشارك من محامين ومحاميات وكبار ممارسين للمهنة، إلى جانب المتدربين والمتدربات، نقطة تحول في فكر ومناخ المهنة العريقة، وإلقاء الأضواء على ضرورة تهيئة البيئة العدلية للمحاميات ووضع معايير للتدريب وقياس الأداء لمنع استغلال بعض المكاتب للمتدربين دون وجود برنامج يؤهل المتدرب لرخصة المحاماة، مع الاعتراف بوجود فجوة بين واقع ممارسة المحاماة والمناهج التعليمية التي نصدرها في مدارسنا وجامعاتنا.. وفق ما طالبت به شريحة كبيرة من المحاميات المتدربات.

ومع الإقرار بأن مجال المحاماة، جديد نسبياً على فتياتنا، إلا أنه يجب علينا أن نواصل قراءة متطلبات الواقع العملي، وعلى رأس أولوياته، ضرورة وجود لائحة تنظيمية لعمل بناتنا المحاميات الجدد، في المكاتب توضح المهام والواجبات والحقوق.. والأهم هو تشجيع مكاتب المحاماة على تدريبهن مجاناً على الأقل، ودون إرهاقهن برسوم مالية مقابل التدريب، خاصة وأني سمعت عن مبالغات عديدة في رسوم الدورات التدريبية التي نعترف بصراحة أنها تستغل المتدربين، وتعتبرهن وسيلة تكسب صريح.

وهنا أتمنّى أن تسرع الجهات المسؤولة، وعلى رأسها وزارة العدل، بالتمهيد لإعداد استراتيجية واضحة وشاملة ومحددة لهيئة المحامين السعوديين، مع خطة عمل تستوعب كل الكفاءات والقدرات، وترسخ لبيئة قانونية منفتحة، تستقطب العنصر النسوي وتشجعه على المشاركة في صياغة حلم وطن بأكمله، يحتاج كل أبنائه وبناته الفاعلين والمؤهلين، لمواجهة تشابكات العصر وتحدياته وطموحاته معاً.

مجرد ملاحظة:

اتمنى لو كان هناك شراكة بين جمعية المعوقين وجمعية المعوقين للكبار وبالذات بعد سن ثلاثة عشر عاماً.

# صحة المواطــن مطلب وطني

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 شعبان 1437هـ - 25 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1505897

## د. صالح فهد العثمان

ان الرؤية الوطنية 2030 تؤكد أن المواطن هو الثروة الحقيقية للوطن، فالرؤية تتمحور حول الاستثمار في المواطن والعمل على تنميته، وتمكينه من المساهمة والمشاركة الكاملة في كافة جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإسهام في الحفاظ على ازدهار المجتمع ورفاهته. وبالتأكيد فصحة وسلامة الفرد والمجتمع أحد الجوانب الرئيسية في ركيزة التنمية البشرية، ويعد تحقيق توفرها جزءاً لا يتجزأ من تحقيق الرؤية الوطنية، فصحة وسلامة المجتمع اشمل وأكبر من رؤية وامكانات وزارة الصحة وحدها في ظل غياب خطة وطنية شاملة مبنية على الادلة والبراهين للمحافظة على صحة وسلامة المواطن إذ تشير الأرقام الأحصائية ان 65% من المجتمع يعاني من الامراض المزمنة فثلث السكان مصاب بمرض السكري, و42% من الوفيات في المملكة تعود إلى أمراض القلب حيث ان 20% مصابون بارتفاع ضغط الدم و50% مصابون بارتفاع نسبة الدهون و36% يعانون من السمنة في حين تجاوز عدد المصابين بالفشل الكلوي 17 الف حالة وغيرها الكثير كالسرطان والسكتة الدماغية وغيرها من الامراض المزمنة التي يطلق عليها امراض نمط الحياة والتي ترتبط بنمط الحياة غير الصحي (يشمل التغذية غير الصحية وعدم ممارسة الرياضة), أضف الى ذلك الامراض النفسية التي تصيب 38% من المواطنين، وخاصةً المراهقين ومن هم في مرحلة الشباب، وبطبيعة الحال لهذه الامراض تبعات اقتصادية كبيرة فعلى سبيل المثال انفقت الدولة أكثر من 160 مليار ريال على الخدمات الصحية والتنمية الجتماعية في 2015 وتكاليف علاج السكري فقط 17 مليار سنويا، ومن المتوقع ان تصل 43 مليار في الاعوام القادمة. والحديث عن صحة وسلامة المجتمع يقودنا للحديث عن جانب ذي علاقة وطيدة انها الحوادث المرورية التي ذهب ضحيتها أكثر من 7600 شخص وحوالي 41 ألف مصاب بعجز كلي أو جزئي، وتسببت بشغل أكثر من 30%من أسرة المستشفيات في عام 2012. هذه الارقام وغيرها كثير ليست حصيلة حرب وانما نتيجة غياب الرؤية، وعدم التعاون بين الجهات المعنية لرفع مستوى صحة وسلامة المجتمع، والحقيقة أنه لا يُنتظر نتائج أخرى تختلف عما نراه مع تفشي منطق «العزلة»، الذي يسيطر على أداء المؤسسات الحكومية المنوط بها هذه المهمة.

ان الدعوة لتأسيس هيئة وطنية عليا تعنى بصحة وسلامة المواطن مطلب وطني عاجل, لتشارك فيها جميع المؤسسات الحكومية لاعداد برنامج وطني مبني على الادلة والبراهين لمكافحة عوامل الاختطار والمحافظة على صحة وسلامة المجتمع ويعمل على تطوير البرامج الصحية الوقائية الى جانب الطبية العلاجية ورفع مستوى معايير السلامة وسن القوانين التي تكفل صحة وسلامة المواطن ودعم البحوث ذات الصلة والاشراف على تنفيذها على ثلاث مراحل (قصيرة – متوسطة – طويلة الامد) فالتجربة الفنلنديةِ في خفض نسبة الوفيات بأمراض القلب والشرايين خلال 18 عاما فقط دليل على امكانية الدول من الحد من الأخطار والامراض اذا توفرت الرؤية الصادقة.

# حقوق المقاولين.. باجتماع

المصدر: جريدة الرياض الخميس 19 شعبان 1437هـ - 26 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1506382

## راشد محمد الفوزان

بعض ممن يعملون بالقطاع المقاولات يؤكد حسب وجهة نظره أن هناك تأخرا في تحصيل مستخلصات له لمشروعات قد نفذها، وهذا حسب وجهة نظرهم ورأيهم الذي ينتظر ردا من وزارة المالية حول ذلك ومدى دقة هذه المعلومات بأن المقاول تتأخر له مستخلصات مالية، وحسب اطلاعي لبعض التصريحات لمعالي وزير المالية أنه يؤكد لا متأخرات لأي مقاول، والمقاول يقول "بعضهم" لهم مستخلصات لمشروعات، إذ هناك حلقة في المنتصف وفجوة يجب غلقها وهي أن يتم دعوة المقاولين لوزارة المالية والحوار معها، فإما الرد عليهم بأن عليهم التزامات يجب تستوفى وهذا ما يؤخر مستخلصاتهم، وعليهم إثبات ذلك وأن ليس هناك تأخير لكل من استوفى المشروع بكل شروطه، وأن يبادر المقاولون بعرض مشكلاتهم ومطالبهم لمقام وزارة المالية، فهي في النهاية شراكة بين القطاع الخاص والحكومي في إنجاز المشروعات لصالح الدولة والمواطن في النهاية، وهذ هو الهدف الأساسي من ترسية المشروعات للمقاول المحلي.
ما يجب أن يتم هو العناية بالمقاول المحلي والمحافظة عليه واستمراره لكي لا يكون هناك متعثرون، هذا إذا سلمنا بأن هناك متأخرات للمقاول المحلي يجب أن يحصل عليها، والمقصود بالمتأخرات هي ما تم تأخيرها على الاتفاق مما يضع شركات المقاولات أمام مصاعب كبيرة خاصة هذا القطاع الذي يظل يبني ويشيد لفترة زمنية ليست قصيرة ويدفع رواتب والتزامات يلزمه استمرار التدفق النقدي بأوقات لا تقبل التأخير او يمكن تأجيلها بحيث يكون امام المقاول سيولة كافية لكي يدفع رواتب والتزامات واجبة عليه، فمن الضروري "التنسيق" والعمل بشراكة بين المالية والمقاولين حتى لا نفقد أي مقاول او يخرج أحدهم من السوق بسبب تأخر مالي وهو مستحق الدفع، وهذا ما يضع السوق متوازنة ومتزنة في حال انها اصبحت تبادلية في الوفاء والدفع وإلا لوجدنا خللا بالسوق لا سمح الله بخروج او تعثر مقاولين، وحتى لو تأخرت بعض المستحقات للمقاولين يمكن العمل على الجدولة لها في الدفع المهم المحافظة عليهم واستمرارهم.

# طريق المعلمات.. واقع مرير!

المصدر: جريدة المدينة الخميس 19 شعبان 1437هـ - 26 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/679717

## منى يوسف حمدان

يُعرض حاليًّا على الشاشة -الأكثر متابعة من الأسر السعوديَّة- مسلسل بعنوان «طريق المعلِّمات»، والذي أثار الكثير من التعليقات عبر وسائل التَّواصل الاجتماعيّ، وأنا من خلال هذا المنبر، أتقدَّمُ بالشكر للكاتبة الصديقة بشاير محمد؛ لطرحها هذا الموضوع، وبكل جرأة، ومواجهة للحقيقة. ومن خلال الدراما تستطيع أن تصل فكرتك ومشكلتك أسرع من أيّ وسيلة أخرى.

عرفت بشاير من خلال طاولة الحوار الوطني، وتلك نعمة من نعم الله أن جمعنا من كل مناطق المملكة، وبكل أطيافنا ومختلف توجّهاتنا، وعاداتنا، وتقاليدنا على طاولة الوطن، بعيدًا عن التَّصنيف المقيت. حمدتُ اللهَ كثيرًا وأنا أتعرَّفُ على مختلف نماذج الشَّخصيات في مجتمعي، كل له دوره في بناء المجتمع، والاسهام في تنميته.
المسلسل يطرح عددًا من المشكلات التي تواجه المعلِّمات المغتربات. الكاتبة عاشت هذه التجربة المريرة، وأنا أيضًا ممَّن عايشنها، ولن تستطيع كلماتٌ أن تصف حجم المعاناة التي واجهناها، ومازالت تعاني منها زميلاتنا في القرى، والهجر، والمناطق النائية.
هل تصل هذه المعاناة لصنَّاع القرار؛ لإيجاد حلول ناجعة، ولا ننتظر مزيدًا من سفك الدماء على الطرقات؟
هل سيسمع صوتنا أحدٌ فيعيد لنا حقوقنا المسلوبة من عشرين عامًا وتزيد؟
البند الذي خطف سنوات عمرنا، واستنزف طاقاتنا، وحرمنا من أكثر من ثماني سنوات خدمة، فبعد عشرين عامًا لا يُحسب منها إلا ثلاثة عشر عامًا! هل هذا عدل وإنصاف؟ ألا تكفينا سنوات الغربة، والخوف، والرعب -أحيانًا- من الحوادث، والسير في ظلمات الليل البهيم، نغادر بيوتنا، ونعرِّض حياتنا للخطر حتَّى تكون شفيعةً لنا عند ثلاث وزارات، كلّ منها يلقي بملف هذا البند على الوزارة الأخرى، لكن كلّ اللوم يقع على وزارة التعليم، التي نعمل فيها ألا تطالب بحقوقنا، ونحن ننتمي إليها؟ أم أننا سنفقد الأمل، ونحتسب الأجر عند الله؟ ونحن كذلك فاعلون.
أريد لكلماتي هذه أن تصل للجهات المعنية، هناك نفور واضح، وتسرّب كبير، وحالة من عدم الرضا في أروقة وزارة التعليم، وهناك إحصاءات موثَّقة بتزايد عدد المتقاعدين والمتقاعدات المبكر؛ لأن هناك خللاً ما واضحًا وضوح الشمس، فلا تقدير مادي، ولا معنوي، وهناك إقصاء وقد يصل لكفِّ اليد عن العمل في بعض البيئات، وحرمان الكفاءات من خدمة الوطن، وهم يمتلكون الكثير من المهارات، والكفاءات، وعطاءاتهم مشهودة، لكنَّهم في بيئة عملهم يُحاربون، ويُهمَّشون هل هذا من مصلحة الوطن؟ الإجابة واضحة، وننتظر من الوزارة الإجابة، والتحرّك السريع لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

الراية
رئيس مجلس الإدارة: عبدالله بن خليفة العطية | رئيس التحرير: صالح بن غصاب الكواري

# في الجلسة الأولى لمنتدى الدوحة.. ناصر النصر:

# الإرهاب يزدهر ويتنامى عندما تنتهك حقوق الإنسان

# الحلول والتدابير الأمنية أثبتت فشلها في مواجهة التطرف

# لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في غياب السلم والأمن

المصدر: جريدة الراية الاثنين 16 شعبان 1437هـ - 23 مايو 2016م
http://www.raya.com/news/pages/5589dc85-a77c-41ff-ba74-a54c97ede289

كتب - إبراهيم بدوي:

أكّد المشاركون في الجلسة الأولى لأعمال منتدى الدوحة السادس عشر أهمية التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة التحديات التي يموج بها العالم من انتشار الإرهاب والعنف والتطرف، مشدّدين على ضرورة قيام الأمم المتحدة بمهامها دون تفرقة، خاصة فيما يتعلق بتفعيل وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي.وطالب المشاركون، في جلسة الأمن التي ناقشت الوضع الإقليمي الراهن وسبل مواجهة التحديات بمشاركة وزراء خارجية عدد من الدول ونخبة من مبعوثي الأمم المتحدة، بضرورة تعزيز دور المرأة والتوزيع العادل للثروات وإطلاق مبادرات جديدة من شأنها حماية حقوق الإنسان والقضاء على العنف ومحاصرة الإرهاب.فمن جانبه، قال سعادة السيد ناصر بن عبد العزيز النصر الممثل السامي للأمم المتحدة لتحالف الحضارات أن التطرف والعمليات الإرهابية التي يشهدها العالم تعكس التهديد للأمن والسلم الدوليين وتوسع الفجوة بين المجتمعات والدول، لافتاً إلى أن المتطرفين والجماعات الإرهابية يعملون على بثّ الكراهية والعنف في المجتمعات ويتحدون القيم التي رسخها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.وأشار النصر إلى أن تحالف الحضارات يعد من الأدوات الناعمة التي تمّ إنشاؤها من أجل المساهمة في تحقيق عالم أكثر أماناً وسلماً من خلال التصدي للتطرف والراديكالية وتعزيز التبادل الثقافي والتصدي للمشاكل والتحديات التي يواجهها عالمنا المعاصر، منوهاً إلى اتفاق المشاركين بمنتدى تحالف الحضارات السابع الذي أقيم بأذربيجان الشهر الماضي على أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق على أرض الواقع في غياب السلم والأمن، وأن السلم والأمن يكونان في خطر كبير إذا لم تتحقق التنمية المستدامة.وأضاف النصر إن دور المجتمعات هو توفير قنوات وسبل للاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وهي أمور تضمن حقّ الإنسان في فرص العمل، مؤكداً أن الإيفاء بهذه الأمور يحدّ من المخاطر التي يمثلها التطرف العنيف والإرهاب وأن غياب الرخاء والازدهار في المجتمعات يؤدي للتهميش والإقصاء والبطالة بين الشباب ما يدفع إلى التطرف.وشدّد على أن الحلول الأمنية والقبضة الحديدية والتركيز على التدابير الأمنية أثبتت فشلها وأن التطرف والإرهاب يزدهر ويتنامى عندما تنتهك حقوق الإنسان ويتجاهل تطلعات وطموحات الناس.وطالب بأن يقوم الجميع بدوره في تعزيز التعاون مع المجتمعات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ورجال الدين والعلم للتصدي لبواعث وجذور الإرهاب والتطرف.

وزير خارجية أذربيجان:

مواجهة التطرف باستخدام التكنولوجيا الحديثة

أكّد سعادة السيد المار ماميدياروف وزير خارجية جمهورية أذربيجان أهمية التكنولوجيا الحديثة في تغيير الأفكار ومواجهة التطرف عن طريق الفكر ونشر الثقافة ومعرفة ما يعانيه الناس واتخاذ المبادرات التي تضمن رفع الظلم ورفاهية الشعوب.

وقال إن مواجهة التحديات تتطلب رؤية جيدة، خاصة أن ما يشهده مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلق تحديات جديدة مثل الأمن السيبراني والتجنيد لدى الجماعات الإرهابية وغيرها من المشكلات، موضحاً أن اختفاء الحدود الفاصلة بين الأمن والسلام يؤثر على العالم المتداخل والمترابط.
وشدد على أهمية تعزيز دور الأمم المتحدة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن.
رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة.. مونز لوكتوفت:
على الحكومات طرح المبادرات لإنهاء الانقسامات
استعرض سعادة السيد مونز لوكتوفت رئيس الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة التحديات التي تواجه منطقة الشرق الأوسط والتي وصفها بالكبيرة، مشيراً إلى أن الصراع مستمر في سوريا واليمن والجماعات الإرهابية تنشر التدمير والقضية الفلسطينية لا تزال بدون حل وتدفق اللاجئين على الأردن ولبنان وتركيا وما يمثله ذلك من مشاكل مستمرة، إضافة إلى تصاعد التوتر بين القوى الإقليمية والانقسامات الطائفية التي تعزز التطرف العنيف، إضافة إلى تغير المناخ وتدهور الأراضي والتربة في المناطق التي لا تشهد تقاسماً للثروات وهذه التحديات لا تقتصر على الشرق الأوسط فقط بل موجودة في العالم كله.
وقال: على الحكومات القيام بالمزيد من المبادرات التي تضع حداً للانقسامات والتوترات التي تحرم الملايين من المستقبل الأفضل. مشيراً إلى أن الأمم المتحدة يمكنها القيام بالمزيد من المبادرات في هذا الإطار.
وأكّد أن البنى التحتية الموجودة تعجز عن حماية الأمن والسلم بسبب التوترات الأمنية وفي ظل غياب الأدوات والقدرات اللازمة لحماية المدنيين، منوهاً بضرورة الاستجابة بطريقة مسؤولة للأنماط الجديدة من التحديات في مجال الأمن والاستقرار والأوبئة والتهجير وهي الأمور التي قوضت الثقة في الأمم المتحدة.
وطالب الدول بالامتناع عن استخدام العنف وأن تقوم بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي وعلى الأمم المتحدة أن تعيد النظر في كيفية القيام بدورها لوضع حد للتطرف ومحاربة الإرهاب وأن تكون أكثر مصداقية وتحركاً وقدرة، ما يتطلب إصلاحات مؤسساتية وهيكلية لتعمل بشكل جيد على مستوى الأمن وحقوق الإنسان وتعزيز التعاون بينها وبين المنظمات الإقليمية.
سوزانا مالكورا وزيرة خارجية الأرجنتين:
الشفافية والتوافق السياسي ركائز أساسية للأمن
أكّدت سعادة السيدة سوزانا مالكورا وزيرة خارجية الأرجنتين أن مفاهيم السلم والأمن والاستقرار والبيئة يلعب فيها التوازن الدولي والإقليمي دوراً كبيراً ومحورياً، مشيرة إلى أن بناء الثقة وتعزيز الشفافية والمشاركة والتوافق السياسي وتهيئة الظروف للتنمية ركائز أساسية لجعل الأمن أحد مزايا القيم العالمية.
ونوهت بأن التصدي للتحديات الحالية يتطلب الحوار بين جميع الأطراف وتطبيق القانون الدولي وتحقيق المشاركة الدولية للتصدي للمشاكل التي تواجه العالم بشكل صحيح، فلا يستطيع طرف واحد مواجهة ما يقابلنا من مشكلات.
وأشارت إلى أهمية التركيز على ما يحتاجه الناس وتوفير الفرص وتقبل أمد التغيير في إطار البحث عن الحلول للنزاعات، إضافة إلى تمكين النساء.
وزير خارجية كوستاريكا:
توجيه أموال التسليح لبناء القدرات البشرية
أكّد سعادة السيد مانويل جونزاليس سانز وزير خارجية جمهورية كوستاريكا أهمية إيجاد معالجة شاملة وجماعية للتحديات التي يواجهها العالم. وأوضح أن مفهوم الأمن خليط بين مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب وتغير المناخ وأمن الغذاء وغيرها من الأمور، مؤكداً عدم تحقيق أي تقدم يذكر في هذا الإطار إلا بالتصدي لكل هذه الأمور بمفهوم شامل وبشكل جماعي وعلى جميع المستويات.
محمد مالكي بن عثمان:
جنوب شرق آسيا أرض خصبة للإرهاب
أكّد سعادة الدكتور محمد مالكي بن عثمان وزير الدولة الأقدم للخارجية والدفاع بسنغافورة انتشار تنظيمي القاعدة وداعش في العالم واستغلالهما الفراغ الأمني والفقر والأمية في استقطاب عناصر جديدة، مشيراً إلى أن الإرهاب ليس جديداً في جنوب شرق آسيا بل هي أرض خصبة له.
وأشار إلى أن مواجهة التطرف تتطلب التعاون بين الوكالات الأمنية الإقليمية والدولية وفي إطار تحالف عالمي ضد المجموعات الإرهابية وحصرها والتضييق عليها ومواجهة الأيديولوجيات المتطرفة لدى هذه الجماعات وتعزيز الأفكار المناهضة لها وكذلك بناء مجتمعات يشعر فيها الجميع بالانتماء.
في الجلسة العامة حول الشرق الأوسط
دعوة لحلول سريعة للقضية الفلسطينية والسورية واليمنية

متحدثون: حل القضية الفلسطينية مفتاح الأمن والسلام في المنطقة
عريقات: لا فرق بين إرهاب نتنياهو وداعش القائم على سياسة القتل
كتب - سميح الكايد:
أكّد المتحدثون في الجلسة العامة لمنتدى الدوحة، التي عقدت تحت عنوان "الشرق الأوسط نحو مزيد من الاستقرار والازدهار"، ضرورة العمل على إيجاد حلول سريعة لعدد من القضايا والملفات الساخنة في المنطقة وعلى رأسها القضية الفلسطينية والأزمتان السورية واليمنية، مشيرين إلى أن حلّ هذه القضايا مفتاح لترسيخ الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة.
وقدّم مبعوث الأمم المتحدة للسلام بالشرق الأوسط نيكولاي مولدانوف صورة قاتمة للأوضاع في الشرق الأوسط في ظلّ عدم وجود حلّ حتّى الآن للقضية الفلسطينية التي قال إنها تشكّل واحدة من أكبر التحديات أمام تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة في ضوء انعدام الاستقرار ومصادرة الحريات وتنامي العنف وهدم البيوت وزيادة الاستيطان ومصادرة الحقوق العامة للشعب الذي يعاني تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي.
وقال في هذا السياق، هناك مصادرة للحريات ولا استقرار وعدم ازدهار وهناك الملايين يعانون وهناك غياب للعدل، وهذه قضايا تشكل صورة خاطئة عن مفهوم الاستقرار، الأمر الذي يقتضي منا جميعاً أمميين وإقليميين العمل بشكل مشترك وتضافر الجهود الدولية من أجل حلّها، وبالتالي تعديل الصورة المغلوطة حول الأمن والسلام، لافتاً إلى أن هذه المسائل نشهدها في فلسطين والعراق واليمن وسوريا.
وانتقد كافة محاولات السلام بالمنطقة، قائلاً إنّ عملية السلام ما زالت تراوح مكانها دون تحقيق خطوة عملية على الأرض، كما أن كافة الحوارات والمفاوضات السلمية بشأن هذه القضية فشلت. وشدّد على ضرورة التحرك العالمي والإقليمي السريع لحل القضية على أساس الدولتين. وقال: سيكون لنا اجتماع كبير في باريس في بداية يونيو حول القضية الفلسطينية والسلام في الشرق الأوسط وحل الدولتين.
وأيّده في هذا الطرح وبان كوبديش مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة للعراق الذي أكّد وجود تغيرات وتحولات سياسية بالمنطقة دون فهم للدوافع التي تكمن خلفها، لكن بالمقابل هناك ركود كبير في القضية الفلسطينية التي لم تحقّق أي تقدم على مدار عقود. وأقر بتباطؤ المجتمع الدولي في العمل على حلّ هذه القضية، قائلاً: نحن لا نسير على خطى حقيقية وقوية لحل حقيقي للقضية، والخطاب الحالي لايخدم هذه القضية بأي شكل من الأشكال بل يغذي العنف والتطرف ليس إقليمياً فحسب بل عالمياً، لذا يجب الإسراع في مقاربة الأوضاع في المنطقة على قاعدة مستقبل مشترك.
بدوره، ربط الدكتور صائب عريقات كبير المفاوضين الفلسطينيين بين الإرهاب الداعشي ضد المسلمين عبر الذبح والخطف والقتل وبين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وسياسته القائمة على القتل والإرهاب والتدمير ونهب مقدرات الشعب الفلسطيني، متسائلاً: ما الفرق بين السياستين الإرهابيتين نتنياهو وداعش؟. وطالب المجتمع الدولي عبر منتدى الدوحة، بالعمل على تحرّك سريع لوقف سياسة الاحتلال العنصرية والعمل على توفير حماية للشعب الفلسطيني من ممارسات الاحتلال.
من جانبه، أكّد عضو المعارضة السورية أنس العبدة أنه لا يمكن تحقيق سلام في الشرق الأوسط دون حلّ الأزمة السورية وإنهاء النظام.
وفي الشأن اليمني، أكّد مبعوث الأمم المتحدة لليمن إسماعيل شيخ أحمد أن مفاوضات الكويت للأطراف اليمنية تهدف إلى وضع حد للحرب في اليمن، لافتاً إلى وجود تحديات مستعصية لتحقيق الهدف بسبب عدم التزام الأطراف الانقلابية في اليمن بالضمانات والقواعد والأسس الدولية لتحقيق السلام. ودعا الأطراف غير الحكومية إلى الالتزام بقرارات تسليم السلاح والانسحاب من مواقعها غير القانونية، مشيداً بموقف دول مجلس التعاون في العمل على حل الأزمة اليمنية ووساطة قطر من أجل العودة للمفاوضات.
وفي معرض تناوله لحاجة الشرق الأوسط للاستقرار، قال لوباس الوود وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية والكومنولث: يجب أن نعمل معاً من أجل السلام، لأن هناك أزمة بالفعل جرّاء ما نشهده بالشرق الأوسط سواء على الصعيد الاقتصادي والطاقة أو الصعيد السياسي، داعياً إلى تكثيف الجهود لمواجهة التحديات والتي قال إن داعش أبرزها وأكثرها خطورة ويجب التخلص منها.
من جانبها، قالت البارونة جاليري أموس إن العالم يشهد المزيد من الانقسامات سببها الرئيسي سياسة التطرف والعنف إلا أنها أعربت عن تفاؤلها بالمستقبل. ودعت إلى ضرورة تجسيد الحريات والديمقراطيات من أجل بناء الإنسان والمجتمعات، معربة عن أسفها لكون العالم يشهد خطابات سلبية قائمة على مصالح ضيقة وشخصية دون الأخذ بعين الاعتبار حقوق الإنسان.



---

## حقوق الإنسان في الصحافة

حسن الذوادي لـ الراية:
دعم القضايا التنموية إقليمياً ودولياً
أكّد السيد حسن الذوادي الأمين العام للجنة العليا للمشاريع والإرث أن لمنتدى الدوحة أبعاداً كثيرة تتعلق بالتنمية وبحث أمور الاستدامة. وقال، لـ الراية، إن مضامين الحوار التي يتحدث عنها المنتدى هذا العام جميعها مهمة بالنسبة لدولة قطر. وشدّد على أن تواجد مثل هذه الشخصيات الهامة والوفود الكبيرة، يساعد في التعريف بتطلعات دولة قطر ورؤيتها المستقبلية، مؤكداً أن كل هذه الأمور ستنعكس بشكل إيجابي على البلاد، لا سيما أن أنظار العالم جميعها الآن تتجه نحو دولة قطر.
وتوقع أن يصل منتدى الدوحة إلى مخرجات ناجحة ستساهم في دعم القضايا التنموية على المستوى الإقليمي والدولي، مشيراً إلى موضوع المنتدى وأوراق العمل التي تتضمن جوانب إيجابية كبيرة.
مسؤول بغرفة تجارة وصناعة البحرين:
اهتمام قطري بالقضايا العالمية
قال الدكتور حسن إبراهيم كمال أمين عام جمعية البحرين الخيرية رئيس لجنة القطاع العقاري بغرفة تجارة وصناعة البحرين إن منتدى الدوحة يؤكد أن دولة قطر تحتضن قضايا العالم من خلال هذا التواجد، مشيراً إلى أن قطر الآن تدير الفكر العالمي ونظرته في الحلول على مستوى السياسة والاقتصاد والأمن والطاقة والأحداث تحت سقف واحد بوجود نخبة من رجالات العالم سياسيين واقتصاديين وخبراء ومفكرين ومثقفين، بهدف الخروج برؤى ومعطيات ونظرات إنسانية قادرة على حل مشاكل العالم وخلق السلم ونوع من التوافق بين الشعوب والدول مع بعضها البعض.
وأعرب د. كمال، في تصريح لـ الراية، عن أمله الخروج برؤى واضحة، داعياً المشاركين إلى نقل كل الأفكار والمناقشات لدولهم ولمتخذي القرار فيها سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، أو فيما يتعلّق بالموارد البشرية وموارد الطاقة.
راغدة ضرغام:
تاريخ عريق لمنتدى الدوحة في تقديم الآراء والحلول
دعت راغدة ضرغام مدير مؤسسة بيروت، وهي مؤسسة فكرية ذات بعد دولي، لأهمية التفكير الجماعي بالحلول، وليس فقط بتشخيص المشاكل التي يمرّ بها العالم العربي. وأكدت لـ الراية، أن التفكير الجماعي والتدقيق في الخيارات، سيفيد في عملية التفاهم، وصولاً للخروج بتوصيات وأفكار وكل ما هو جديد في المنطقة العربية.
ونوهت بأن لمنتدى الدوحة تاريخاً عريقاً في تقديم الآراء والحلول الجديدة، مشيرة إلى أن هناك تواجداً دولياً مهماً بالمنتدى، وهناك مداخلات هامة لمسؤولين عرب. وأكّدت أن هذه المشاركة الممتازة التي يتميز بها منتدى الدوحة، ستؤدي إلى أن يتعلم الجميع شيئاً جديداً من وراء الكواليس.
في جلسة أمن الخليج.. مشاركون:
إيران لا تريد التعايش بسلام مع دول المنطقة
إيران تقاتل في سوريا وفي الوقت ذاته تدعو للحوار
كتب - إبراهيم بدوي:
أكّد المشاركون في الجلسة الثانية المتخصصة حول أمن الخليج أن إيران لا تريد التعايش بسلام مع دول المنطقة، وأنها تصر على دعم الطواغيت في العالم العربي، خاصة في سوريا واليمن، مشيرين إلى أن إيران تقاتل الآن في سوريا وفي الوقت ذاته تدعو للحوار، رغم أنها تدفع بشار الأسد وتضغط عليه لعدم الجلوس والتفاوض.
فمن جانبه، قال جمال خاشقجي مدير عام قناة العرب الإخبارية إن إيران على الجانب الخطأ من التاريخ، لأنها تدعم أنظمة ديكتاتورية في كل من سوريا واليمن، بينما تدعم المملكة العربية السعودية تحرر الشعوب والديمقراطية وحكم الأغلبية، مشيراً إلى أن كافة الأطراف التي شاركت في حوار الرياض ليست راديكالية لأنها لم ترفض تقاسم السلطة والمشاركة.
بدوره، قال جون ماري جوينيو رئيس مجموعة الأزمات الدولية ببلجيكا: إننا في أمس الحاجة إلى التكامل والحوار بين جميع الأطراف، مشيراً إلى أن هندسة المنطقة غير ممكنة إذا استمرت حالة الصراع والنزاعات في منطقة الشرق الأوسط. ونبّه إلى ضرورة وقف سباق التسلح بالمنطقة.
وقال د. علي رضا نوري زاده مدير مركز الدراسات العربية الإيرانية بالمملكة المتحدة إنه رغم كل الخلافات إلا أن هناك روابط بين الشعوب ولا بد من إيجاد آليات للتعايش بين هذه الشعوب عبر الحوار والتفاعل الثقافي المتبادل، فيما أكد د. عبدالله الشايجي بجامعة الكويت أن المشكلة الأساسية في منطقة الخليج العربي أنه إقليم ليس به توازن للقوى ما يؤدي إلى سياسات تدفع المنطقة للفوضى والفوقية في التعامل من جانب إيران.

ونوّه بأن إيران تنظر بدونية للعرب، ما يؤكد أن إيران لا تريد أن تتعايش معنا بوئام وسلام. وأكد أن الخلاف بيننا هو خلاف إستراتيجي لرغبة طهران في الهيمنة على المنطقة، موضحاً أن قوات الحرس الثوري الإيراني متواجدة الآن في سوريا ولبنان واليمن والعراق، كما صدرت إيران للمنطقة الطائفية والمذهبية وتعادي 12 دولة عربية، فيما تتحالف مع الغرب. واستنكر تعامل الإدارة الأمريكية مع إيران بتصنيفها كدولة راعية للإرهاب ومطالبتها في نفس الوقت بالتعاون والتنسيق معها لمحاربة الإرهاب.

الشيخ أحمد بن جاسم آل ثاني وزير الاقتصاد والتجارة:

قطر ودول الخليج تمتلك رؤى واضحة للتحول الاقتصادي

قال سعادة الشيخ أحمد بن جاسم بن محمد آل ثاني وزير الاقتصاد والتجارة إن لدى دولة قطر وغيرها من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية رؤى واضحة للتحوّل الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. وأوضح، خلال مداخلته في الجلسة العامة الثالثة حول الاقتصاد العالمي التي انعقدت ضمن منتدى الدوحة السادس عشر، أن دولة قطر أطلقت رؤيتها 2030 بهدف التحوّل إلى اقتصاد متنوّع غير معتمد على النفط والغاز وتقوم بخطوات إيجابية للوصول إلى هذا الهدف.

وأكد سعادته أن مجلس التعاون من أنجح التجمعات الاقتصادية في المنطقة "وهو تجمع فاعل وعملي قاد إلى نتائج إيجابية كبيرة ويمتلك تجربة اقتصادية فريدة"، مشيراً إلى أنه تمّ إنجاز الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة في مراحلها الأخيرة وهناك الكثير من المبادرات الاقتصادية المشتركة التي تدعم تطوّر الاقتصاد الخليجي".

وأضاف إن الاقتصاد الخليجي تكاملي ومتقارب ونجح لعوامل كثيرة، مبيناً في الوقت ذاته أن هناك الكثير مما يمكن عمله لمزيد من الفاعلية والتطوّر لهذا التجمع على مختلف المستويات. وتابع: "أنا على ثقة أنه سينجح.. وإذا قارنا هذا التجمّع الخليجي بالتجمعات الأخرى فلا شك أنه الأنجح في المنطقة".

وفيما يتعلق بالتحديات الراهنة التي تواجه الاقتصاد العالمي أشار سعادته إلى جملة من تلك التحديات الاقتصادية والجيوسياسية، مذكراً بتوقعات صندوق النقد الدولي لنمو الاقتصاد العالمي بواقع 3.2 بالمائة في عام 2016 و3.5 بالمائة في عام 2017.

ورأى أن المشكلات الجيوسياسية والأمنية التي تواجه الدول هي التحدي الأكبر أمام التطوّر الاقتصادي كونها تحدّ من تدفق السلع والسياح وتوجّه تركيز العالم لمواجهتها وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط.

وأشار إلى أن انخفاض أسعار النفط يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي وليس على الدول المصدّرة فقط، وقال "إن انخفاض أسعار النفط قد يكون فرصة بالنسبة للمستوردين لكن على المدى الطويل فإن الدول المصدرة للبترول ستكون احتياجاتها أقل، كما أن تقليص الميزانيات سيحدّ من استيراد السلع من الدول الصناعية وهذا سيترك أثراً سلبياً على الاقتصاد العالمي ككل".

وشهدت الجلسة التي استضافت مرشحين لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة نقاشات حول طبيعة التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، ودور الأمم المتحدة لمجابهة الأزمات المختلفة، وتحديث آلياتها لتواكب التغييرات الكبيرة التي يشهدها العالم.

إبراهيم يعقوبا وزير خارجية النيجر:

قطر لاعب مهم لإرساء الأمن والسلم الدوليين

فرص واعدة للمستثمرين القطريين في النيجر

أكد سعادة السيد إبراهيم يعقوبا وزير خارجية النيجر أن المباحثات التي أجراها حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى مع فخامة الرئيس محمدو إيسوفو رئيس جمهورية النيجر كانت مثمرة وإيجابية وشملت كافة القضايا ذات الاهتمام المشترك. وقال، خلال مؤتمر صحفي أمس على هامش أعمال منتدى الدوحة، إن الرئيس إيسوفو اجتمع خلال زيارته الحالية للدوحة مع عدد من المسؤولين القطريين ومسؤولي الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الأطراف التي تشارك في عملية التنمية بالنيجر، مشدداً على أن دولة قطر تلعب دوراً مهماً وإيجابياً في إرساء الأمن والسلم الدوليين.

وأوضح أن مباحثات الجانبين تمحورت حول ثلاثة مواضيع، أولها يتعلق بتشجيع العاملين في المجال الاقتصادي في قطر للاستثمار في النيجر لدفع عجلة التنمية فيها، لافتاً إلى أن إيسوفو أطلع المسؤولين القطريين على فرص الاستثمار الواعدة في بلاده والمميّزات والأطر القانونية والتسهيلات والمنظومة الأمنية والضمانات والدعم الذي توفّره النيجر لكل من يرغب بالاستثمار فيها بما في ذلك حق التملك.

كما تناول رئيس النيجر مسألة الأمن في النيجر كونها تقع في منطقة مضطربة ومتوترة، حيث تجاورها ليبيا التي تشهد توترات بعد مرحلة الربيع العربي وجمهورية مالي حيث يمثل الإرهاب منها للنيجر خطراً كبيراً وتهديداً ماثلاً بالإضافة

إلى نيجيريا وبها جماعة بوكو حرام التي تروّع الناس، لافتاً إلى أن كل هذه المهدّدات تؤكد حاجة النيجر واهتمامها بدعم وتعزيز أمنها بمساعدة شركائها وأصدقائها وأشقائها حتى تصبح واحة سلام رغم هذه الظروف الأمنيّة التي تحيط بها.
وأوضح أن القضية الثالثة في مباحثات الطرفين تمحورت حول موقف كل من دولة قطر وجمهورية النيجر ورؤيتهما حيال عدد من المسائل الدوليّة. وتطرقت المباحثات للوضع في ليبيا، حيث أشاد الرئيس إيسوفو بالدور الإيجابي الذي تضطلع به قطر لإرساء السلام والاستقرار في ليبيا، لافتاً إلى أن النيجر تتابع باهتمام تطوّرات الأوضاع في هذا البلد لأن استقراره سينعكس إيجاباً عليها. ونوّه بأن كلاً من قطر والنيجر يتفقان على ضرورة دعم حكومة الوفاق الوطني الليبية برئاسة فايز السراج.
وأشاد بالدور الهام والإيجابي الذي تقوم به قطر على أكثر من صعيد لإرساء الأمن والسلم، ومساهماتها الواضحة في حل النزاعات ودعم استقرار الدول وتقديم العون لها. وقال إن الرئيس إيسوفو أشاد خلال لقاءاته مع المسؤولين القطريين بمنتدى الدوحة وبرسالته ورؤيته الواضحة في تعزيز الحوار ودعم الأمن والاستقرار بالعالم، مشيراً إلى أنه طرح في خطابه في افتتاح أعمال المنتدى جملة من المقترحات في هذا السياق، لا سيما من حيث ضرورة تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي خاصة وعدد من مناطق العالم التي تشهد حساسية وهشاشة في الأمن.
وعن الدور القطري على المستويين الإقليمي والدولي، قال: "لا يمكننا إلا أن نشيد بدور الوساطة الإيجابي والمميّز الذي تقوم به قطر على أكثر من صعيد وفي كثير من الدول ومساهماتها الواضحة في حل النزاعات ودعم استقرار الدول وتقديم العون لها".
وأعرب عن أمله في استمرار هذه الجهود القطرية لدعم السلام وتهيئة الظروف المواتية للتنمية، مؤكداً أن قطر تقوم بدور مهم في هذا الخصوص، ولا يسعنا إلا أن نجدّد الإشادة به سواء كان ذلك في إفريقيا أو آسيا أو في المنطقة العربية والعالم أجمع".
في جلسة "الأمن العالمي"
مطلوب اتفاقيات جديدة لمواجهة أزمات العالم
كتب - إبراهيم بدوي:
طالب المشاركون في الجلسة المتخصصة حول الأمن العالمي بمنتدى الدوحة أمس بضرورة تضافر الجهود الدولية لمواجهة التحديات المشتركة وعقد اتفاقيات جديدة لمواجهة أزمات الفقر والبطالة والإرهاب وغيرها من الأزمات التي تهدّد الأمن والسلم الدوليين.
وأشار إسماعيل شرقي، مفوّض السلم والأمن بالاتحاد الإفريقي إلى أنه حان الوقت لتكون إفريقيا جزءاً من النقاشات حول الأمن والسلامة، لأنه لا أمن عالمياً من دون إفريقيا.
وأوضح شرقي عدداً من التهديدات الأمنية والإرهابية التي تشهدها القارة، لا سيما في مالي والصومال، وما بذله الاتحاد الإفريقي من جهود لمكافحة الإرهاب والعنف والجريمة، مشيراً إلى أن خطر الإرهاب تراجع كثيراً في القارة، لكنه لا يزال يشكل خطراً.
ونوّه إلى أن الاتحاد الإفريقي حقق الكثير من الإنجازات على مستوى الحوكمة وحقوق الإنسان، حيث انتقل الاتحاد من مرحلة عدم التدخل في النزاعات إلى اتخاذ إجراءات في حال استشعار خطر الإبادة أو المساس بحقوق الإنسان، داعياً إلى ضرورة مواجهة الإفلات من العقاب، والتحقيق والعدالة، وغيرها من التجاوزات، بهدف التأثير الفعّال والسريع في بعض مناطق إفريقيا، مختتماً بالإشارة إلى دولة جنوب السودان، التي قال عنها إنها لا تزال دولة فتية تواجه أزمات، بسبب غياب مؤسسات قوية قادرة على المواجهة.
اتفاقيات جديدة
بدوره، قال السيد ميجيل أنجل موراتينوس، وزير خارجية إسبانيا السابق إن العالم شهد العديد من المؤتمرات حول العولمة والحوكمة الراشدة، ولا بد من الوصول إلى مرحلة اتخاذ القرارات، من خلال إيجاد اتفاقيات جديدة لمواجهة الأزمات التي يعرفها العالم من إرهاب وعنف وجريمة، وصولاً إلى أزمة اللاجئين، مشيراً إلى أن العالم صرف 20 مليون يورو لمواجهة أزمة اللاجئين.
وأضاف إن العالم يسيطر عليه الشركات المتعدّدة الجنسيات مثل جوجل وياهو وغيرها، ولم يعد بإمكان دول كبرى القيام بشيء أمام تلك الشركات، لأننا نعيش عالماً جديداً بلاعبين مختلفين.
حرب غير متوازنة
من جهته تحدث فرانكو فرانتيني، وزير خارجية إيطاليا سابقاً عن حرب عالمية غير متوازنة، حيث تجد الشعوب نفسها ضحية عدم توازن النظام العالمي، داعياً إلى وقف ما يسود من بؤس ومظاهر الفقر والتسليح.وأكد فرانيتين أن أوروبا غائبة عن الساحة الدولية، داعياً إلى ضرورة تحقيق موقف أوروبي موحد، يتخطى البيروقراطية البطيئة، وتتخذ قرارات

جريئة لمساعدة الدول المجاورة لها، مشيراً إلى أنه من دون هذا التعاون بين الضفتين، لا يمكن حل المشاكل والأزمات التي تتخبط فيها منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

انهيار الدول

وحذرت رشيدة داتي، وزيرة العدل الفرنسية السابقة، ونائب البرلمان الأوروبي من أن الدول الأوروبية والعالم لا يمكنه أن يستمرّ في الصمت وهو يشاهد انهيار الدول، معتبرة أن أصل المشاكل والنزاعات التي يتخبط فيها العالم، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أساسها اجتماعي خالص.

تهمة الإرهاب

انتقد الدكتور محيي الدين عميمور، وزير الإعلام الجزائري سابقاً المواقف الأوروبية والغربية التي تلصق تهمة الإرهاب بالمسلمين، مقدماً سرداً تاريخياً لأمثلة عن الاضطهاد الذي تعرّض ولا يزال له المسلمون، وصولاً إلى تداعيات 11 سبتمبر التاريخية، مشدداً على أن هناك نية مبيتة لتشويه صورة الإسلام والمسلمين باستغلال أحداث فريدة منعزلة في بعض المناطق. وخلص للقول إن المنطقة كانت ولا تزال ضحيّة لأطماع القوى الاستعمارية والدول الكبرى.

مساعد أمين عام الناتو:

التهديدات الأمنية أصبحت معولمة

أكّد سعادة السفير تراسيفولوس تياري ستاماتوبولوس مساعد الأمين العام لحلف الناتو أن التهديدات الأمنية أصبحت معولمة وعلى المؤسسات الدولية التعامل معها بشكل أوثق وأكثر فعالية وهذا ما يقوم به الناتو مع الدول والمنظمات الشريكة.ونوّه بأن الناتو يقوم بدوره في حفظ الأمن والاستقرار وتعزيز قدرات الشرق الأوسط العسكرية لمواجهة التحديات التي تواجه المنطقة. مشيراً إلى أن للناتو دوراً في مساعدة دول المنطقة في مجالات التدريب والتخطيط العسكري والأمن السيبراني والطب العسكري وغيرها من المجالات.وأكد أن الناتو عزز الحوار السياسي مع الدول الخليجية وأحرز تقدماً في مجالات الطاقة والأمن وحماية البنى التحتية والمجال البحري ومكافحة القرصنة، منوهاً إلى إمكانية تعزيز طموحات شعوب المنطقة على المستوى العملي.

# 10 تريليونات دولار لمكافحة الفقر حتى 2030

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 17 شعبان 1437هـ - 24 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15724953

الرباط - محمد الشرقي

يحتاج العالم إلى إنفاق 10 تريليون دولار لتقليص الفقر ومواجهة التحديات المناخية والفوارق الاجتماعية بحلول عام 2030، عبر تخصيص 600 بليون دولار سنوياً لإيجاد فرص عمل للعاطلين من الشباب والنساء، وتعميم التغطية الصحية والتقاعد وتأمين الخدمات الأساس لجميع سكان العالم، الذي يعاني ثلثهم من فقر وتهميش وأمية وبطالة.

وأفاد تقرير لمنظمة العمل الدولية حمل عنوان «العمل والقضايا الاجتماعية في العالم- 2016»، بأن إنفاق واحد في المئة من الناتج الإجمالي العالمي من شأنه القضاء على الفقر المدقع، الذي يتزايد في عدد من مناطق العالم بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي وتداعيات التغيّر المناخي والحروب والنزاعات والهجرة، إلى جانب فشل التشريعات القُطرية والدولية في معالجة تفشي البطالة والفوارق والرشوة وضعف الحوكمة.

وأشار التقرير إلى أن معدلات الفقر ارتفعت في معظم الدول، بما فيها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وغيرها، بسبب الأزمات الاقتصادية وعجز الأجور عن حماية فئات العمّال من السقوط في خط الفقر الذي يطاول بشكل رئيس النساء والأطفال والفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع، وهم الأكثر عُرضة للفقر والحرمان والإقصاء. ولفت إلى أن «الوضع العالمي يهدّد الطبقات الوسطى ومعها الاستقرار الاجتماعي ويزيد أخطار تهديد الأمن الدولي، إذ إن الفقر زاد في أفريقيا وآسيا، باستثناء الصين وبعض الدول الصاعدة، وفي الدول التي تعتمد على صادرات المواد الأولية التي تراجعت أسعارها.

ويقدر عدد الفقراء أو الأشخاص المهددين به بنحو 36 في المئة من إجمالي سكان العالم المقدر عددهم بأكثر من 7 بلايين نسمة. وفي الدول المتقدمة، يعيش 300 مليون شخص على خط الفقر وتختلف النسبة من بلد إلى آخر داخل أوروبا، لكنها تتفق على تنامي حالات الشعور بالخوف من المستقبل أو فقدان العمل بسبب الأزمات.
ويقدر متوسط البطالة في الاتحاد الأوربي نحو 12 في المئة، ويرتفع إلى 25 في المئة في إسبانيا و39 في المئة لدى فئة الشباب المتعلم في شمال أفريقيا، كما تتعاظم بطالة الشباب والنساء كلما اتجهنا جنوباً أو شرقاً، ما يفسر الضغط على سواحل البحر الأبيض المتوسط هروباً من الفقر أو الحرب. وأضاف التقرير أن «العمل وحده لم يعد كافياً لكبح تنامي الفقر في الدول المتقدمة، كما أن تراجع الدخل بات يهدد الطبقات الوسطى في الدول النامية والصاعدة، أما في الدول الأقل تقدماً، فإن 80 في المئة من العمال والمزارعين يُعتبرون في خانة الفقراء، لأن تلك الأنشطة لا تدر دخلاً كافياً للعيش، أو تعتبر غير دائمة أو ضعيفة الإنتاج وتتأثر بعوامل خارجية ومنها المناخ.«
ونصح التقرير بإنفاق 10 تريليون دولار خلال السنوات الـ15 المقبلة لمعالجة خلل الصعوبات الاجتماعية، مشيراً إلى أن تأمين عمل مع دخل محترم تضاف إليه الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية شرط أساس للتغلب على الفقر بحلول عام 2030، كما حددته الأمم المتحدة. وأضاف أن «العمل ضرورة للقضاء على الفقر، لكنه ليس كافياً وحده لأن ثلث الفقراء في الدول الصاعدة والنامية يملكون وظائف بإيرادات ضعيفة لا تكفي لعيش الأسرة، لذلك فمن مسؤولية الحكومات والشركات تحسين ظروف هذه الفئات وتقليص الفوارق في الأجور وداخل المجتمع، وتطوير التشريعات لحماية المجموعات الهشة وتشجيع القطاع الخاص على توفير مزيد من فرص العمل للشباب العاطل.
إلى ذلك، أفاد تقرير مغربي رسمي بأن «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية»، التي أطلقها الملك محمد السادس في أيار (مايو) 2005، نجحت في تقليص الفقر من 15 في المئة من عدد السكان إلى 4.4 في المئة نهاية عام 2015، بعد استفادة 10 ملايين شخص على مدى 10 سنوات من مشاريع المبادرة التي بلغ عددها 42 ألف مشروع بكلفة 38 بليون (4 بلايين دولار)، وُجهت أساساً للنساء وتعليم البنات القرويات وأطفال الشوارع والأشخاص في وضعية صعبة وذوي الإعاقة واليتامى والمتخلى عنهم والعجزة وسكان المناطق النائية.
وسينفق المغرب خلال السنوات الخمس المقبلة نحو 50 بليون درهم لتحسين الخدمات الأساس في الصحة والتعليم والبنية التحتية لسكان الأرياف والجبال والصحراء الأقل استفادة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية التي شهدتها المدن والحواضر الكبرى خلال السنوات الـ10 الماضية. ويعتبر المغرب من الدول ذات الفوارق الاجتماعية الكبيرة بين الأغنياء والفقراء وبين الأحياء، وتختلف الأجور بحسب الفئات والمهن والقرابة بسبب تفشي المحسوبية والفساد الإداري والسياسي وضعف الحوكمة.

# كاريكاتير

المصدر: جريدة المدينة الاحد 15 شعبان 1437هـ - 22 مايو 2016م

http://www.al-madina.com/node/678762

المصدر: جريدة الرياض الاحد 15 شعبان 1437هـ - 22 مايو 2016م

http://www.alriyadh.com//comic

المصدر: جريدة المدينة
الاثنين 16 شعبان 1437هـ - 23 مايو 2016م

http://www.al-madina.com/node/679142

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 16 شعبان 1437هـ - 23 مايو 2016م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160523

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 17 شعبان 1437هـ - 24 مايو 2016م

http://www.alriyadh.com/1505734

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 17 شعبان 1437هـ - 24 مايو 2016م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160524/Cartoon201605246947.htm

المصدر: جريدة الرياض
الاربعاء 18 شعبان 1437 هـ - 25 مايو 2016م

http://www.alriyadh.com/1505963

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 18 شعبان 1437 هـ - 25 مايو 2016م

http://www.al-madina.com/node/679555

المصدر: جريدة الرياض
الخميس 19 شعبان 1437هـ - 26 مايو 2016م

http://www.alriyadh.com//comic

المصدر: جريدة الوطن الخميس 19 شعبان 1437هـ - 26 مايو 2016م

http://alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7158